الفصل الثالث والثلاثون

إيطاليا وروما

١٨٦٠ — ١٨٦١

واقتنع الطليان بأن على فنيسيه أن تصبر ، إلا أنهم كانوا يتلهفون على المسير نحو روما ، وكانت ممتلكات البابا عبارة عن شقة من الساحل بين الضفاف الطوسكانية والنابولية ، يتفاوت عرضها من ثلاثين إلى خمسين كيلو متراً ، تحتوى (فيتربه وتيفولى وفيلاترى وفروسينونه) ، وقد أعلنت فيتربه فى الخريف انضمامها إلى ملكية فيكتور عمانوئيل فاحتلها بنيولى حاكم أومبريه إلى أن ألح الإمبراطور على إرجاعها إلى البابا رغم وعده لإنجلتره ، وكان البابا يحكم تلك الأرض ، والعالم كله يعلم بأن حكمه لا يستقيم أبداً إذا انسحبت الحامية الإفرنسية . حقاً لقد أظهر القوميون بعض النشاط فى روما نفسها وكان خمسة آلاف من خيرة رجالهم فى المنفى ، ومع أن الحامية الإفرنسية وقوات البابا كانت تقبض على المدينة بيد من حديد ، وعلى الرغم من أن الجند والشرطة فقد وقع عشرة آلاف رجل على نداء يرحبون فيه بسياسة كافور ، وأخذ الطليان يتجهون بأبصارهم نحو روما كلما امتد الزمن . وقال

ريكاسولى : (إيطاليه من دون روما لا شيء ، أما فنيسيه فتستطيع أن تصبر وسيأتى يوم الاستيلاء عليها ، أما روما فلا يسعها الانتظار) . ولما اجتمع البرلمان اقترح بالإجماع على اتخاذ روما عاصمة المملكة وكان عار الاحتلال الاجنبى يدمى فى قلب الأمة ويغضبها ، وبينما كان أنصار البابا يحتجون بأن السلطة الزمنية لازمة لاستقلال البابوية كان الطليان يجيبونهم بأن امتلاك روما لازم لاستقلال إيطاليه .

وقد انقلب هذا الشعور إلى سخط حين أباح البابا للبوربونيين المغامرين أن يجعلوا مقرهم فى روما وأن يجهزوا عصابات الشقاوة متمتعين بحماية البابا وهكذا انفتحت هوة سحيقة بين البابوية وإيطاليه يتعذر سدها مادامت السلطة الزمنية ذلك المرض المزمن الذى يفسد أنقى دم فى الأمة . وانتشرت الكراهية للكنيسة بسرعة ولا سيما بين الطبقات الوسطى والصناع فأخذوا يقولون « إذا أرغمت إيطاليه على الاختيار بين القومية والكاثوليكه فستختار الأولى » . وراح رجال الماسون يبثون دعاية مستمرة صامتة فى سبيل الفكر الحر ، وأخذت البروتستانية تزداد فى فلورنسه ، بيد أن كافور كان يدرك بأن القضية تتعدى الكفاح بين إيطاليه وبلاط روما وأن الأمر يتعلق بالسياسة الأوربية التى لا تستطيع أن تتجاهلها إيطاليه وأن تكون بمعزل عنها ، فالأمر يمس جميع الأمم الكاثوليكية ، وقال للامبراطور بأنه لن يعقد مع

البابا أية معاهدة تتخلى بها إيطالية عن حقوقها فى روما ، وشاهد الخطر الداهم الذى يتهدد البلاد من وجود حكومة فى قلبها تستند إلى حراب الأجانب ، وأدرك الفائدة العملية التى تنجم عن اكتساب المدينة التى إذا ما أصبحت العاصمة اضمحلت الخصومات الناشبة بين تورينو وفلورنسه ونابولى غير أنه لا يمكن اكتساب روما بالقوة ما دامت الحامية الإفرنسية فيها . وأدرك كافور بأن الرأى العام الأوربى الكاثوليكى كان قوياً مخيفاً ولا سيما لأن الأحداث الأخيرة قد اسخطت أنصار البابا على بيمونته وعلى الإمبراطور أكثر من قبل ، وكان استيلاء أومبريه وهزيمة لا مورسيير والقلق الذى استحوذ على روما ونفاق نابليون وجهود الحكومات الكاثوليكية قد بث الذعر والغيظ فى العالم الكاثوليكى ، فكلما الحقت ايالة بالمملكة سارعت إلى وضع قوانين ضد الإكليريكية وكثيراً ما كانت هذه القوانين أشد من القوانين المرعية فى بيمونته . وقد ألغى بيولى فى أومبريه وفاليريو فى المارك وكانا يعملان بلا شك بموجب وصايا تورينو الأديره وشرّع النكاح المدنى واستغلا أملاك اليسوعيين فى تأسيس مدارس النواحى وجردا الأساقفة من محاكمهم الكنيسية وحق الإشراف على التعليم والأمور الخيرية .

وجعل غاريبالدى قبل ذلك أملاك اليسوعيين من ممتلكات الأمة فى صقليه ، وفى شهر شباط ألغى مانجينى وزير المذاهب فى نيابة

كاريجنانو الاتفاقية الدينية المعقودة فى سنة ١٨١٨ كما ألغى الأديرة ، وجرد الأساقفة من حق إشرافهم على الأمور الخيرية ، وكان ريكاسولى منذ مدة طويلة يطالب الحكومة بأن تستعد لجعل أملاك الكنيسة من الأملاك الأميرية فى طوسكانة وبيع الأراضى الكهنوتية وتخصيص حاصلاتها لموازنة واردات الإكليروس ، وأدى ذلك كله إلى إثارة حنق رجال الدين وغضبهم ، وأخذوا يرعدون ويزبدون ولما أخفق متطوعوا البابا أصبح أملهم الوحيد فى تهييج الرأى الكاثوليكى فى أوروبا حتى تضطر الحكومات إلى التدخل .

وكان خطر ضياع ما بقى من السلطة الزمنية يثير مخاوف الكاثوليك أكثر مما تثيره القوانين المعاكسة للدين والمراعية فى المملكة الجديدة ، ومن الحق أن يقال إن هناك كانت جماعة من الكرادلة المتساهلة ، تقول بضرورة التفاهم حتى أنه تألف مجمع دينى لدرس القضية من الوجهة اللاهوتية ، وقرر بأن البابا يستطيع أن يتخلى عن السلطة الزمنية إذا قضت مصلحة الكنيسة ذلك ، إلا أن المجمع كان عبارة عن فئة قليلة من جمهرة كثيرة . وبينما كان هناك أمة فتية معتزة بقوتها فخورة بعملها وبطالعها ؛ كثيراً ما تتوق إلى سحق العدو الذى يحول بينها وبين هدفها فى جانب كانت حكومة البابا بقوتها النافذة فى الخير والشر تقف فى جانب آخر .

وكانت قد ارتفعت أصوات منذ مدة طويلة من الوسط

الإكليروسى الكاثوليكى تدعو إلى إيجاد التفاهم بين الكنيسة وبين النزعة الحرة ، وكان لامينس ومونتا لامبرون فى فرنسه وروسمينى وفنتورا وجيوبرتى فى إيطاليه يبشرون بالإصلاح وبضرورة الأخذ بالاصطلاحات الحديثة ، وكان أتباعهم بين الاكليروس وبين العلمانيين كثيرين ، حتى أن الثورة فى نابولى وصقليه كانت فى طابعها دينية قادها الرهبان . وقد أدى الاستياء الذى ولده تصلب بلاط روما الطائش والشعور بالخطر المحدق بالكنيسة والرغبة فى سد الثغرة بين الكنيسة وبين العلمانين إلى انسياق قسم كبير من الإكليروس وراء التحزب لفكرة التفاهم ، وقد وقع فى روما ذاتها خمسون من رجال الدين على نداء موجه لكافور ، وكانت هذه الحركة فى مجملها تمرد الإكليروس الرفيع وثورة الخورى الذى يتضور جوعاً على المطران الغنى الخليع ، وراح رجال الإصلاح يقولون بأن الأساقفة لايسعهم إلا صب اللعنات ، فقد أضاعوا قدرة التقديس وكان على رأس هؤلاء المصلحين اليسوعى (بشاجليه) ، وقد وجه وأتباعه نداء للرهبان ودكاترة اللاهوت قالوا فيه إن الكنيسة اعتادت أن تعترف بالحكومات تجاه الأمر الواقع وأن التحريم بلا استناد إلى أسباب خطيرة ، قاهرة أو إنزال بالعقوبات الدينية بالجماهير أمور أنكرها رؤساء المذاهب الكاثوليكية وأحبارها .

على أن معظم كتابات هؤلاء لم تصدر إلا بعد بضعة أشهر

حين شجعتهم أعمال الحكومة الإيطالية على الجهر بها ، وكانوا قبل ذلك قد أظهروا نفوذهم فكان كافور اعتماداً على معاضدة هؤلاء يتوقع أن يدخل روما برضاء العالم الكاثوليكى ، وقد قال فى المجلس النيابى فى شهر تشرين الثانى : « لا يمكن أن تحسم القضية الرومانية بالسيف ، بالقوى الأدبية وحدها نستطيع أن نتغلب على الموانع الأدبية » . وإذا تسنى البرهنة على أن إلغاء السلطة الزمنية لا يتعارض مع استقلال روحى أوسع حدودا مما كانت البابوية تتمتع له فى الأزمنة المتأخرة ، حينئذ يجرد الكاثوليك من سلاحهم الوحيد ، ولكن ظهر بأن الأمل فى عدول روما عن خصومتها إنما هو خائب ، ومع ذلك فقد اندفع كافور بكل قوته نحو بلوغ هذا الأمل ، وكان شعار المصلحين : « قيام كنيسة حرة فى حكومة حرة » ، وقد انتهت المعركة المديدة التى نشبت قبل قرن بين الكنيسة والدولة بهزيمة الأولى إذ أرغم جوزيف الثانى فى النمسه ولئوبولد فى طوسكانة وتنوكى فى نابولى البابا على عقد اتفاقات دينية جعلت الكنيسة خاضعة للدولة . وكان كافور قرر إلغاء هذه الاتفاقيات إذا تخلت البابوية عن السلطة الزمنية ، ومن البديهى ألا يكون للكنيسة امتيازات تتعارض وحرية الحكومة فتعترف الكنيسة بالنكاح المدنى ويصبح العلمانيون ورجال الدين متساوين أمام القانون ولا تفتح أبواب الأديرة الملغاة ولا يتمتع الإكليروس بحق الإشراف على مدارس الحكومة والجامعات ،

فإنها تصبح حرة فى التصرف بأملاكها وبإدارتها كل الحرية ثم إن الحكومة تضمن لها بعض الواردات ، ويستطيع البابا أن يمارس القانون الكهنوتى من دون قيد على أن لا يطلب معاضدة السلطات المدنية ويستطيع أعضاء الإكليروس أن يعظوا وأن يدرسوا ما يشاؤون فى مدارسهم الدينية الخصوصية ؛ ثم إن الدولة تتخلى عن حق تعيين الأساقفة الذين سوف ينتخبون فيما بعد من قبل إكليروس الأسقفية ويحتفظ البابا بعنوان الملك الاسمى ويتقاضى راتباً ضخماً له ولبلاطه ويصبح مجمع الكرادلة طليقا من كل نفوذ حكومى .

تلك كانت خلاصة آراء كافور فى حل قضية روما ، وكان يعلم بأن الرأى العام لا يقابل مقترحاته هذه بادئ الأمر بالاستحسان ولعل الرأى العام ولا سيما فى بيمونته ونابولى وصقليه يعارض التخلى عن الحقوق التى اكتسبها من الكنيسة ، إلا أن كافور كان موقناً بقدرته على إقناع المعارضين العلمانيين وقد قال : « إن انفصال الكنيسة من الدولة سوف يكون أمراً واقعاً ، يوافق عليه جميع الأحزاب فى الجيل القادم » ، وقد استطاع أن يبدد شكوك الجماعات البارزة من العلمانيين وأن يضعهم إلى جانبه فى الأخذ بمشروعه ، كما أن الإكليروس الحر صرح بأن هذا المشروع يفتح عهداً جديداً للكنيسة وأن فى الحرية الموعودة ما هو أثمن من ضياع السلطة الزمنية ، وأوشك كافور بسمعته وبمزايا مشروعه

أن يوفق إلى استمالة البرلمان والشعب نحو المشروع ، وسبق أن حاول كافور استمالة البلاط البابوى إليه وبعد أن اطلع بنجيتى على مشروعه أرسل تاجليه وبانتا لتوفى أحد الدكاترة من أهل روما بمهمة غير رسمية إلى الكرادلة الأحرار وكان اثنان من الكرادلة قد رحبا بالمشروع ترحيباً حاراً ، أما الآخرون فأظهروا عطفهم عليه وأخيراً بسط أحد المظاهرين للمشروع تفاصيله أمام أنتونللى والبابا ، ويلوح أن البابا وافق عليه ؛ أما أنتونللى فبعد أن بذل آخر جهد لإقناع النمسة بمهاجمة بيمونته تظاهر بتأييده للمشروع ، وسرعان ما شرع كافور بمفاوضته رأساً وقدم إليه مقترحات مغرية ويكاد يكون مؤكداً أنه قدم مبلغاً كبيراً من المال إلى أنتونللى فلم يرفضه . ومن جملة المقترحات التى عرضها أن يتمتع الكرادلة بالامتيازات التى يتمتع بها الأمراء أصلا ويدخلون فى مجلس الأعيان وحين قبل أنتونللى الأسس التى اقترحها كافور مال إلى قبولها تسعة كرادلة آخرون ربما خافوا من خطر الانشقاق ، أما البابا فكان لا يثبت على رأى لكنه قبل بها أخيراً مكرهاً لأن قلعة جايته استسلمت وأدرك أن مساعدة النمسة أصبحت بعيدة المنال وتقدمت المفاوضات كثيراً ثم اعترضها بغتة عائق وبعد أن اضطر كافور إلى أن يتساهل مرة أخرى فى مفاوضاته عاد فقطعها فى آخر شهر شباط . ومن المؤكد أن أنتونللى كان فى أوائل أذار يعمل مع أسبانيا والحصول على تدخل الدول الكاثوليكية ، وكان اليسوعيون

فى الحين ذاته يبذلون جهدهم لإثارة البابا ضد أى مشروع للتفاهم ، فضاع كل رجاء فى النجاح ، وترأس أنتونللى المعارضة وطرد بانتالئونى من روما .

ولو نجحت تلك المفاوضات لكانت الكنيسة قد أثبتت صداقتها للدولة ولكانت الكنيسة والدولة قد كسبتا شيئاً كثيراً فى بعض النواحى ولتزايدت سطوة الكنيسة ، لأن العقد كان يضمن الكنيسة حياد الأشخاص ذوى النفوس البالغ فى البلاط أو أنه يكسب الكنيسة صداقتهم . وكان البابا قد جعل منهم أخصاماً له ، ومع أن نفوذ الإكليروس بين القرويين وأهالى الجنوب الجاهلين قد يصبح خطراً إلا أن من شأن التعاقد أن يصون إيطالية من معظم التوتر الذى حدث بعد ذلك بين الفاتيكان وقصر الكيرنال (بلاط ملك إيطالية فى روما) ، وأن يزيد فى استقرار الدولة باشتراك الكاثوليك الاقحاح من الأهلين فى شؤون السياسة اشتراكا عملياً .

بيد أن كافور أدرك أخيراً بأنه لا يمكن إنجاز تلك السياسة فى ذلك الوقت فانصرف إلى حل آخر إذا كان أقل كمالا فهو عملى ممكن التنفيذ ، إذ تبين له أن الإمبراطور نابليون الثالث قد اعتزم أخيراً على سحب جنوده من روما لأنه كان يتذمر من كون روما أصبحت ملجأ لأعدائه كما أخذ يعتمد على مساعدة الأحرار فى فرنسه وهدد الأساقفة الإفرنسيين وألغى الجمعيات

المؤسسة لجمع المال للبابا ، ثم أخبر كافور فى منتصف نيسان بأنه سوف يسحب الجنود من روما على أن تتعهد الحكومة الإيطالية بصيانة أراضى البابا الحالية من كل تعدى ولسوف يتسنى للبابا بأن يجهز جيشاً خاصاً به ، إلا أنه إذا استطاع الرومانيون فى ظرف بضعة أشهر أن يقلبوا حكومتهم وأن ينضموا إلى إيطاليه بالاقتراع العام فإن فيكتور عمانوئيل يستطيع إذ ذاك أن يذهب إلى روما ، ولكن ينبغى له أن يذهب إليها بدعوة الأهلين لا غازياً ، لقد كان من حق الرومانيين أن تكون لهم حكومة صالحة طبيعياً . أما حجة الكاثوليك فى التدخل فى شؤون روما فكانت واهية ، فحين كانت إيطالية والعالم الكاثوليكى يهتمان كل الاهتمام بمصائر روما كانت سبعمائة ألف نسمة وهم مجموع رعايا البابا لا يستطيعون أن يقرروا مصيرهم بالاقتراع . وكان معلوماً أن الرومانيين إذا ثاروا ثارت فسيقترعون بفكرة الانضمام ، وكان هذا التدبير الوسيلة التى تنجى الإمبراطور من تبعاته .

أما كافور فكان لا يتوقع بأن ينجح الرومانيون فى ثورتهم وأدرك صعوبة إمالة الرأى العام إلى مثل هذا المشروع وكان موقناً بأن البرلمان والرأى العام سرعان ما يستنكران اتفاقاً يرمى إلى أن يجعل إيطاليه حارسة للسلطة الزمنية . أما الغاريبالديون فسيبذلون قصاراهم لخرق ذلك الاتفاق ، بيد أن كافور فضل مواجهة غضب الشعب على التخلى عن الحلف الإفرنسى ورفض تكاليف الإمبراطور

فقرر الملك ومنجيتى وبعد كثير من التردد ريكاسولى معاضدته ، فاستعد كافور للتوقيع على الاتفاق إذا اعترف الإمبراطور رسمياً بتأسيس المملكة الإيطالية واستعمل نفوذه فى إقناع البابا باستئناف المفاوضات المنقطعة وقد تعذر فى باريس قبل العاشر من مايس تخلية روما من الجند الإفرنسى فى نهاية حزيران .

بيد أنه حدث فى هذه المرة كما حدث فى السنة الماضية أن خاب الرجاء فى اكتساب جانب روما ، وقد انعقد المجلس النيابى الإيطالى فى ١٨ شباط وظلت الكتلة التى تؤيد الوزارة أكثرية ولم يمثل الإكليريكيون فيه إلا قليلا . وكان من بين أربعمائة وثلاثة وأربعين عضواً ثمانون عضواً فى أقصى اليسار ويدعون وقتئذ بالغاريبالديين ، أما المعتدلون الجديدون فكانوا من أعضاء الوسط البيمونتى ومن الجمهوريين والغاريبالديين الذين أصبحوا من المعتدلين ، والدستوريين الملكيين من الأيالات الجديدة ، وكانوا يمثلون الفئة التى أيدت سياسة كافور فى السنتين الأخريين تلك السياسة التى أنقذت إيطالية الوسطى واكسبت المملكة جنوب الوطن . ولم يكونوا أقل من الغاريبالديين حماسة للذهاب إلى روما وفنيسيه ، إلا أنهم كانوا من ذوى البصيرة ويحرصون على أن يضمنوا الانتصار قبل أن تنازل قواتهم قوات النمسة ، وكانوا يأملون أن يكسبوا روما من دون أن يغضبوا الدول الكاثوليكية ومع كل التردد الذى كان يبدو فى سياستهم والحيطة التى ترافق

تصرفاتهم ، فإن سياستهم كانت خيراً من سياسة الغاريبالديين نظرياً وعملياً . وكان اليسار قد فتح صدره للسياسيين من شتى المذاهب ، دموقراطيين واتحاديين وبوربونيين . وكانت معارضة الحكومة وحدها تؤلف ما بينهم ، أما الحزب الغاريبالدى القح فأعضاؤه أتوا من نابولى وألفوا جماعة متماسكة قوية بالسمعة التى حازتها سنة ١٨٦١ ثم إنها كانت تمثل الشعب القلق الطامح إلى الحصول على روما وفنيسيه ، وكانوا يرفضون التأنى والتفاهم من دون أن يكترثوا للصعوبات العسكرية والسياسية ، وكانوا يعتقدون بسهولة تجديد الوقائع الموفقة التى نالها غاريبالدى من سفرته فى صقليه ويريدون حشد المتطوعين لتمهيد الطريق نحو فنيسيه وأغروا رومانو. أما إذا رفض منهاجهم للحركة فإنهم كانوا يطالبون من الحكومة بأن تسمح لهم بأن يعملوا مستقلين عن الحكومة وبذلك تتجنب البلاد شقاقاً أوشك أن يصبح شؤما فى الخريف الماضى إلا أنه مهما كانت هذه الجماعة ذات شأن خطير فى البلاد فإنها كانت فى البرلمان حزبا مهملا ؛ ولكن المحذور الوحيد الذى كانت الحكومة تحسب حسابه هو احتمال تأليف معارضة من المركز تجتمع حول رتازى إذ كانت العلاقات بينه وبين كافور لا تزال متوترة ، وكان يستطيع أن يستخدم لباقته البرلمانية بدون ضوضاء يمد اليد الواحدة إلى الحزب البيمونتى الضيق التفكير واليد الأخرى إلى الغاريبالديين . أما حزب اليسار القديم فلا يختلف فى سياسته

عن سياسة أنصار الوزارة إلا أنه كان يحتفظ بتقاليد المعارضة باسم حزبه الأكثر والاقل وهكذا انبعث من هذه العناصر المتنافرة بالتدريج حزب ثالث قليل العدد لا مبدأ يوحد أهدافه إلا أنه كان قويا بمفرده ومؤيداً من قبل أكثرية الرأى العام .

ومع ذلك فإن نسف مركز كافور كان أمراً صعباً مستحيلا ، إذ جاهر بإخلاصه لمبادىء القوميين بأوسع معانيها وآفاقها ، وظاهر المطالبين بروما وصرح بأن الأقطار الجديدة يجب أن تكون متساوية مع بيمونته فعاضده معظم الأحرار . ومع ذلك فإن تسيير الأمور فى المجلس النيابى لم يكن بالأمر السهل ، فالملك حين كان فى نابولى وعد المتطوعين وعوداً جريئة اعتبرها فانتى وزملاؤه القواد ماسة بكرامة الجيش ، لأنها كانت تمنح رتباً لعدد كبير من الضباط المرتجلين غير المجربين . وقد اعترض كافور على قسم من مشروع الملك الذى يضع جيش الجنوب فى موضع شبه المستقل ، فاضطر الملك بضغط الوزراء والجيش إلى الإذعان وحضر نحو من من ثلاثة آلاف وخمسمائة ضابطا ، أى نصف مجموع الضباط أمام لجنة لتدقيق حقهم فى حمل رتبة فى الجيش النظامى . ويلوح أنهم عوملوا بعدل إلى أن صدر أمر الحكومة فى ١١ — نيسان بإحالتهم إلى التقاعد .

وقضى غاريبالدى الشتاء فى كاربيره حانقاً بسبب تسريح المتطوعين على تلك الصورة ، ولكنه ظل يخلص للملك وقد تخلى

وقتئذ عن خططه المستعجلة بشأن روما وفينسية ، وكان يحمل حقداً مستمراً على كافور إلا فى فترات نادرة ولا يتحول عن رأيه فى إيجاد أمة مسلحة تستطيع أن تقذف إلى الميدان عاجلا أو آجلا مليون رجل لفتح فينسيه وروما . وإذا كانت الحكومة لا ترغب هى فى القيام بهذا الواجب فإنه يطالب بأن يسمح له هو وأصدقائه بأن يمهدوا السبيل وأن يجهزوا عددا من الحرس القومى وأن يقوموا بتنظيم التدريب على السلاح وتأسيس لجان تموين لجمع المال والسلاح . وقد وافق كافور وتساهل مع جميع هذه المشاريع إلى حد ما . وترك غاريبالدى كاربيرة فى شهر نيسان . وبعد أن ألقى فى جنوه خطاباً طائشاً تظاهر فيه بقلة الاحترام للملك وللبرلمان حضر بغتة إلى المجلس النيابى فاستوضحه ريكاسولى حقيقة الخطاب الغريب ودعى الحكومة فى الوقت نفسه لتسويغ القرار الجديد الذى أصدرته بشأن المتطوعين ، ولما قام فانتى (وزير الحربية) وازدرى به بدلا من أن يجيب ، انفجر غضب غاريبالدى الدفين وأطلق لنفسه العنان فهاجم الحكومة ووجه لها قارص الكلام متهما كافور بكل نقيصة ومحتجا عليه قائلا بأنه لن يصافح يد الرجل الذى خلقه وليس كافور سوى أجنبى يعيش فى بلده (غاريبالدى) الخاص ، وأغضبت حركته الطائشة الجانب الآخر ، فما كان من الجنرال جيالدينى إلا أن نشر بعد بضعة أيام كتاباً مملوءاً بالوشايات أبدى فيه غضب الجيش والرأى العام على تصرفات غاريبالدى . ولما طلب هذا من جيالدينى المبارزة أدرك

المتزمتون من كلا الجانبين ضرورة إنهاء الحادثة ، فهدأ مديجى وبيكسيو جأش غاريبالدى الذى شعر بخطئه ، وتدخل الملك فى التوفيق بين المتخاصمين ، ثم تقابل كافور وغاريبالدى فى ٢٤ نيسان ، ومع أن المقابلة كانت باردة فكان الإخلاص يسودها وتلاها تراض أشد حرارة مع الجنرال جيالدينى ثم عاد غاريبالدى هادئاً إلى كاربيره حيث كتب منها إلى كافور كتاباً ودياً أبدى فيه موافقته على الحلف الإفرنسى ، ورجا فيه بأن يسلح الأمة لكى تتضافر جميع الجهود فى سبيل تحرير إيطاليه .

ولكن كان كافور كئيباً فى أثناء تلك الحادثة حتى قال بأنها سمته ، وقد هدمت الأشغال الشاقة التى تحملها فى خلال السنتين الأخيرتين بنيته ، وكان منذ مدة يشكو الأرق والصداع ، وظهرت عليه فى نهاية شهر أيار أعراض مرض التيفود ، وقد مضى ساعاته الأخيرة بالانكباب على أمور نابولى وقضاياها ، وكان آخر رسالة بلغها لأصدقائه ضرورة تأمين حاجات منكوبى الجنوب ، وكان آخر قوله : « بعثت إيطاليه ونجى كل شىء » ، ومات فى ٦ حزيران ، فبهتت البلاد أمام هذه الضربة المفزعة المفاجئة ، وشوهد الناس يسكبون دموعهم فى الطرقات وفى البرلمان وأعلنت تورينو الحداد عليه بالصمت وكأن وباء انتابها . لقد مات كافور فى أتم نضوجه ، وكان فى الواحدة والخمسين من عمره ، وقضى حين كانت البلاد فى أشد الحاجة إليه ، وهكذا أبى القدر فى ساعة انتصار إيطاليه إلا أن ينزل بها ضربة اهتزت لها فزعاً وأسى .

الفصل الرابع والثلاثون

أسبر ومونته

تشرين الأول — ١٨٦١ : كانون الأول — ١٨٦٢

ومن النقاط الأساسية فى سياسة ريكاسولى أن سيكون المسير نحو فنيسيه من روما وكان يود لو أمكن أن تقنع الدول النمسه بالاستيلاء على البوسنه والهرسك بدلا من فنيسيه ، وكان يعلم أن إيطاليه لم تكن مستعدة لقتال النمسه بلا مساعدة ، فلذلك يقتضى تأخير القتال إلى وقت آخر وعلى إيطاليه ألا تفكر فى الحرب قبل أن تتحسن الشؤون المالية وتنظيم الجيش وتقمع الشقاوة وتصبح قضية روما فى طريق الحل ، كما أن تأجيل قضية فنيسيه قد يفيد من كسب معونة انجلتره الأدبية الذى يمكن إيطاليه من استغلال هذه المعونة تجاه النفوذ الإفرنسى وربما يستطاع الحصول على موافقة بروسيه على قيام الكيان الجديد ، وكان بالمرستون قد أوصى بسياسة التريث بيد أنه كانت هناك دواع قوية تدعو إلى حرب عاجلة إذ أنه قد تملكت فيكتور عمانوئيل منذ مدة طويلة لأسباب وطنية بلا شك ، فكرة ترمى إلى أن يلعب هو الدور الأول فى السياسة الإيطالية مستقلا عن وزارئه . وكان كافور إلى حد ما قد قبض

على عنانه غير أنه أصبح فى زمن ريكاسولى قلقاً ، وأخذ يعمل فى الخفاء على إثارة الحرب ضد النمسه ؛ فشجع الهنغاريين اللاجئين وفاوض الإمبراطور سراً للحصول على معونة فرنسه ولم يحاول إخفاء مقاصده عن وزيره الأول . ولما رأى أن ريكاسولى معتزماً مقاومة هذه الفكرة نشط فى حياكة الدسائس ضد وزيره مستغلا حنق رتازى لصعود ريكاسولى منصبه الحكم . وكان رتازى يميل إلى سياسة حذرة ويتحاشى من منهج متطرف وكان يرى أن سكوناً جديداً وسياسة اقتصادية أمران حيويان لتنظيم المالية وتأمين النظام فى الإدارة .

أصبح الإمبراطور العضو الثالث فى عصبة المؤامرة إذ كان هذا أيضاً كريكاسولى يحبذ حسم القضية الإيطاليه فى الشرق باعطاء النمسه الاياليتين البلقاليتين مقابل تخليها عن فنيسيه ، وكانت الشؤون المالية فى فرنسه قد جعلته يتجنب الحرب فى تلك الساعة كما أن علاقاته مع بروسيه كانت توحى إليه بأن يراعى جانب النمسة . وكان يرى من جهة أخرى أن حرباً فى فنيسيه قد تصرف أنظار إيطاليه عن روما ومهما يكن الأمر فإن الإمبراطور كان يحبذ ويشجع أى مؤامرة ضد ريكاسولى ، ولعله كان يعتقد بأن النفوذ الانجليزى فى تورينو يفوق نفوذه مادام ريكاسولى رئيساً للوزارة ، فشجع (بنديتى) ، سفيره الجديد على الدسائس لإسقاط ريكاسولى كما أن رتازى ذهب إلى باريس بتحريض من

الإمبراطور فى شهر تشرين الأول ولعله ألقى فى روع رتازى أنه سوف تتقدم إيطاليه حالا نحو روما وفنيسيه كما وعده نفوذه للحصول على موافقة روسيه وبروسيه والوصول إلى نوع من التفاهم مع روما . وبعد عودة رتازى ضاعفت عصبة المؤامرة نشاطها وبذل رتازى جهده لإسقاط ريكاسولى فى البرلمان ليهيىء للملك فرصة يشكر له إياها ، وكان يعلم أن مركز ريكاسولى من المتانة بحيث يتعذر عليه وحده إسقاطه ، وقد استغل فيما مضى نفوذه غاريبالدى ثم تنحى هذا عنه ولكنه أراد الآن أن يعيد الكرة .

وكان غاريبالدى يقضى حياة العزلة فى كاربيره ، وكان يميل هو أيضاً إلى مهاجمة روما قبل فنيسيه . أما مازينى فكان يدرك استحالة الهجوم على روما مادام الإفرنسيون فيها ، وحيث إن هنغاريه وبوهيميه على أهبة الثورة فإن الفرصة سانحة للاستيلاء على فنيسيه ، وكان الدموقراطيون قد جن جنونهم لسياسة معاكسة وأقلقهم الانشقاق الذى وقع بين شبه الجمهوريين الذين أخذوا يطالبون بالسير بموجب منهج متطرف على أن يعملوا مستقلين عن الحركة ، وبين الملكيين المخلصين الذين يوشكون أن يقطعوا صلاتهم بالبرلمان وقد بذلت مساعى لاندماج هاتين الفئتين فى مؤتمر انعقد فى جنوه فى ١٥ كانون الأول انبثقت منه (جمعية التحرير) . وقد قبل غاريبالدى رئاسة الجمعية وتخلى فى الظاهر عن نياته بشأن روما ووافق على أن تتجه الحركة نحو الهجوم

على فنيسيه ، وآثار انعقاد المؤتمر واحتمال انعقاده مرة ثانية فى أذار المعتدلين فطالبوا بالغائه ولا سيما لأنه كان خصما للبرلمان إلى حد ما ، ولـكن ريكاسولى يعلم بأن إلغـاء المؤتمر يحمل الناس على العمل فى الخفاء والتآمر فى السر وفى هذا ما فيه من حذر بالغ ، كما أنه كان يدرك قيمة المؤتمر ووطنيته ، فرفض ان يتدخل فى اجتماعات الدموقراطيين ما دامت تتعارض مع القانون ، واعتقد أن الخطة التى وضعها منجبيتى والمعتدلون لسحق المتطرفين غير عملية ولا هى شريفة ، فنفى مازينى وإهمال غاريبالدى فى صومعته لم يمنع علم التحريكات من أن يرفرف دائمـاً ، ولم يكن لريكاسولى رجاء فى كسب جانب مازينى إذ كان يعلم بأنه لا تلين له قناة ، فليس أمامه من طريق عملى سوى أن يتفاهم مع غاريبالدى ، وكان ميل غاريبالدى الطبيعى يتوجه نحو الملك وكان خطر غاريبالدى فى حاشيته التى تحيط به فى كاريبره وتؤثر فيه . ولما علم ريكاسولى من وكلائه أن أن رتازى يحيك الدسائس فى كاريبره أصبحت ضرورة التفاهم مع غاريبالدى أمراً لا بد منه .

أما رتازى فاقنع غاريبالدى بأنه إذا تسلم الحـكم فسيهاجم فنيسيه فوراً ويساعده على سوق حمله إلى اى مكان فى روما الشرقية يستطيع منه أن يهاجم النمسة من الخلف ، وكان ريكاسولى يعلم بأنه إذا أثيرت امال غاريبالدى فإنه لا يطيق صـبراً على الحركة ، فإذا امتنعت الحـكومة من الحركة فسيلقى بنفسه غزوة

طائشة نحو فنيسيه أود الماسية ، قد تسعر النار فى أوربا وتجر إيطاليه إلى حرب شعواء لم تكن قد استعدت إليها مطلقاً فأصبح العلاج الوحيد اكتساب ثقته للاستفادة منه فى مقاصد الحكومة القادمة واقناعه بالتريث ريثما تعطى له الإشارة واشغاله الآن بشؤون جمعية الرمى التى تألفت لتدريب الشباب على إطلاق النار ؛ ولكن هذه المحاولة لم تستطيع أن تتغلب على نفوذ رتازى الذى أوقع غاريبالدى فى شرك عصبة الدس ولم يبق أمامها سوى زعزعة مركز ريكاسولى فى المجلس النيابى .

وما أن اجتمع البرلمان فى تشرين الثانى حتى تجلت العراقيل التى أخذت تعترض سبل الوزارة وكانت الوزارة غير قوية سواء أكان ذلك فى الوزارة نفسها أم فى الحزب . وأخذ اختلاف الرأى يفرق بين أنصارها فأعضاء اليمين آلمهم وآثار حنقهم تساهل ريكاسولى أمام تحريكات تجرى فى طوسكانه واميليه جهاراً وأسخطهم تزايد عطفه على اللجان الدموقراطية . ولما مال القسم البيمونتى المعاضد للوزارة إلى جانب رتازى راح هذا يحرض العناصر المعارضة جهاراً ، ويضاف إلى هذا أسباب أخرى كانت تدعو إلى مهاجمة الوزارة نذكر منها السياسة المركزية الجديدة والفوضى والتذبذب الإدارى والخلل فى الجنوب واستدعاء جيالدينى والمفاوضات التى كانت تدور حول روما . وقد هبت العاصفة المناسبة قضية التساهل التى أبدته الحكومة تجاه لجان التجهيز

وكان المجلس قد اجتنب الاقتراع ضد الوزارة غير أن المذاكرات دلت بوضوح على أنه ليس لدى ريكاسولى الأكثرية فانتهز الملك الفرصة للتخلص منه ، وكان ريكاسولى فى كانون الأول قد باغت الملك فى قوله أنه لا يستطيع البقاء تجاه دسائس البلاط والأزقة ، كما أنه رفض حينئذ أن يقدم استقالته ما دام البرلمان معه إلا إذا أتاه أمر قطعى من العرش ، وقد أدرك اليوم أى فى نهاية شباط أنه أضاع تأييد المجلس النيابى فاستقال فى أذار وسارع الملك إلى قبول استقالته واستدعى رتازى ليحل محله وبذلك دخلت المملكة فى مأزق خطر ، ووجه الخطورة ان رتازى والملك يمثلا الروح الثورية التى سعى كافور وريكاسولى كثيراً لتهدئتها وكانت هذه الروح تضع إيطاليا تحت رحمة غاريبالدى المشهورة ، وكان رتازى يظن أنه يستطيع دائماً بلباقته المعهودة أن يوقف التيار بهدوء حين الحاجة .

وقد خرج غاريبالدى إلى جنوه حين استقال ريكاسولى وحالما بلغه تعيين رتازى أسرع إلى تورينو ورجع منها بحماسة شديدة بفضل الوعود التى قطعها له فيكتور عمانوئيل ورئيس الوزارة الجديدة ، ويظن أن رتازى السياسى الحذر قد قصر حديثه على مشروع غامض لا يتعدى تجهيز الحرس القومى إلا أن مخيلة غاريبالدى جعلته يفهم من تلميحات رتازى معنى الحرب العاجلة للاستيلاء على فنيسيه وعلى روما أيضاً ، ومع ذلك لا يجوز الشك

مطلقاً من أن رتازى لم يشجع غاريبالدى ولم يعده بالرجال والمال فلذلك راح غاريبالدى يفكر فى تجهيز حملة دون أن يبت فى تعيين جهتها فكانت الوجهة تارة دالماسيه لمساعدة الهنغاريين وتارة بلاد اليونان لنصب فيكتور وصياً عليها إلا أن أهم أهدافه كان نهك قوات النمسه بتحريض الايالات الشرقية على العصيان ولا سيما لأن الوقت كان مساعداً إذ كانت رومانيه والجبل الأسود ودالماسيه تتململ فى هياج عظيم . وكان الكفاح الدستورى فى هنغارية على وشك أن ينقلب إلى ثورة . وسيطر غاريبالدى على الحكومة فى ذلك الحين ، فعين رئيساً لجمعيات الرمى وسلمت لابنه كتيبة من جنود الكارابنيرى جهزت بحجة ضرب الأشقياء والحق المتطوعون بالجيش النظامى وأوفد غاريبالدى إلى لمباردیه على نفقة الحكومة بمهمة رسمية لتنظيم جمعيات الرمى فاستقبل فيها كما يستقبل الملوك وكانت الجماهير فى كل مكان قصد إليه تطالب بروما وفنيسيه فلم يبخل بكيل الوعود . وبذلك نال رتازى بغيته فى استغلال شهرة غاريبالدى لمصلحته واستطاع بذلك أن يكسب رضاء البرلمان عنه وانضمام الدموقراطيين إلى جانبه ، ولعل رتازى نوى أن يضع غاريبالدى أمام الإمبراطور وأن يؤكد له بأن ضغط الشعب وخطر نشوب الثورة يخدمان — لمصلحة الحكومتين — تحقيق الآمال القومية فى الحصول على روما ، وكانت الحفاوة الباهرة التى قوبل بها غاريبالدى فى لمباردیه قد كسفت نجم الملك فاضطرت الحكومة

لكى تحول الأنظار إلى الملك أن تقرر سفره إلى نابولى حيث حياة الأسطول الإفرنسى الراسى فيها وأقبل الأمير نابليون للسلام عليه فاستقبل الملك بحفاوة بالغة .

أما غاريبالدى فذهب إلى ناحية التيرول لتنظيم حمله ، ومع أن الحكومة حاولت جهدها أن تتجاهل عزمه هذا ، ولكنه لم يحاول وأصدقاؤه إخفاء الأمر ، وقد شجعته الحفاوة التى قوبل بها فى لمبارديه على الحركة بجرأة واندفاع ، واعتقد أنه إذا استولى على فنيسيه أو التيرول فلن ترى البلاد والحكومة بداً من السير وراءه ، ومع أن رتازى أراد حسبما يظهر أن يصده عن هذه المغامرة الجديدة فإن هناك احتمالا بأنه كان يلقى تأييداً من دبريتيس عضو الوزارة ، حتى إنه حصل على وعد جديد بإمداده بالسلاح والمال ، ولكن سرعان ما كشرت الحكومة له عن أنيابها بغتة ، وكانت حجتها الرسمية فى ذلك أن الشرطة اكتشفت لأول مرة دلائل على وجود حركة تستهدف الاستيلاء على التيرول . ولعل رتازى أدرك أخيراً أن غاريبالدى أصبح خارجا عن قبضة يده ، ولابد من اتخاذ تدابير صارمة لإيقافه عند حده ، ومهما كان السبب فإن الحكومة قد لجأت فى ١٥ أيار إلى سياسة الحزم ، فأوقفت مائة متطوع وأرسلتهم إلى بريسيه ، وهناك حاول الغاريبالديون اقتحام السجن فوقع اصطدام بينهم وبين الجند ، وأثار هذا الحادث غضب الدموقراطيين وقامت مظاهرات فى ميلانو وجنوه ونابولى

وباليرمو تهدد الحكومة ، ونعت غاريبالدى الجنود بالقتلة وطلب إلى الحكومة إخلاء سبيل رجاله ، ثم لم يلبث أن هدأ وكف عن إعداد الحملة ، واجتمع برتازى وبدبريتس وانسحب إلى الريف وأصدر أوامره بتوقيف حركة تجنيد المتطوعين ، وبعد مقابلة خفية مع الملك ورئيس الوزراء رجع إلى كاربيره ، وحدث بعد ذلك أن فوجئت إيطاليه بغتة بخبر نزول غاريبالدى إلى باليرمو ، ولاشك أنه نوى أن يجعل صقلية قاعدة لقوته كما جعلها سنة ١٨٦٠ ، ولربما كان لا يزال يتردد فى تعيين وجهة تلك القوة ، ويغلب على الظن أنه كان ينوى الذهاب إلى بلاد اليونان ، وأنه يترقب مساعدة الملك الموعودة ليستخدمها فى الهجوم على روما .

وقد قوبل فى باليرمو بحماسة فائقة ، وكان الغاريبالديون فيها أقوياء ، وحدثت فى إحدى نواحيها ثورة جمهورية لم تقمع إلا بسفك كثير من الدماء مما دل على أن العناصر الفوضوية التى تؤيد فكرة الحكم الذاتى المنفصل فى الجزيرة كانت لا تزال قوية ، وبعد مرور بضعة أيام هاجم غاريبالدى الامبراطور حين خاطب أهل باليرمو قائلا : « على نابليون أن يترك روما و إلا نعيد مأساة أفمى صقلية » ، أما باللافجينو والى باليرمو فلم يحتج على خطابه ، وفى مارسله صرخ أحد المستمعين قائلا : « روما أو الموت » ، ثم أقدم على دعوة الشعب للقسم على المذبح فى الكتدرائية ، وبذلك أعلنها حربا مقدسة شبيهة بالحروب الصليبية ، وأثار مشروع غاريبالدى

الجديد فى البلاد هياجا شديداً وخيل للبلاد أن زحف سنة ١٨٦٠ سيعاد للاستيلاء على روما كما استولى غاريبالدى على نابولى قبلا . وقررت فيتربه العصيان ، وبينما كان بعض القوميين فى روما يبرقون لرتازى طالبين تعليماته اتصل البعض الآخر بغاريبالدى وتأهب للحركة ، وكان جميع الناس قانعين بأن الحكومة تؤازره ، وبهذا دخلت الحكومة فى مأزق لا مخرج لها منه ، ولعل رتازى كان يتوقع أن يستخدم غاريبالدى وحركته لحمل الامبراطور على الإذعان ، وعليه فإنه بدلا من أن يعترض على مشروع الثورة فى روما اكتفى بأن نصح الرومانيين باجتناب الاصطدام بالافرنسيين فقط ، وترك باللافجينو من دون تعليمات سوى أمر غامض يقضى بإحباط عمل المتطوعين . وقد رؤى ذات مرة يشرب نخب غاريبالدى راجيا أن يتوج فيكتور عمانوئيل فى أقرب وقت فى الكابيتول وهرب أفراد مختلفو الرتب من الجيش للالتحاق بجيش غاريبالدى من دون أن يلاقوا أى عائق ، إلا أن الوزراء فزعوا هذه المرة أيضاً كما فزعوا فى شهر أيار . ويغلب على الظن أن موقف نابليون هو الذى أقلق الحكومة ، فعزلت باللافيجينو ، وسعت لمنع وصول المتطوعين إلى الجزيرة ، وصدر بيان ملكى فى ٣ — آب يصف الحملة بأنها عصيان ومدعاة للحرب الأهلية ، والواقع أن الحرب الأهلية كانت على ما يظهر قريبة الوقوع ، وعلى أثر ذلك تراجع أصدقاء غاريبالدى الخلص وأفزعتهم خطورة

الحال حتى إن أحداً من قواده القدماء لم يرغب فى السير معه ، وبذل تابريزى ومديجى والنواب الدموقراطيون جهدهم لردعه عن السير فى هذه الحركة الطائشة ، بيد أن غاريبالدى رفض التريث معتمداً على مؤازرة الملك ومطمئناً إلى أن الإفرنسيين لن يقاوموه وشجعه إقبال المتطوعين والهروب من الجيش النظامى على المضى فى منهجه . وترددت السلطات ذاتها حينئذ فى مقاومته ؛ ولعل رتازى كان لا يزال يتوقع أن يعيده إلى رشده . ولما أصر على موقفه قطعت الحكومة صلاتها به فى ١٧ — آب ، وأعلنت بأنه أصبح عاصياً وأرسلت القائد جيالديتى إلى صقليه لإعلان الادارة العرفية فيها .

ووصل غاريبالدى فى اليوم التالى إلى كتانيه وكاد الاصطدام يقع بينه وبين الجند لو لم يرغب الفريقان فى اجتناب حرب أهلية ، ولم يكن لدى غاريبالدى سوى (٤٠٠٠) رجل أكثرهم من الفتيان المتشردين ولو قامت السفن التى كانت تحاصر الميناء بواجبها لكان من الصعب أن يجتاز غاريبالدى المضيق إلا أنها أغمضت عينها وساعدته على أن يستولى على باخرتين نقل ، فخرق خط الحصار مع (٢٠٠٠) ، من رجاله ليلا فى ٢٤ — ، آب ونزل فى ساحل كلبريه ولكنه لم يلاق من الأهلين إلا قليلا من العطف وكانت قطعات قوية تحتل ريجيو فاضطر إلى الانسحاب برجاله الذين أخذوا يتضورون جوعاً وانطلق بهم إلى روابى (اسبرومونته)

الجرداء ، وتلقت قطعة تزيد على الثلاثة آلاف جندى أمراً بمهاجمته فوراً وإجباره على الاستسلام وكان اضطراره إلى مسيره الشاق لجمع المتخلفين والحصول على الغذاء فرصة سانحة للقطعة المطاردة التى أحدقت به ، فلم يبد غاريبالدى أية مقاومة ، وحاول منع جنوده من إطلاق النار على الجنـد الطلياني إلا أنه نشب قتال استمر عشر دقائق وجرح فيه ما يقارب العشرين من كل فريق ، وسلم غاريبالدى نفسه بعـد أن جرح برصاصة إيطالية فى عقب رجله ، وعلى كل حال فإن حادثة اسبرومونته قد أفادت البابا ودفعت قضيته إلى الأمام بصورة أزعجت الأحرار . وكانت الحـكومة قد أظهرت ما يكفى من القوة لإحباط عمـل الحزب الثورى فأدرك إذ ذاك رجال — أمثال فانتى — كانوا إلى ذلك الحين يفضلون تأجيل الزحف على روما إلى حين ، بأن سياسة التريث أصبحت وقتئذ محفوفة بالصعوبات . بيد أن فانتى وجميع الموظفين كانوا يعلمون بأن محاولة الذهاب إلى روما من دون رضاء الإمبراطور هى مجرد طيش ؛ ولو اقتنع نابليون بأن لديه القوة الـكافية لـكان ترك فيكتور عمانوئيل يتوج فى الـكابيتول عملا بمشروع نيابة الملـكية القديم . وفى هذه الظروف ذاتها كتب كتاباً مفتوحاً يقترح فيه استدعاء الحامية الإفرنسية بشرط أن تعترف إيطاليه بسلطة البابا فى الأراضى التى كانت لا تزال فى حوزة البابا ، على أن تؤلف تلك الأراضى نوعاً من الاتحاد مع الملـكية . بيد أن البابا ظل متصلباً شأنه سابقاً

آبيا التفاهم ، وأيده مجمع كبير من الأساقفة يكاد يكون أغلبهم غير طليان . وكان اجتمع لتقديس أحد الشهداء اليابان ورفض أى تساهل وأعلن تمسكه بالسلطة الزمنية ، وكان الامبراطور على ما يظهر متمسكا بقراره بسحب قطعاته ، لولا أن الكاثوليك الإفرنسيين استطاعوا بنفوذهم أن يحملوا على التراجع الوقتى فرفض وزير خارجيته ضمناً إخلاء روما .

وأدى هذا الفشل الذى منى به رتازى فى الحصول على تساهل الإمبرطور أو تأييده إلى زلزلة موقف الوزارة من جديد ؛ ولم يستطع رئيس الوزراء رغم لباقته أن يضمن له أكثرية مستقرة ، وكانت الشكوك دائماً تخالج حزب اليمين ولم يمنحه هذا الحزب الثقة إلا بسبب نفرته الشديدة من الغاريبالديين . وأخذ (بيروزى) الذى كان يترأس الفرع اللابيمونتى يهاجمه لأنه سعى لتوسيع بيمونته بدلا من تكوين إيطالية . أما الغاريبالديون فراحوا يقيمون الدنيا ويقعدونها احتجاجاً على ما جرى فى اسبرومونته . ولما اجتمع البرلمان فى شهر تشرين الثانى هبت الزوبعة من جميع الأطراف وصدق كثيرون من الناس الشائعة التى زعمت بأن الحكومة شجعت غاريبالدى ثم تخلت عنه ، وكان من السهل أن يدرك المرء سخط نصف إيطاليه وحقدها لما علمت بأن غاريبالدى سقط جريحاً برصاصة إيطالية وأخذ الخطر يهدد المملكة وينذر بحرب أهلية فى صقليه إذ طارد جيالدينى المتطوعين فى صقليه وقتل

سبعة من الجنود الهاربين الذين التحقوا بهم ، وبدلا من أن تعفو الحكومة عن غاريبالدى حالا عاملته معاملة فيها قسوة غير لائقة ولم تجرأ على سوق غاريبالدى أمام المحاكم خشية أن يفشى أسرارها ويسود وجهها ولم يصدر العفو عنه إلا فى شهر تشرين الأول ؛ فلما اجتمع البرلمان اتحد جناحا اليسار واليمين وهاجما الوزارة معاً حتى اضطر رتازى إلى تقديم استقالته فى ١ — كانون الأول ١٨٦٢ .

الفصل الخامس والثلاثون

ميثاق إيلول

كانون الأول — ١٨٦٢ : إيلول — ١٨٦٤

وكانت هناك مشاكل جمة تثقل كاهل المملكة الفتية وصعوبات تعترض سبيلها ، وقد كشفت وقائع اسبرومونته عن الجروح المميتة التى ولدتها البابوية وفرنسه فى قلب روما ؛ وأى حل قاس فرض على المملكة ؟ فإما المخاطرة باصطدام مخيف مع فرنسه وإما ترك النار تحت الرماد لتؤججها الرياح وتقلبها إلى ثورة . ولو كان كافور حياً لاستطاع أن يتغلب على تلك الصعوبات ، وكانت لا تزال أمام إيطاليه صعوبات أخرى : صعوبة تخفيض قوة الجيش ما دامت فنيسية خاضعة لحكم الأجانب ، لأن الأزمة المالية التى نشأت من زيادة قوة الجيش وأخذت تشتد باستمرار كانت تهدد بالإفلاس ، يضاف إلى ذلك خلل الإدارة فى الجنوب والمنافسة بين بيمونته والأقطار الجديدة والفساد الذى دب فى الحكومات القديمة ، وساءت السياسة الداخلية كثيراً حتى أصبح بوسع المرء أن يتساءل أليس من الأجدر أن تترك إيطاليه روما وفنيسية مدة من الزمن وأن تتفرغ للأصلاحات

الداخلية الاجتماعية ؟ بيد أن هذا السؤال هو منطق نظرى لأن العاطفة هى التى تتغلب دائماً على المنطق حين يشتد الهياج . فسياسة ترمى إلى جعل فكرة التوسع القومى فى المرتبة الثانية من الاهتمام مستحيلة التطبيق . وقد سمى (باسوليني) بعد سقوط رتازى وتلاه سان مارتينو لتأليف وزارة إدارية بدون تمييز بين الأحزاب ، ففشل مسعاهما وكان كلما مر حين أو انقضى شهر يتجلى عظم الخسارة التى منيت بها إيطاليه بفقدها كافور . وكان ريكاسولى ورتازى يدركان على الأقل بعض ما تحتاج إليه البلاد ويفهمان ما تتطلبه الكرامة القومية ولكن الحكومة بعدهما غدت بأيدى أناس لا جرأة لهم ولا كفاية فيهم .

وكان الرئيس الأسمى فى الوزارة الجديدة فارينى ، إلا أن المرض الجأه فى شهر اذار إلى اعتزال الخدمة فأصبح الرئيسان الفعليان فى الوزارة منجينى وزميله ومنافسه بيروزى ، وكان بيروزى قد اشتهر بالعبارة التى ابتدعها وهى : لا يمكن أن تحكم إيطالية من تورينو . وأصبحت إدارة وزارة الداخلية فى إدارته وإدارة (سيافينته) مركزاً لشرطة سرية سارت على أساليب ترجع إلى دور الاستبداد القديم . ولا يجوز أن تصدر عن حكومة حرة كقمع الصحافة أو فسادها بالخفاء واستخدام الرجال السريين من فاسدى الأخلاق . وكانت سياستهم قتل الوقت وكانت سياسة قتل الوقت فى إيطالية تعنى المصيبة . وسارت مالية الدولة

من سيئ إلى أسوأ ، وأديرت صقليه ونابولى من قبل السلطات العسكرية ؛ ولعل أشد ما اتهمت به وزارة منجينى تشجيعها فكرة مهاجمة زعامة بيمونته . وكان بعض البيمونتيين الذين اشتركوا فى الوزارة قد شغلوا المراكز الثانوية ، فانجرفت الوزارة إلى جانب عصبة الدسائس حتى شاع أنها أفسدت الصحافة بإقناعها بالدفاع عن موضوع نقل العاصمة إلى فلورنسه ، وأصبح من السهل أن تتشرب السياسة بالتحزب . وكان عدد كبير من النواب قد تعلم فى المنفى أو فى حياة قضاها فى المعارضة عادة جعلتهم يصلحون للحياة النيابية وراحو يفضلون التنفيذ على القيام بواجبات التشريع . أما الأكثرية الكافورية القديمة فقد تجزأت وانقسم المجلس النيابى إلى جماعات صغيرة تستند إلى مصالح شخصية أو محلية أكثر من استنادها إلى المبادئ ، مما جعل الحكومة لا تستطيع أن تعتمد على أكثرية مستقرة .

أما فضيحة السكك الحديدية فى الجنوب فقد أظهرت للعيان الروح الحزبية التى كانت تسيطر على المجلس النيابى ، وتفصيل الأمر أنه كانت من أهم واجبات المملكة الجديدة تشجيع إنشاء السكك الحديدية ولا سيما فى الجنوب ، ومما قاله ريكاسولى فى هذا الشأن « إن السكك الحديدية تعمل للقضاء على الشقاوة أكثر مما تعمله عشرة ألوية من الجند » ، وكان المجلس النيابى قد منح امتيازاً بتمديد السكك الحديدية من الجنوب إلى (باستوجى) أحد أصحاب

المصارف من ليفورنة ووزير المالية فى وزارة كافور . وانتشرت، فى ربع سنة ١٨٦٤ شائعات عن سوء استعمال فى المشروع وبتحريض اليسار تألفت لجنة للتحقيق عن الفضيحة ، ومع أن تقرير اللجنة اتهم باستوجى ونائباً آخراً فإنه لم يتعرض للآخرين . وفى الحقيقة ظل رؤساء الوزارات نزيهين إذ لم يتطرق الفساد إليهم وكان جميع رجال الدولة فى الثورة من الذين لا ثروة لهم ، وقد ماتوا فقراء . ومع ذلك ظلت الشائعات تتهم اللجنة بأنها لم تقم بواجبها بل تأثرت بالروح الحزبية ، وكان بدهياً أن يشجع عجز الحكومة والبرلمان الحزب الثورى ، وظلت سياسة مازينى تستهدف فنيسية قبل روما ، وكان مازينى لا يعتبر المعركة لإنقاذ فنيسية مجرد خطوة نحو إكمال الوحدة الإيطالية فحسب ؛ بل إنها جزء من سياسة أوربية ترمى إلى تجزئة الإمبراطورية النمسوية إلى أجزاء حسب القوميات التى تتألف منها ، وكان يدعو إلى نجدة الثوار البولونيين بتحرير السلافيين من غاليسية . ويأمل فى حمل الحكومة على خوض غمار الحرب للاستيلاء على فنيسيه ، ولكنه كان يدرك تعذر طرد النمسويين من القلاع الأربع من دون الجيش ، كما أنه كان مقتنعاً بأن الحكومة لن تكون هى البادئة بالحركة . فكانت خطته ترمى إلى تدبير عصيان من ترانتو إلى فريول وإدخال المتطوعين فى إيطالية الحرة لمساعدة الثوار والتآمر على إثارة الرأى العام بحيث يتعذر مقاومته ، ويكون من القوة بحيث يجر الحكومة إلى

الحرب . ومن الغريب أن الملك مد يده إلى مازيني ليعمل وإياه ، وكان الملك دائم التذمر من القيود الدستورية ويسلك سياسة خفية غير رسمية . وقد أزعجه تريث الوزراء وأراد الاستعجال فى الاستيلاء على فنيسيه وإزال الضربة القاضية على النمسة ، وقد شرع فى أيار من سنة ١٨٦٣ يتقرب من مازيني بواسطة وكيل خفي ، أما مازيني فبعد أن يئس من نجاح التدابير فى فنيسيه رحب باتجاه الملك ووعده بالمساعدة مشترطا بأن لا تتطلب معاضدة فرنسه ، وبعد مساومات سياسية مملة يظهر أن الحليفين أى الملك ومازيني اتفقا على أن يدبر مازيني عصياناً ليصبح وسيلة لتدخل الحكومة ، فيجهز الملك السلاح للعصاة وكان يعلم بأنه لا يستطع التغلب على النمسه بمفرده ولا سيما بعد أن أخذت قضية شلزفيج وهو لشتاين بين بروسية تسير نحو التفاهم ، كما أن أغلبية الوزارة أبدت عزمها على قمع كل حركة غير نظامية ، فألح مازيني على الملك بأن يقصى وزراءه وأن يعيد ريكاسولى إلى منصة الحكم والرجوع إلى رأى البلاد ، وكان يعتقد بأن أكثريتها تحبذ الحرب ، بيد أن الملك تردد فى قبول هذا الطلب فحنق مازيني عليه وكان ينعى عليه تردده منذ حين بعيد وقطع المفاوضات معه .

ولعل فيكتور عمانوئيل كان منذ بضعة أشهر يعلق آماله على غاريبالدى طامعاً فى إنفاده إلى غاليسية إذا نشبت الثورة فيها بمساعدة الطليان كى يدير شؤونها لكنه لم يوافق على هذا المشروع

سوى بيروزى وحده ، أما غاريبالدى فمنذ عام وهو يتشوق لمثل هذا المشروع ، يقصد من ورائه إزعاج النمسه وقهرها أكثر من مساعدته للبولونيين . وقد تنامى الملك الخصومة الموجودة بين الهنغاريين والسلافيين واتصل باللاجئين الهنغاريين واتفق غاريبالدى ومازينى على أن يدبرا معاً ثورة فى فنيسية وكان غاريبالدى حينئذ فى إنجلتره . ولما تلقى اقتراح فيكتور عمانوئيل قبله وذهب إلى ايشية عقيب رجوعه ليبحر نحو رومانية على سفينة حربية هيأها الملك له وقد احتفظ بهذا السر جيداً إلى ذلك الحين ، بيد أن الشائعات أخذت تدور حول الحملة وسعى أصدقاء غاريبالدى الخلص لإثنائه عنها اعتقاداً منهم بأن الغاية منها هى إبعاده عن إيطاليه . وقد يراد بها أن يلقى حتفه أو لمنعه من إدارة العصيان فى فنيسيه ، فأصدر برتيانى وبعض نواب اليسار احتجاجاً أذاعوا فيه على الملأ خبر هذا المشروع واعتبروه دسيسة ملكية حيكت لغاية ملكية ، ففزع الملك من هذا البيان الذى أفشى سر تواطئه أمام الحكومات الأجنبية ووزرائه أنفسهم ووردت فى الحين ذلك أخبار سيئة من رومانية حيث تحزب الأمير (كوزا) الرومانى ضد الملك بعد أن اشترك فى المؤتمر وعاد غاريبالدى إلى كاربيرة مغتاظاً .

وبينما كان الملك والمتآمرون معه يدبرون المؤامرات لتجزئة الإمبراطورية النمسوية وإعادة تأسيس أوربا الشرقية بحرب ثورية ، كان وزراؤه يسعون للحصول على فنيسيه عن طريق السياسة

وكانوا يدركون بأن إيطالية ليست فى موقف تستطيع به أن تحارب النمسة منفردة ، وخيل إليهم أن الموقف السياسى فى أوربا يساعدهم على انتهاز الفرصة للحصول على فنيسيه بالطريقة التى ارتأوها ؛ ذلك أن الحكومة الروسية حرضت البولونيين على الثورة ؛ فثاروا فى كانون الثانى سنة ١٨٦٣ . ومع أن بيسمارك أظهر عطفه على الأساليب المستعملة من قبل الحكومة الروسية فإن روسية بعملها هذا أثارت شكوك الرأى الأوربى العام النزيه ضدها لأن إنجلتره وفرنسه كانتا تشعران بعطف شديد نحو البولونيين ، فلاح للناس أن الحرب محتملة الوقوع وأن الدول الغربية توشك أن تخوض غمارها ضد روسية وبروسية وسيؤدى هذا إلى انضمام النمسة إلى أحد الفريقين ، ويصعب على إيطالية فى هذه الحالة أن تحتفظ بالحياد . ومن هناك انبعث الأمل فى الحصول على فنيسيه مهما كان الفريق الذى ستنحاز إليه النمسه ، فإذا انحازت إلى جانب روسية فالحصول على فنيسيه سيكون ميسوراً بتحالف إيطاليه مع فرنسه ، أما إذا انحازت إلى جانب الدول الغربية فيمكن إقناعها من قبل هذه الدول ببيع الايالة أو بتبديلها بممتلكات فى الشرق لمصلحة الحلف ، وكان فى إيطالية توجد معارضة قوية متزايدة لفكرة التحالف مع فرنسه إلا أن الشرف والمنفعة بالاقل توصيان بمعاضدة الجانب الذى يستهدف الحرية ويدافع عنها ، فأوفد آريسة إلى باريس ليقترح مشروع حلف بين الدول الثلاث ووجد هذا أن الإمبراطور يرغب

فى إيجاد طريقة حل بين إنجلتره والنمسة ، وكان يفضل فى حالة أمالة النمسه وحدها إلى جانبه أن يبدأ بالحرب حالا ، فلذلك كان لا يريد أن يقطع الحبل مع النمسه ، الأمر الذى جعله يعود إلى مشروعه القديم الذى يرمى إلى إعطاء البوسنه والهرسك إلى النمسه لقاء تخليها عن فنيسيه .

وكان اللورد رسل أشد رغبة بهذه المبادلة من نابليون ، فوافق على أن تأخذ النمسه رومانية أو بولونية لقاء تخليها عن فنيسيه واستعد بالمرستون لعقد الحلف مع النمسه والإقدام على خوض غمار الحرب ، ثم اضطر للكف عن ذلك أمام ميول وزرائه السلمية ، وحاول الإمبراطور أن يدعو إلى مؤتمر يعقد فى باريس فى ١ — تشرين الثانى ، بيد أن جميع الحكومات ما عدا إيطالية أجابت بالرفض البات ، وكان موت ملك الدانيمارك فى ذلك الوقت قد جعل قضية شلزفيج هولشتاين من القضايا اليومية .

وبما أن إنجلتره اغتاظت من المعاملة التى سلكتها بروسية والنمسه ، فلقد رغبت فى محالفة فرنسه لتساعدها فى مساعيها للمحافظة على الدانيمارك ، ولاح أن الحلف لم يكن حينئذ صعب المنال لأن تحريكات الأحرار فى فرنسه دفعت الإمبراطور إلى البحث على مشاريع يتمكن بها من تحويل الأنظار عن الشئون الداخلية وذلك بالأخذ بسياسة خارجية متطرفة ، وبما أن الاتفاق بين الدولتين الجرمانيتين كان يجعل التقدم نحو نهر

الرين صعباً ارتأى الإمبراطور أن يستعمل السيف لإجبار النمسه ، ويظهر أنه توقع مساعدة إنجلتره فى هذا الشأن ، أما منجينى فبعد أن فقد كل أمل فى الحصول على فنيسيه بواسطة الإمبراطور التفت إلى روما ، وكانت السياسة الأولى فى الوزارة إهمال قضية روما . لقد اشتدت خصومة أوربا الكاثوليكية بعد حادثة اسبرومونته وجرت محاولة ضعيفة من جديد للتفاهم على أساس مقترحات الكنيسة الحرة . ولما فشلت هذه المحاولة حدث بعض التطور فى الحزب المعتدل رغم حادثة اسبرومونته وكاد يرحب بالتخلى عن الإيطالية بروما ويقول بتأجيل المطالبة إلى أجل غير مسمى أو بفكرة التعويض ، وتلك بإعطاء ضمانات وقتية للممتلكات التى كانت لا تزال بيد البابا لقاء وحدة تجارية بينها وبين إيطاليه ووعد أهل روما بمنح حكومة صالحة إلى حين حدوث تطور فى شعور الكاثوليك ينتهى بانهيار السلطة الزمنية من نفسها ، وكان الرأى العام يرى أن نجاح مثل هذه السياسة مستحيل لأن السلطة الزمنية ستظل إلى حين الاستيلاء على روما تشجع الاضطرابات وحركات الارتجاع فى الداخل وتسبب فى الخارج اختلافات جديدة مع فرنسه دائماً .

وكان الإمبراطور يرغب كالسابق فى التخلص من روما وبسبب احتمال وقوع الحرب على ضفاف الرين كان لا يجرؤ على إغضاب إيطالية . وقد أظهر نجاح الأحرار فى الانتخابات فى فرنسه

ضرورة القيام بعمل للتفاهم معهم ، فلما تولى (روهر) الوزارة الإفرنسية فى نهاية سنة ١٨٦٣ اشترط أن يخلى الإفرنسيون روما بلا تأخير ولكن نابليون كان يخشى كالسابق أن يقطع الحبل مع الإكليريكيين الذين كانوا رغم عدم رضائهم لا يزالون يسندون الحكومة كما أن أكثرية الوزارة كانت الإكليريكية . أضف إلى هذا أن الإمبراطورة كانت خصمه مغرضة لإيطالية ، ولو أن الإمبراطور كان قوى الإرادة واستند إلى الأحرار وحذر من الإكليريكيين لقوى مركزه فى الداخل ولحسن سمعته المكسوفة فى أوربا بمحالفة إيطاليه ، ولكنه كان يزداد تردداً كلما اختلت صحته وتقدم فى السن ، ولم يجرؤ على أن يقف بجانب الحرية موقفاً صريحاً ، ثم خضع لنفوذ الإكليريكيين فدفعوه إلى الهاوية التى انتهت فى معركة سدان .

إنه لم يخضع لهم بالكلية بادئ بدء كل الخضوع ، فالتجأ حسب عادته إلى طريقة التفاهم ، واقترح سحب قطعاته بشرط أن تضمن إيطالية ممتلكات البابا الحالية ، وأن تكف إلى حين عن حقوقها بشأن روما . ولم يكن هذا الحل من حيث المبدأ يختلف عن آخر مشروع من مشاريع كافور . فى صيف سنة ١٨٦٤ بدأ الميثاق يأخذ شكله النهائى ، واحتوت نصوصه التى نشرت فى ايلول أن تضمن إيطاليه الممتلكات البابوية ضد أى اعتداء من الخارج ، وأن يتعهد الإفرنسيون مقابل ذلك بسحب قطعاتهم خلال سنتين .

فالميثاق لا يختلف عن أسس كافور ، بيـد أن نجاح المفاوضات يتوقف قبل كل شيء على تعريف ماهيـة الضمانة أهي حقيقية أم ظاهرية وهل لا تحنث إيطاليه بالمعاهدة ؟ . وباقتراح نحس من بيبولى تقرر وضع ملحق ربما كانت النية أن يبقى سراً يجبر الحكومة الإيطالية على نقل العاصمة من تورينو إلى مدينة أخرى كنابولى أو فلورنسه ؛ فإن نقل العاصمة من تورينو يقـدم دليلا لدى أوربه الكاثوليكية على أن إيطاليه قد اختارت عاصمتها وتخلت عن حقوقها فى روما ، وقد تفاهمت الحكومتان على أن القصد من الميثاق هو ذر الرماد فى عيون الكاثوليك . وكانت النقطة الحيوية فى الميثاق هى الإحجام عن الكلام ؛ وأهمل فيه عمدا احتمال نشوب ثورة فى روما . وأخيراً تم الاتفاق على أنه إذا جعل الرومانيون استمرار حكومة البابا مستحيلا وإذا ظهرت حالات استثنائية كل من فرنسه وإيطالية فى حل من المعاهدة وحرة فى تصرفها ورضى الفريقان بإضافة العبارة الآتية : «إن الميثاق يضع السيادة البابوية فى مصاف جميع السيادات الأخرى » . ومعنى ذلك أن بقاء السيادة يصبح منوطا برضاء الرعية عنها أو بعجزهم عن الثورة عليها . وهنا تجلت حقيقة قول كافور المأثور بأن الطليان سوف يذهبون إلى روما بالوسائط الأدبيـة . و إذا كانت مزاعم الطليان بأن أهل روما يرغبون فى الاندماج فى المملكة صحيحة إلى حد بعيد ، فإن انشقاق الأحرار فى روما وحق احتفاظ البابا بالجيش

بموجب نصوص الميثاق كانا يحولان دون نشوب ثورة فجائية من قبل الرومانيين ، أو ثورة غير مهيأة ومؤيدة من الخارج ، وإذا نشبت ثورة بغير هذا الشكل فمصيرها الفشل . وقد فسر أحد المتقدمين الطليان (الوسائط الأدبية) بالاستيلاء على روما بالدعاية مع أن روح الميثاق يحرم الدعاية كما يحرم استعمال القوة ، فالقوة والقوة وحدها هى التى تعطى روما لإيطاليه . وبينما كان الوزراء الإفرنسيون يزعمون بأن الميثاق قد جعل إيطاليه هى المدافعة عن السلطة الزمنية كان رجال الدولة الإيطالية يحتجون بأن روما ظلت مطمح أنظار الطليان وأن نقل العاصمة من تورينو إلى محل آخر ليس سوى مرحلة فى المسير نحو الكابيتون . وقد أثار حنق مازينى القول : « بأنه إذا ترك الافرنسيون روما فسننتهز الفرصة للإخلاف بوعدنا » . وإذا كان الميثاق مشروعا ينبغى للمجلس النيابى أن يلغى قراره السابق الذى حيا فيه روما باعتبارها عاصمة المملكة .

لقد كان تبديل العاصمة خطأ تجلت فداحته فى الأشهر التى تلت ، ويدل على خضوع شائن لأوامر فرنسه أو على حسد معيب لبيمونته ؛ فإذا كانت روما ستصبح العاصمة فيما بعد فإن تبديل قاعدة الحكومة من تورينو إلى محل آخر غير روما لا يؤدى إلا إلى انفعالات وارتباكات لا جدوى فيها ، وقد قال منجيتى منذ سنتين : « لا تستطيع أمة أن تنقل عاصمتها مرتين » . بيد أن زعماء عصبة الدسائس انتهزوا الفرصة التى سنحت لهم للقضاء على تفوق

تورينو ، على أنه من الحق أن نقول إن المعاهدة باستثناء الملحق كانت تتفق إلى حد ما مع الكرامة القومية . وقد خففت من شدة الجفاء بين فرنسه وإيطاليه ، ولعلها استطاعت أن تخيف البابا حتى اضطرته إلى كبت خصومته قليلا ، ولكنها وضعت إيطاليه فى موقف كله زور سيحملها على حماية عدوها . ولم تكن أغلبية الأمة تريد أن تتساهل بالتخلى عن حقوقها فى روما اسمية كانت أو فعلية . فزمجر ريكاسولى قائلا : « لقد جلب الامبراطور الارتباك لهذا الوطن » وكانت الحجة الوحيدة التى تسوغ عقد الميثاق أنه خير سياسة ممكنة فى الظروف الراهنة لأن سياسة الاستيلاء على روما بالقوة تؤدى إلى الاشتباك بحرب مع فرنسه .

ولقد وقع على الميثاق فى ١٥ — ايلول ، وكان الوزراء يجهلون العاصفة القادمة ، ولكنهم كانوا يدركون بأن وراء الأكمة ما وراءها ، وكانوا يحاولون اتقاءها بقبول بعض البيمونتيين فى الوزارة . بيد أن لامارمورا ولانزه وسللا رفضوا الدخول فى وزارة زال اعتبارها وأصبحت على وشك السقوط . وفى ١٨ — ايلول اطلع الملأ على نص المعاهدة والملحق . فأصبح الدموقراطيون عليها حانقين وتجلى فى تورينو شعور من السخط ، ومع أن أهلها تركوا منذ مدة طويلة فكرة التمسك بأن تكون مدينتهم عاصمة الدولة ، وكان لديهم من الوطنية ما تكفى بأن يضحوا بمدينتهم فى سبيل روما ، ولكنهم كانوا يدركون أن نقل العاصمة إلى فلورنسه أو نابولى

فى وقت جاهدت فيه بيمونته وسفكت دماءها وبذلت مالها لإنقاذ إيطاليه يعنى — وفى ذلك بعض الحق — نكرانا للجميل وإهانة للبلد المجاهد ، وقد أجمعت الطبقات كلها على استنكار هذا التخلى والاحتجاج عليه بشدة ، وأخذ المتظاهرون يهتفون (روما أو تورينو) ، وفى ٢١ — ايلول هوجم الجمهور المتظاهر من قبل الجنود الكاربانيرى فوقع منهم خمسون قتيلا وجريحا من الرجال والنساء ، وراجت شائعة بأن بيمونته تركت لفرنسه بموجب مادة خفية فى الميثاق ولكن الوزارة المذعورة لم تبذل أى جهد لتهدئة الخواطر ، مع أنه لو أنيطت فى مثل ذلك الوقت الحرج دورية الطرقات بالحرس القومى لحيل دون سفك دماء أخرى . وقد أسخط الشعب حشد الجنود دون مسوغ واستفزهم الأمر ، حتى وقع مساء ٢٢ — ايلول اصطدام أكثر خطورة بين الجنود والشعب ؛ وخر فيه خمسة وعشرون قتيلا وجرح مائة ونيف فى طرقات مدينة تورينو التى عرفت بإخلاصها ورزانتها .

الفصل السادس والثلاثون

قائمة التخطئة

إيلول — ١٨٦٤ : حزيران — ١٨٦٥

لقد أصبح بقاء وزارة منجيتى فى الحكم متعسراً بعد مذبحة تورينو ، فانسحبت وتركت لخلفها ميراثاً من الخلل الذى ولدته . ولما رفض رتازى تأليف الحكومة توجه الملك نحو لا ما رمورا بصفته أصلح وزير فى مثل هذه الأزمات ، وكانت ولادته فى بييمونته وميوله البييمونتية تساعده على تسكين بعض الحدة والتخفيف من شكوك تورينو ، وكان يصعب على القوميين من أهل الأقطار الأخرى أن ينتقدوا وطنيته بسبب اتصاله المديد الخاص بكافور ، وكان رجلا نزيهاً شجاعاً ذا بصيرة نافذة ورزانة محتفظاً بمعظم تقاليد المدرسة الصالحة التى هيأت رجال الدولة البييمونتية وكانت صلابة هذه المدرسة وشغفها بالعدل والعقل قد جعلتا أعضاءها ينشأون سياسيين ، وكان لا ما رمورا يكره الميثاق لا من حيث المبدأ ولا لأنه يقول بنقل العاصمة ، بل لأن طبيعته الصادقة كانت تنفر من الالتباس الذى ينطوى عليه الميثاق ، ولأنه كان يعلم بأن منع الغارة على الحدود متعذر ، وقد قبل المهمة مؤملا أن

يستطيع سد الثغرة بين بيمونته وإيطاليه وقانعاً بأن قبول الميثاق بجميع مساويه خير من قطع العلاقات مع فرنسه برفض معاهدة قد وقع عليها . وقد عزم على أن يعرض الميثاق واللاحق على المجلس النيابى وألا يبقى فى منصبه إلا إذا قبلهما المجلس ، أما المجلس فقد أقدم على المذكرة وأخر الميثاق خشية أن تؤدى استقالته إلى أثارة العاصفة ، ولم تستطع جماعات اليسار والبيمونتيين حين الاقتراع عليه أن يظفروا بأكثر من سبعين صوتاً معارضاً .

وأما خارج المجلس فكاد الرأى المعارض للميثاق أن يكون قوياً مرعباً ولا سيما فى أوساط الجماعات الدموقراطية ، أما غاريبالدى فصرح قائلا : « لا يربطنا بيونابارت سوى ميثاق واحد يمكن تنفيذه وهو خلصوا البلاد من وجوده » ، وقد أدمى نقل قاعدة الحكومة قلب بيمونته ولم يسلم الملك نفسه من نقمة المدينة ، وقد أصاب ذات مرة ضيوفه حين ذهابهم للحضور فى حفلة رقص رسمية سخرية من الجمهور وأرسل إليه بعض النواب كتاباً يسخرون منه ويطلبون إليه أن يحيط قصره بالجنود ليستطيع من فى البلاط أن يرقصوا بأمان ، ولقد اشتد الهياج ، وانقلب إلى غضب شديد حين صرح مازينى فى أذار سنة ١٨٦٥ بأن الميثاق يتضمن ملحقا خفياً آخر نص فيه على أنه إذا استولت إيطالية على روما أو فنيسيه بدون مساعدة فرنسه فإنها سوف تتخلى عن جميع بيمونته حتى (سيسيه) ، ولا شك فى أن الإفرنسيين كانوا يحيكون الدسائس

بنشاط بيمونته الغربية . الأمر الذى ساعد على أن يلقى تصريح مازينى آذاناً صاغية فى تورينو . وعلى الرغم من سمعه لا ما رمور الحسنة ونزاهته فلم يستطع أن يعيد إلى الناس طمأنينتهم ، وبلغ هياج جميع الطبقات درجة أصبح يفضل معها أن يرى قيام الجمهورية فى تورينو بدلا من انضمامه إلى فرنسه .

لقد قضى قيام الحرب (الدائم) على الذعر فى المجلس النيابى ولكن المستقبل كان ينذر بالخطر ، إذ أصبح من المتعذر الحصول على أكثرية مستقرة فى المجلس ، وأخذ النزاع بين الأحزاب لأتفه الأسباب يزيل من أهمية ومنزلة البرلمان ، وأوشك أن يصبح الدستور فى موضع خطر . وحاول ريكاسولى وأصدقاؤه أن يمنعوا اليسار من المعارضة التافهة ، وأن يدمجوه بالمعتدلين المتطرفين ولكنهم فشلوا . أما الوزارة فعلى الرغم من أن أعضاءها المهمين كانوا من البيمونتيين فقد احتفظت بحيادهم بين الحزب الدائم وحزب الكونسورتيريا (عصبة الدس) ولم تبذل أى جهد لتهدئة الأحقاد على أنها هى أيضا أصيبت بالشلل بسبب النزاع القائم بين لانزا وسيللا . وكان لانزا مثال البيمونتى الحقيقى الدائب على تأييد سياسة الحرب . وقد انتقل بعد سنة ١٨٥٠ بلا ضوضاء إلى يمين الوسط وأصبح من المعجبين بكافور وتلاميذ كافور ، ومع أنه كان كاثوليكيا مخلصاً فى كاثوليكيته فهو لم يتردد فى القول بمبدأ الكنيسة الحرة . أما سيللا فكان مثل لانزا من الأسر البورجوازية الفقيرة

فى بيمونته ، وكان بصفته وزيرا للمالية ذا بصيرة وخبرة وصلابة ، وكان حين يضع القوانين يفكر فى حاجات الخزينة أكثر من تأثير تلك القوانين الاجتماعية ، وكان من حيث المذهب الاقتصادى ينتسب إلى جماعات الأحرار ؛ وإذا كانت آراؤه المالية تضعه فى مصاف رجال اليمين فإنه كان فى القضايا الدينية ينحاز إلى اليسار ، وكان يؤمن بالكنيسة الحرة .

وكان من الطبيعى أن يحدث الاصطدام بين رجلين مختلفى الطباع وقوى الإرادة . فسيللا يريد مثلا أن يسد عجز الميزانية بفرض ضريبة على الحبوب . أما لانزا فكان يخشى أن ترمز هذه الضريبة إلى الاستبداد القديم ، كما أنه كان حريصا على ألا يتزايد الاستياء ، وقد أوصى بسياسة تفاهم مع الكنيسة ، وحاول أن يقلل من تدخل الحكومة فى شؤونها إلى الحد الأدنى ، وكان لامارمورا لا يعتقد كثيرا بالكنيسة الحرة . ولما شاهد لانزا أن أكثرية الوزارة ضده استقال فى آب — ١٨٦٥ وترك الوزارة فى ساعة حرجة . والواقع أن موقف الحكومة غدا صعبا بعد استقالته . اعتزمت الوزارة حل المجلس النيابى ظنا منها بأن البلاد قد تنتخب أكثرية مستقرة ، وكانت نتائج الانتخابات فى جميع الأنحاء ماعدا بيمونته فشلا للنواب السابقين أو كادت ، إذ خرج منها حزب الكونسر تسريا ضعيفا جدا . أما حزب اليسار الذى كان يتمسك بمنهج دمقراطى غير اكليركى فنال ما ناله المعارضون

الأحرار الذين التفو حول الحزب الدائم واستعدوا لتأليف حزب فى مركز اليسار ، ويخضع لرتازى إلى حد ما ، وهكذا أصبحت الأحزاب الثلاثة متوازنة بحيث أصبحت الوزارة عاجزة عن أن تضمن لها أكثرية ، وفشل ريكاسولى أيضاً بجهوده لإدماج اليسار بأصلح رجال اليمين وساد الارتباك أكثر من قبل ، وزاد نقل العاصمة فى الارتباك بدلا من أن يساعد على إعادة النظام على أى صورة كانت ، وكانت ميزانية سيللا الجديدة مبدأ الخصومة ، إذ كانت تفرض ضريبة على الحبوب والأبواب والنوافذ فأثارت عاصفة من النقد حين لم يمر على البرلمان أكثر من شهر ، وأخفقت الحكومة فى مسألة ثانوية وسبب هذا الإخفاق اقتراع معارض من قبل اليسار ومركز اليسار اللذين اتفقا ضدها فاستقالت ووافق لا ما رمورا على إعادة تأليفها آملا أن يستطيع تنفيذ المشاريع التى تؤدى إلى الاستيلاء على فنيسيه أولا ولأن الموقف كان فى أشد الخطورة ثانياً ، ومع ذلك فكان لا بد للقضية الرومانية من أن تظهر فى كل حادثة من حوادث السياسة الداخلية ورغم أن الميثاق عالج قضية السلطة الزمنية إلى حين ولكن لم يمس العلاقات بين الكنيسة والدولة إلا عرضاً وكان وقعه على الإكليريكيين كالصاعقة واعتبروه نذيراً بتخلى فرنسه عنهم ، إذا كان الميثاق جعل روما أحياناً أكثر تساهلا فى أمور فرعية فإنها كانت لا تزال تشتد صلابة حينما يجرى البحث حول النقاط الخطيرة ، ومع أن

انتونللى كان لا يزال يتمتع بقوة مكنته من إعادة (دى ميرودة) إلا أن إخلاصه كان موضع الريبة وكان نفوذه قد تضعضع ، فأصبح البابا فى قبضة رجال كان تعصبهم أكثر خطراً من أساليب انتونللى المعوجة ، وكانت سياستهم داخل الكنيسة سياسة مركزية ، فبينما كان الأساقفة خاضعين كل الخضوع لروما كان الإكليروس الوضع تابعا للأساقفه ، وكان الراهب الذى يتظاهر بالاستقلال فى الرأى عرضة لأن يحرم من كثير من المزايا إن أمكن ذلك ، فكاد يقضى على الرهبان الأحرار فى إيطاليه ، ومع ذلك ظل الذين وقعوا على مذكرة بساجلية يناضلون ولو ساعدتهم الحكومة أو الشعب لنجحوا ، ولما أهملت وزارة منجيتى سلاحها الماضى وتخلت عن حمايتها التى شملتهم بها إلى ذلك التاريخ اضطر كثير من الرهبان الأحرار ، بعد أن يئسوا إلى الاذعان ، وراحت الكنيسة تزدرى بالعودة إلى الرق ، بالرسالة العامة والسيلابوس أى قائمة الأخطاء : (خلاصته الأحكام الخاصة) الملحقة بها التى أصدرتها البابوية فى ٨ — كانون الأول ١٨٦٤ تدل على الهوة السحيقة والبون الشاسع بين البابوية وبين الحكومة المتمدنة . وقد ذكرت قائمة الاخطاء : (بإنه من الخطأ الاعتقاد بأن البابا يستطيع أو يجب عليه أن يتفاهم أو ينسجم مع ما يسمونه بالرق والحرية أو التمدن الحديث) .

والقائمة تهاجم الفكر والنقد الحديث من جهة وتكيل التهم

للمصلحين الكاثوليك من جهة أخرى وقد نددت بمن ينكر على الكنيسة سلطتها الزمنية أو بمن يطالب بحرية الفكر فيما يخص النظام الكنسى ، وقد حملت على دعاة التسامح الدينى وعلى المدارس المدنية والنكاح المدنى والطلاق فى البلاد الكاثوليكية ، وهى تطالب بأن يكون للاكليروس بعض الإشراف على المدارس وعلى انتخاب المعلمين وأن يعاد تأسيس المحاكم الكنيسية وأن تتخلى الحكومة عن حقها بتعيين الأساقفة ، وكان من الطبيعى أن يعتبر المنورون وحملة الآراء الحرة فى أوربا قائمة الأخطاء هذه حكماً قاسياً فكان بدهياً أن تحتج الحكومات المتمدنة على هذه الأحكام التى تؤدى إلى تقويض أساس الحكومة ، ولم تكظم الحكومة الإفرنسية غيظها واشتد هياج الرأى العام فى البلاد حتى اضطر (دوبانلوب) أسقف أورليان لتنفيذ النقاط الرجعية فى القائمة ، أما فى إيطالية فأثارت القائمة الشعور الكامن وألهبته وبلغ من شدته أن أحبطت كل محاولة تقوم بها الحكومة للتفاهم مع روما على أساس التسامح معها ، فانقلب شعور الوطنيين الطليان فجأة إلى خصومة شديدة مما ألهم غاريبالدى أن يصرح فى جريدة دموقراطية : « بأن الهدف النهائى للثورة الإيطالية هو القضاء على الكنيسة » ، وأخذ أهل مودينة يحيون ريتان واقترح نائب فى المجلس النيابى بأن يجبر كل راهب على أن يؤدى يمين الولاء والإخلاص للحكومة ، وكان القانون المدنى قد حسم قضية

النكاح المدنى العويصة فجعل المراسم المدنية إجبارية والطقوس الدينية اختيارية ، واغتبط قسم عظيم من الناس بقرار المجلس النيابى القاضى بفرض الخدمة العسكرية على طلاب المدارس الدينية ، ولو أن وزارة منجيتى شجعت الإكليروس الحر لاقامت فى الكنيسة قوة تضطر روما إلى الإذعان .

واستمرت وزارة لامارمورا على السياسة المثيرة ذاتها بمهاجمتها المدارس الدينية ومساعدتها رؤساء البلديات على التدخل فى الشؤون الطقسية وبممارستها السلطات القديمة التى تخول الحكومة فرض العقوبة على أعضاء رجال الاكليروس الذين يسيئون استعمال سلطتهم . وقد انقسمت الوزارة فى الرأى إلى فريقين متباينين فريق لم يوافق أبدا على سياسة كافور الاكليريكية ، وكان يرى بأن منح الكنيسة حريات جديدة هو سياسة خطرة جداً ، وكان يرغب فى الوصول إلى حل لا يمس الأسس الجوهرية التى سبق أن نظمت الصلات بين الكنيسة والدولة ، وأن يتجنب أسباب الاختلاف المهمة لا سيما المتعلقة بالأسقفيات الشاغرة على أن تمنح امتيازات جديدة للأساقفة . أما الفريق الثانى الذى يتمسك بتقاليد كافور فكان لا يرى هذه السياسة حلا للقضية ، وكان يعلم بأنه أصبح متعذرا الآن مطالبة روما بالتخلى عن السلطة الزمنية باختيارها ، وانحصرت سياسته فى ذلك الوقت فى تمهيد الطريق بإزالة بعض الموانع القائمة بين الكنيسة والهيئة الاجتماعية

الحديثة ، وكان الفريقان متفقين على إلغاء الأديرة وبيع أملاك الكنيسة ، وكان القانون البيمونتى لسنة ١٨٥٥ قد أعفى نحو نصف المساكن الدينية فى الأيالات القديمة ، وكان تشريع سنة ١٨٦٠ وسنة ١٨٦١ قد شمل أومبريه والمارك ونابولى ، بيد أنه أعفيت فى هذه الايالات أيضا بعض المساكن ، أما فى صقلية وفى أميليه ولمبارديه فلم ينفذ إلغاء الأديرة ، فلذلك كان ما يزال فى جميع البلاد نحو من (٢٤٠٠) مسكن يسكنها (٤٧٠٠٠) من المنتسبين للكنيسة بينهم (١٣٠٠٠) شخصا ينتمون لجمعيات المتسولين ويقدر دخلهم بسبعة عشر مليونا من الليرات يجبى نصفها من صقلية ، ولم يك معقولا أو ممكنا الاحتفاظ بأديرة دائمة فى قسم المملكة بينما كانت الأديرة ملغاة فى الأخير ، وقد اقتضت بعض الأسباب الاقتصادية استغلال أراضى واسعة لاحق للتصرف بها ، وإذا كانت واردات الأديرة والأسقفيات والجمعيات الكهنوتية نحو خمسين مليونا من الليرات فإن استمرار الدولة والبلديات على دفع ملايين كثيرة لحاجات الكنيسة أمر لا يطاق . يضاف إلى ذلك الشعور السائد بأن الأديرة تؤلف مراكز لمقاومة كل ما هو حديث نافع ، وأنها معسكرات قائمة يستند إليها البابا فى كفاحه ضد إيطاليه .

وبينما كان العلمانيون المتطرفون يريدون إلغاء جميع الأديرة من دون استثناء كان هنالك شعور قوى بضرورة استبقاء الجمعيات

التعليمية التى تهذب (١٠٠٠٠٠) صبى فى بعض البيئات الكاثوليكية ، وبينما كان جميع الأحرار متفقين على بيع الممتلكات الكنيسية فإن اختلافا عظيما احتدم بينهم حول مصير ثمن ما يباع وإذا كان الاتفاق قد تم على أن يقوم قسم من تلك الواردات مقام الإعانات التى كانت تدفعها الدولة والناحيات ، إلا أن الكلمة لم تتفق على مدى الحصص التى يجب تخفيضها وأية حاجة تقدم على الأخرى أهى حاجة الخزينة أم هى حاجة الكنيسة ؟ وبينما كان الفريق الكافورى ولا سيما ريكاسولى العضو النافذ فيه يريد إما إيداع الإكليروس المبلغ للتصرف به كما يشاؤون أو وضعه تحت تصرف المجالس التمثيلية فى الإيالات والناحيات التى تمثل الإكليروس والمدنيين معاً ، من دون أن يكون للحكومة دخل فيها ؛ كان الفريق الآخر يريد إيداعها إلى مؤسسة حكومية ، وكانت وزارة منجينى قد أعدت لائحة قانونية فى أوائل سنة ١٨٦٤ تعالج فيها القضية إلى حد ما بموجب المبادىء التى أثرت عن كافور بيد أن وزارة لا مارمورا بذلت سياستها بغتة ووضعت لائحة قانون تستند إلى مبادىء الفريق المتطرف وتصرح بجرأة بأن حاجة البلاد المالية أو بالأحرى منفعة الخزينة تتقدم على جميع الاعتبارات وهى تقترح الاستيلاء على معظم الواردات باسم الخزينة وذلك بوضع جميع أملاك الكنيسة والأديرة تحت إشراف وزارة المذاهب وبذلك يصبح الإكليروس هيئة تتولى الدولة إعالتها ، فتردد الجميع باللائحة

ما عدا الحزب اللا إكليريكى المتطرف وكان طبيعياً أن يهاجمها الأحرار المعتدلون الذين كانوا يعتبرون أملاك الكنيسة خاصة بالكنيسة ، أما الإصلاحيون الكنيسيون فلم يسعهم الموافقة على أن تدير مؤسسة حكومية وارادت الابرشيات القروية . أما أنصار الكنيسة الحرة من إصلاحيين أو غير إصلاحيين فلم يسعهم قبول الاقتراحات التى من شأنها أن تحدث معارضة شديدة فى الأوساط الكنيسية جميعها ، فأعد الاصلاحيون الكنسيون لائحة أخرى تضمن صيانة المساكن الخاصة بالتعليم والشئون الخيرية وتضع واردات الأملاك الكنيسية تحت تصرف مجلس الأساقفة المنتخب من قبل جميع الكاثوليك البالغ أعمارهم أكثر من ثلاثين سنة .

وأصبح التوفيق بين اللائحتين المتباينتين عسيراً وظهر أن المجلس نفسه كان أشد من الوزارة شعوراً ضد الإكليروس ، ولما يئست الحكومة من الوصول إلى تسوية اعتزمت التفاهم مع روما مبتدئة بتسوية المقاعد الأسقفية الشاغرة ، وكان قد بلغ عدد تلك المقاعد الشاغرة (١٠٨) مقاعد من (١١٦) مقعداً وقد سعر بعضها بفصل أربابها والبعض الآخر بالموت أو الالتجاء إلى روما أو إلى الخارج . وكانت جميع الأحزاب السياسية ترغب فى تقليل عدد الاسقفيات وتخفيض وارداتها التى تبلغ ثلث واردات الأسقفيات فى فرنسه وأسبانيه معاً . وما عدا ذلك فكانت هناك مشكلة البراءة (Exquatein) ويمين الإخلاص وكاتون قانون

بيمونته القديم كقوانين البلاد الأخرى يحتم على الأسقف ألا يباشر أعمال منصبه فى المملكة إلا بعد حصوله على براءة ملكية . وكانت البابوية قد اعترفت بذلك رسمياً فى إيطالية الشمالية ولكن لم يتجاوز الاعتراف إلى إيالات البابا القديمة وإلى نابولى إذ أن ذلك معناه الاعتراف بسيادة الملك عليها . الأمر الذى لا تريد روما أن تقره . ثم إن روما كانت تعمل بشدة على فكرة إجبار كل أسقف جديد على أداء يمين الإخلاص والولاء لقوانين الدولة .

وكانت وزارة منجينى قد أهملت قضية الأسقفيات الشاغرة بيد أن لا ما رمورا رأى الا منتدح عن البحث فيها وتسويتها . ولما قدم البابا فى أذار سنة ١٨٦٥ بعض مقترحات لتسويتها انتهز لا ما رمورا هذه الفرصة للمفاوضة وأوفد إليه مندوباً زوده بالتعليمات التى تقضى بأن يعترف بأكثرية التعيينات التى أجراها البابا وأن يوافق على عودة الأساقفة المنفيين ما عدا الذين كرههم الشعب لأن عودتهم قد تحدث اضطرابات على أن يؤدى جميع الذين يعينون حديثاً يمين الإخلاص وأن يحصلوا على البراءة . وهذان الأمران تكاد تجمع البلاد الكاثوليكية على الأحرار بضرورتها ، وقد أظهرت روما بادئ الأمر ميلا نحو التساهل وكان البابا يتوق إلى إشغال الأسقفيات الشاغرة . وقد جال فى خاطره استدعاء جامية إيطالية حين ذهاب الإفرنسيين ، بيد أن المنفيين فى روما عارضوا كل حدث يؤدى إلى الاعتراف

بالملكة الجديدة ، وكان لانزا يستطيع أن يجرد المعارضين هؤلاء من السلاح لو قبل اقتراحه بالكف عن المطالبة بيمين الإخلاص والبراءة معاً ، بيد أن أكثرية الوزارة رفضت ذلك وانتهى الأمر بأن قطع أنتونللى المفاوضات . ولما علم الناس بفشل المفاوضات تنفسوا الصعداء . وكانت الجماعات المتنفذه ، والمعتدلون والدموقراطيون ينفرون من كل ما يتعلق بمشروع أو مبدأ الكنيسة الحرة ؛ حتى أن الرهبان الأحرار أنفسهم أقدموا على الانضمام إلى المحتجين فاشتد سخط البلاد على روما .

الفصل السابع والثلاثون

فتح فنيسيه

١٨٦٥ — تشرين الأول — ١٨٦٦

أصبحت قضية فنيسيه بعد أن قطعت روما المفاوضات من القضايا اليومية . ولو منح النمسويون الحكم الذاتى عملا بأحكام فيلافرنكة لكان فى ذلك احتمال إذعان فنيسيه لهم ولو على مضض . أما الذى وقع فعلا ، فهو أن النمسويين بذلوا جهدهم للقضاء على الحيوية الايطالية بإملاء الإدارة بالموظفين الألمان وبنشر القوانين باللغة الألمانية . وقد قوبلت تصرفات النمسه من قبل أهل فنيسيه باشمئزاز وسخط تجليا بالمقاومة السلبية إذ أنهم رفضوا الاشتراك فى انتخابات النواب للمجلس النيابى الامبراطورى وأعلنوا إخلاصهم وولاءهم لفيكتور عمانوئيل غير هيابين . وقد تألفت فى جميع المدن لجان ثورية وظلت عصابة صغيرة مواظبة على الثورة فى الجبال فى صيف سنة ١٨٦٤ وفى خريفها انتهت الثورة بالفشل المحتوم ، ولكن مازينى انتهز فرصة الشغب الذى حدث فى بيمونته ودعا إلى مساعدة أهل فنيسيه وأصبحت الاتصالات بين مازينى وبين بعض أعضاء الحرب الدائم فى أوائل سنة ١٨٦٥ نشطة جداً . وقد أخذ رسله

يثيرون الرأى العام وانكبوا على جمع المتطوعين لنجدة الثائرين من أهل فنيسيه وكان منتظراً أن تشب الثورة فى نيسان ؛ بيد أن مازينى اعتبر بالوقائع الماضية واجتنب زج نفسه فى ثورة مبتسرة . ولما أدرك أن المواد غير كافية لإيقاد الثورة واستمرارها أجلها إلى ربيع سنة ١٨٦٦ .

ولم تقتصر الرغبة فى حسم قضية فنيسيه بالقوة على مازينى ورفقائه المتآمرين من الحزب الدائم فحسب بل إنه كان حتى بين الذين اهتموا كثيراً بروما رجال كلانزا يرتأون بأن طريق روما إنما يمر بفيرونة وكان كثير من الوطنيين القلقين على مصير بلادهم يشعرون بأن الحرب تقوى الأمة وتحول دون التفسخ الذى أخذ يصيب البلاد . وكانوا ينتظرون بفارغ الصبر الساعة التى يطرد فيها النمسويون من إيطاليه فتنصرف البلاد إلى الاقتصاد الممكن فى النفقات وتستطيع تنظيم أمورها . ويظهر أن لانزا كف عن سياسة وضع العثرات أمام استعدادات مازينى وأولى اللجان الفنيسيه بعض رعايته على أن خروجه من الوزارة أنهى علاقة الحكومة بالثورة . وكان رجال الدولة الإيطالية مجمعين على أن الثورة أمر ثانوى وأن المهم هو الحصول على حليف فى الخارج يكون عدوا للنمسه . وكان الكثيرون من رجال الدولة يدركون مالدى النمسه من قوة وبأس ويعلمون أن تنظيماتها العسكرية تفوق تنظيمات الجيش الإيطالى الفتى ، وكانوا يخشون أن تتحطم

إيطالية مرة أخرى أمام القلاع الأربع .

وكان الرجاء فى إمكان زج الامبراطور فى حرب جديدة ضعيفاً وأضعف منه رغبة الناس فيه . وقد لحظ رجال الدولة الإيطالية أن الحوادث تسوقهم إلى حليف آخر ربما كان أقل قوة من حليفهم الأول ولكنه أقل منه مطالبة . وكانت بروسية مضطرة عاجلا أو آجلا إلى أن تشهر الحرب على النمسه فى سبيل الهيمنة على ألمانية ، وكان تعيين الأمير ويلهلم وصياً زمن أخيه الملك فردريك ويلهلم الرابع فى سنة ١٨٥٨ فاتحة سياسة جديدة جريئة . وقد أخذ رجال الدولة الألمانيه يرون منذ سنة ١٨٥٦ أن بيمونته حليفة طبيعية ، وقد أكد (شلايخ) فى السنه ذاتها لمارمورا بأن بروسيه لن تقدم بأى عمل يحول دون حسم قضية فنيسيه ، وبعد انقضاء عشرين شهراً على هذا التصريح تقلد بيسمارك رئاسة الوزارة فى بروسيه ولم تكد تقترب سنة ١٨٦٢ من نهايتها حتى جس نبض وزارة منجينى بالنسبة لموقف إيطالية فى حالة مهاجمة بروسية للنمسة ، وكان كافور قد قال للسفير البروسى سنة ١٨٥٩ « ستشكر بروسيه ذات يوم لبيمونته ذلك المثل الذى أعطته إياها » وقد أتقن بيسمارك هذا الدرس . وكانت سياسته تقوم على اقتناعه بأن بروسيه والنمسه لا تستطيعان البقاء معاً فى الاتحاد الألمانى ولكنه كان وحيداً فى رأيه ، فالملك والبلاد كانت تعارض فى نشوب أية حرب ضد شعب جرمانى آخر . ويضاف إلى هذا

أن بلاط برلين كان غير موالى لإيطاليه وأن النظرية القائلة بأن القلاع الأربع لازمة لأمن ألمانية وأنه يجب أن تحتفظ ألمانيه بها ما دام الإفرنسيون يحتفظون بروما لا تزال قوية ، وقد صرح بيسمارك فى أثناء أزمة شلزويج وهو لشتاين للسفير الإيطالى بأنه لم يستخدم النمسه إلا للوصول إلى أهدافه وأن إيطاليه هى الصديقة الطبيعية لبروسيه .

وكانت وزارة الخارجية الإيطالية تضع فكرة محالفة بروسيه نصب أعينها وكان باسولين قد قال لبيسمارك سنة ١٨٦٢ أن إيطاليه تنظم دائماً لجانب أعداء النمسه . وقد وجه لا مارمورا نظرة منذ قبض على زمام الحكم نحو برلين مع علمه بأن اتفاقاً رسمياً بين إيطاليا وبرلين لا يزال بعيداً . ثم إنه كان يتوقع بأن تذعن النمسه فرضى ببيع فنيسيه أو باستبدال أيالة البوسنة تعويضاً لذلك خشية اتفاق إيطاليه مع أعدائها . وربما كان يقدم على الاتفاق معها ومع فرنسه إذا قضى الاتفاق على التخلى عن فنيسيه . أما بيسمارك فانتهز فرصة المفاوضات لعقد معاهدة تجارية مع إيطاليه وسعى لأن يأخذ من لا مارمورا وعداً بأن يساعده فى حالة خلاف مع فينا ، حتى أنه ارتاب فى وقت من الأوقات من وجود ائتلاف بين فرنسه والنمسه . وكان لا مارمورا يدرك بأن إيطاليه لن تكون بالنسبة لبيسمارك سوى بيدق فى لعبة الشطرنج .

وبحلول سنة ١٨٦٦ انهارت جميع الشكوك لأن النمسة رفضت

بيع فنيسيه ، ولما علم لامارمورا أن بيسمارك زار الإمبراطور فى بياريج زالت مخاوفه من إغضاب فرنسه بمحالفته بروسيه واطمأن بذلك من ناحية فرنسه ، وقد نجح فى عقد الاتفاقية التجارية فى أذار وأوفد فى بداية شهر أذار الجنرال (جوفونه) إلى برلين يطلب من بيسمارك مخولا سلطات مطلقة فى المفاوضات لقيام حلف هجومى ودفاعى فيما إذا كانت بروسيه جادة فى رغبتها ، وكان لا مارمورا قلقا من نيات الامبراطورا ولم يطمئن إلى جانبه إلا فى نهاية هذا الشهر حين علم أن نابليون يعطف على إيطاليه إذا هى قامت بالهجوم . وكان بيسمارك بلا شك راغباً كل الرغبة فى محالفة إيطاليه غير أن الميول السلمية فى برلين كانت لا تزال قوية جداً ، ومع ذلك فقد ظفر فى نهاية أذار بموافقة الملك على عقد معاهدة سرية تقضى على الحليفين بشن الحرب على النمسه . وكانت الحجة التى تسوغ شن الحرب على النمسة رفضها إصلاح دستور الاتحاد الجرمنى . وقد تعهد الفريقان باستخدام جميع قواتهما وبأن لا يوقعا على أى سلم أو هدنة إلا بموافقتهما المشتركة وعلى أن تأخذ إيطاليه فنيسيه وتأخذ بروسيه أرضاً تساوى فنيسيه سعة ونفوساً وإذا لم تعلن بروسيه الحرب قبل انقضاء ثلاثة أشهر ينتهى حكم المعاهدة . وقد حاول لا مارمورا عبثاً إدخال ترانيتا أيضاً ضمن المكافأة المرجوة لايطاليه ، ثم وقع على المعاهدة فى ٨ — نيسان .

وأصبح هدف رجال الدولة واحداً وهو جعل الحرب أمرا

لا بد منه . وكانت الأمور لا تزال تجرى على عكس ما يرغبان ، واستخدمت إنجلتره نفوذها كله فى سبيل إحلال التفاهم محل الحرب . ولما تعذر على بيسمارك مقاومة هذه التيارات المستمرة وافق فى منتصف نيسان على تسريح الجيش إذا وافقت النمسه على أن تقتدى به حالا فتسرح هى جيشها . وحدث أن وقعت حادثة انقذت الموقف ؛ وتفصيل الخبر أن ملحقا إنجليزياً قدم تقريراً غير صحيح جعل حكومة فينا تعتقد بأن الطليان يحشدون قطعاتهم على نهر بو فسارعت إلى جعل جيشها فى فنيسية فى حالة النفير بدلا من بقائه على ملاكه السلمى . وبذلك أعطت الحجة التى كانت تنتظرها إيطاليه لإعلان النفير ولمساعدة بيسمارك على قطع المفاوضات بيد أن لا مارمورا فوجئ بصعوبة جديدة ؛ ذلك أن بيسمارك أخبر حكومة فلورنسه ، بأن روسيه لا تساعدها إذا هاجمت إيطاليه فنيسيه قبل أن يعلن الحليفان الحرب على النمسه . ولعل بيسمارك فعل ذلك نزولا عند رغبة البلاط واستناداً إلى تأويل المعاهدة غير طبيعى . وخشى لا مارمورا وهو محق فى ذلك من أن تقنع النمسه بروسيه بأن تبقى ساكنة لقاء تعويض وتزج هى جميع قواتها فى إيطالية وأخيراً أدركت حكومة النمسة حراجة الموقف وانتابها الذعر فعرضت على إيطاليه التنزل عن فنيسيه مقابل وعد بسيط تقطعه إيطاليه على نفسها يقضى بوقوفها على الحياد . الأمر الذى يساعد النمسه على زج جميع قواتها فى بروسيه وحصولها على تعويض فى سيلزية ؛ وبهذا

لاح لإيطالية أنها ستصيب بسهم واحد أكثر مما ترجو . ولعل زملاء لا مارمورا كانوا فرحين بهذا العرض المغرى ، ولكن لا مارمورا يعتبر الشرف القومى أثمن من أى أرض ، وأبى أن يعير هذا العرض أذناً صاغية ؛ ولكنه سرعان ما نال ثمرة موفقة لأن بروسية فزعت للشائعات التى دارت حول العروض النمسوية وسارعت إلى قطع الوعود لإيطاليه بالمساعدة .

وما كاد لا مارمورا يأمن جانب بروسيه حتى تهدده خطر آخر ، ذلك أن نابليون قد تلقى بارتياح بوادر الخصومة بين الدولتين الجرمانيتين الكبيرتين آملا أن ينتهز فرصة هذه الخصومة فيبلغ الهدفين الذين توخاهما منذ بضع سنوات فى سياسته الخارجية وهما : توسيع الحدود الإفرنسية حتى ضفاف نهر الرين والوفاء بالوعود التى كان قطعها للطليان بفسح المجال لإيطاليه بأن تصل إلى ضفاف الأدرياتيك بأخذها أيالة فنيسيه . ومما لا شك فيه أن خير سياسة كان ينبغى له أن يسلكها هى محالفة النمسة وتأمين حياد إيطاليه على الأقل بإصراره على تخلى النمسه عن فنيسيه والقضاء على نمو بروسيه الهائل . وكان الرأى العام الإفرنسى قد وقف موقف المعارض للحرب وأصبح يعتقد كما يعتقد أكثر النقاد الحربيين بأن النمسه سوف تنهزم أمام إيطاليه إلا أنها تتغلب حتما على بروسية فتكون النتيجة الطبيعية لذلك أن تكسب إيطاليه فنيسيه وأن تكسب النمسة سيلزية ، وأن تنال فرنسه لقاء حيادها

حق توسيع حدودها إلى الرين بموافقة بروسية .

وكان الإفرنسيون يكرهون بروسية كثيراً حتى أن إعلان الحرب عليها قد يقابل بارتياح شعبي عام . ثم إن مجرد وجود جيش مرابط على الرين من شأنه أن يشل حركة البروسيين ، بيد أن الحكومة النمسوية اعتبرت التخلي عن فنيسيه حينئذ موضوع شرف ولجأ الإمبراطور إلى الطريقة التي كان يلجأ إليها في جميع الحالات ، وذلك بالرجوع إلى فكرة عقد مؤتمر . وتتلخص المقترحات التي ينوى عرضها على المؤتمر ما يلي : أعضاء فنيسيه لإيطاليه وإعطاء جزء من سيلزية للنمسة ؛ أما بروسية فتحصل على شلزويج وهو لشتاين وبعض الدويلات الألمانية الصغرى وتؤلف بالانتينة وايالات الرين محمية إفرنسية ، وقد ماتت فكرة عقد المؤتمر فوراً لأن بروسية وإيطالية رفضتا تسريح الجيش مقدماً ؛ أما النمسه فرفضت أي مشروع يتضمن التخلي عن فنيسيه رفضاً باتاً .

وبفشل عقد المؤتمر أصبحت الحرب قاب قوسين أو أدنى ، ومع أن الملك ويلهلم أخذ يتجه نحو سياسة الحرب رويداً رويداً ، فإن النفوذ السلمي كان لا يزال في بروسية قوياً ، ولذلك لقي بيسمارك صعوبة في خلق ذريعة يتذرع بها ، فطلب إلى إيطاليه أن تسبق النمسة بالعمل فتهاجمها ولكن لامارمورا ظل حذراً كما في السابق ، وخاف من أن تتراجع بروسية في الساعة الأخيرة فتتحمل إيطاليه وحدها أعباء الحرب ، إلا أن تحريض الدول الألمانية الصغرى

كان على وشك أن يقنع النمسه بأن تكون هى المعتدية . وفى ١٤ حزيران قرر مجلس الاتحاد الجرمنى مساعدة النمسة ضد بروسية . وبعد مرور يومين على هذا الحادث توغل البروسيون فى سكسونية وهانوفر ، فأعلنت إيطالية الحرب على النمسة فى ٢٠ حزيران . .

وقد قوبل إعلان الحرب فى كل البلاد الإيطالية بمزيد الارتياح والامتنان . وكانت الحماسة لإنقاذ فنيسية واستئناف السير فى طريق الوحدة كبيرة جداً . وقد أيقظ الشعور بأن الحرب قريبة الوقوع فى البلاد روح سنة ١٨٦٠ ، فتلاشت جميع الأحزاب وتخلى لا مارمورا عن منصبه مؤثراً الذهاب إلى ميدان القتال فخلفه ريكاسولى فى الرئاسة ، وتوفق فى تأليف وزارة صامتة للاتفاق بين الجماعات . وقد حولت الحكومة جميع السلطات لفرض الضرائب بإرادة ملكية . وبناء على اقتراح كريسبى صدر قانون شديد بحق المشبوهين لقمع المؤامرات فى الداخل . وناشد مازينى الجمهوريين أن يعاضدوا الحكومة بقوة ، واستدعى غاريبالدى من كاربيره ليتولى قيادة المتطوعين . وكان لا مارمورا قد هيأ العدد اللازمة لأربعة عشر ألف متطوع ، وقد تقدم فى أسبوع واحد أكثر من ثلاثين ألف رجل للتطوع ؛ ولو تمكنت الحكومة من تسليحهم لتضاعف العدد . لم يرحب الشعب الإيطالى كثيراً بمحالفة بروسية وكان البعض يميلون إلى الاعتقاد بأن صداقة بروسية للنمسه أكثر من صداقتها لإيطاليه . ثم إن الإيطاليين

يكرهون بيسمارك لاحتقاره للحكومات البرلمانية ، ويحنقون على الأمة التى استسلمت ، وكان لا مارمورا وحده يعتمد بعض الاعتماد على الجيش البروسى .

لقد خاضت إيطالية غمار الحرب وهى واثقة من النصر ، وكان جيشها يفوق جميع القوات التى تستطيع أن تحشدها النمسه لقتاله . فإيطاليه تتمكن أن تحشد (٢٢٠٠٠٠) ، ألفاً ماعدا المتطوعين وجنود الاحتياط للقاء مائة ألف جندى يؤلفون الجيش النمسوى فى فنيسيه والتيرول باستثناء الحاميات . وكان الناس فى إيطاليه لا يعلمون شيئاً عن سوء الإدارة فى الجيش الإيطالى ، وربما كانوا يجهلون الفساد الذى أخل بتنظيم الجيش وحسد القادة وعدم كفايتهم التى شلت قيادته وقدمات فانتى . وكان لا مارمورا وجيالدينى يمثلان إلى حد ما مدرستين مختلفتين خصمتين . وقد تولى الملك قيادة الجيش على ضفاف مينجيو ، وجعل الجنرال لا مارمورا رئيس أركان حربه وتولى الجنرال جيالدينى قيادة جيش بو وبينما سلك لا مارمورا الخطة السوقية الأكثر حذراً بتقدمه وجميع القوات من الغرب نحو القلاع الأربع وإجبار النمسويين على خوض المعركة فى ميدان القتال السابق بين نهرى مينجيو واديجه ، اختار جيالدينى الخطة السوقية الجريئة بالتقدم من ضفاف نهر بو السفلى واجبار النمسويين على خوض المعركة فى (باذوية) . وقد ترك قوة كافية لمهاجمة القلاع الأربع من الشرق

فى حالة انتصاره فى هذه المعركة ثم التقدم بالجيش الأصلى نحو الدانوب لتحريض الهنغاريين على الثورة . وكان سفير بروسيه فى فلورنسه يؤيد هذه الخطة كل التأييد . وربما حرضه بيسمارك عليها لأنه كان معداً لحركة عصيان فى هنغارية منذ مدة طويلة .

وكان ريكاسولى الذى أخذ يتصل بالمتآمرين الهنغاريين والسلاف موافقا على تلك الخطة ، كما أن الملك رحب بها كل الترحيب . بيد أن القادة عارضو الخطة السوقية الجريئة ولا سيما لأن مارمورا كان لا يعتمد على الحركات غير المنظمة . وقد رفض طلب الزعيم الهنغارى كوشوت اثارة العصيان فى هنغارية وإرسال المتطوعين إلى التيرول لستر جناح الجيش الإيطالى الأيسر . وقد أصاب بلا شك فى ارتيابه فى الوعود الهنغارية لأن كوشوت قد فقد مركزه كما أن الزعيم الهنغارى ديك لم يشأ أن يقطع الحبل مع النمسه . وكانت خطة لا مارمورا إسقاط القلاع الأربع أ لا ثم التقدم نحو التيرول . وتلك هى الخطة المثلى ، ولكن القيادة المزدوجة وياللأسف أفسدت الخطة واختطت خطة ثالثة جمعت بين الخطتين السابقتين وهى ترمى إلى مهاجمة القلاع الأربع من الجانبين .

وبدأ القتال فى صباح ٢٣ حزيران وكانت خطة الحركات تستهدف اجتياز لا مارمورا بجميع قواته نهر منيجيو وجذب النمسويين إلى الغرب ليسهل على جيالدينى مرور نهر بو من (فرارة) إلا أن لا مارمورا تقدم قبل أن يتأهب جيالدينى للحركة . وبدأت

الحركة فى الصباح الباكر ليوم ٢٤ حزيران ، وهى لو نجحت لمكنت الطليان من الظفر بالموقع المنيع القوى . بيد أن النمسويين كانوا عصر اليوم المنصرم قد تركوا فيرونه وتقدموا ليلا واحتلوا الروابى قبل الطليان ، وكان عددهم تسعين ألفاً مما استطاع بذلك القائد النمسوى الماهر الأرشيدوق البرت أن يسبق الطليان . وبينما كان الجيش الإيطالى يتقدم مهملا أمر الاستطلاع كان الجيش النمسوى يتحرك فى سبعة ارتال تسير على سبع طرق . ثم يباغت القوات الإيطالية ويتغلب على فرقها المتفوقة الواحدة تلو الأخرى ويكسب معركة (كوستوزه) ويضطر الطليان إلى التقهقر إلى ما وراء نهر منيجيو وقد نهكهم التعب وأثرت فيهم قلة الأرزاق .

ولم تكن معركة كوستوزة كارثة قاصمة من الوجهة السوق الجيشية ، إلا أن وقعها كان سيئاً وتأثيرها فى معنويات الجيش كان عظيما . فاستولى الذعر على القادة وأبرق لا مارمورا إلى جيالدينى ولغاريبالدى بالنبأ على صورة تثبط العزائم . وانسحب فى ٢٦ حزيران إلى ما وراء نهر (أوجليو) ، بعد أن أزعجته خيالة العدو . أما غاريبالدى فأمر بالانسحاب لحماية بروسية ، وقد أحسن لا مارمورا صنعاً بعد كوستوزة بتولية مهمة القيادة العامة إلى جيالدينى ليتلافى ما نجم عن خطأ القيادة المزدوجة ووعد الملك ريكاسولى بالا يتدخل فى سير الحركات . وتعذر القيام بهجوم مصطنع

فى ٢٩ حزيران على (بورجوفورته) بينما يجتاز جيالديني بو الاسفل وحينما تتصل قوات لا مارمورا بقوات جيالديني يتولى هذا القيادة العامة ، وبذلك تعود إلى الجيش ثقته بنفسه ولا سيما لأن تفوقه بالعدد كان يبشر بالنصر .

وبينما كان الطليان يهمون باستئناء الهجوم وإذ بنابليون يبرق لهم بغتته بأن النمسه عرضت عليهم تسليم فنيسيه إليه ليتولى هو إعادتها إلى إيطاليه ويقترح عقد هدنة على هذا الأساس . ولقد ارتبك نابليون لبناء معركة (صادوفة) التي وقعت فى ٣ تموز بين البروسيين والنمسويين . وقد أعقب برقيته بعد ثلاثة أيام بتهديد ينذر فيه إيطاليه بإعادة فنيسيه إلى النمسه والاتفاق معها إذا هى رفضت الهدنة ، وأصبحت إيطاليه تجاه أزمة خطيرة ووقعت بين نارين . فالإصرار على الحرب ورفض الهدنة مخاطرة تؤدى بقطع الصلات بفرنسه وهـذه قد تجر إلى أخطار عظيمة ، أما قبول الهدنة والجيش لا يزال سالماً وملوثاً بهزيمة كوستوزة فمعناه القضاء على السمعة العسكرية للأمة الفتية ، وقبول فنيسيه صدقة من أجنبى لم يكن سوى إهانة تصيب عزة نفسى الملك والوزراء والشعب فى الصميم ، وكان الشرف والمصلحة يقضيان بأن لا تعقد إيطالية أية هدنة من دون رضاء بروسيه ، وعليه فقد أجابوا الإمبراطور بأنهم لن يعقدوا أية هدنة إلا بموافقة بروسية وأنهم حتى إذا تمت هذه الموافقة فلم يوافقوا على المقترحات قبل أن تسرع

النمسة بالتخلى عن قلاع فنيسيه وتعلن فرنسه تأييدها لمطالبهم فى ترانتينة . وكان ينبغى لإيطاليةأن تسرع إلى الاستفادة من هذه الفترة فترجع سمعتها فى ميدان القتال بفتح فنيسيه بحد السيف والحصول على ترنتينة وايسترية فتصبح بذلك ذات حق اكتسبته بجهادها فى أثناء المفاوضات القابلة وآثار الفتور أو الكسل الذى تلى معركة كوستوزة بعض المخاوف فى برلين إذ خشيت من أن يؤدى تخلى الامبراطور إلى بطء الحركات كما خشيت أن تغرى إيطالية بخيانة حليفتها . فأصر ريكاسولى بكل قوته على السير إلى الأمام . مضى الوقت وحل منتصف شهر تموز ولم يتسن للقادة الموافقة على الخطة التى لا تختلف كثيراً عن خطة جيالدينى الأصلية واعتزموا ترك قسم من الجيش لمراقبة القلاع الأربع ومعاونة المتطوعين فى ترنتينة ، بينما يتقدم جيالدينى بالقسم الأكبر من القوات نحو فنيسيه وإرسال مفرزة لضبط ايسترية . وكان قسم كبير من القوات قد استدعيت بين ٩و١٣ تموز من القلاع الأربع للدفاع عن فينا ، وفى ١٤ و ١٥ تموز احتل جيالدينى بادوية فنيسية بينما كان مديجى يتقدم فى وادى سوجانه ليتحصل بغاريبالدى وفى تموز تركت قوات لامارمورا مواضعها على أوجيلو وسارعت للاتصال بجيش جيالدينى وهكذا سار جيالدينى نحو الشرق فى جيش يبلغ (١٥٠,٠٠٠) ، كان فى ٢٥ تموز على أهبة اجتياز الحدود والمرور من (كارينولية) .

وكانت متطوعة غاريبالدى البالغة (٣٨٠٠٠) ، متطوع تتقدم رويداً رويداً فى التيرول وتحارب النمسويين والتيروليين ومع أنها حاربت ببسالة إلا أنها لم تكن صالحة للحرب فى الأراضى الجبلية وقد روعى فى اختيار ضباطها اعتبارات سياسية أكثر منها عسكرية حتى قيل عنهم : « إن رجالا تدربوا فى السجون أو فى البرلمان أصبحوا الآن قادة الألوية » ، وأزال الفوز اليسير الذى ناله المتطوعون بعض العار الذى لصق بإيطاليه فى كوستوزة ، ولكن إيطاليه منيت بهزيمة بحرية سببت ذلة جديدة إذ ظل الأسطول الإيطالى عاطلا فى أنكونه ، ممتنعاً عن قتال الأسطول النمسوى الضعيف إلى أن تلقى أوامر قطعية أجبرت الأميرال برسانو على أن يخرج إلى البحر وأن يهاجم جزيرة ليسّة الدلماسية ومرفأها البحرى المهم ، وكان الأسطول قد نال قسما من هدفه إذ ظهر الأسطول النمسوى فى ٢٠ تموز ، وكان عدد قطعه قليلا ونشبت معركة خسر فيها الطليان دارعتين من عشر دارعات وأسفرت المعركة عن انكسارهم . وهكذا خسروا المعركة البحرية كما خسروا المعركة البرية فى كوستوزة .

ورأت إيطاليه أن النصر يكاد يفلت من يدها حينما اتصل بها نبأ توقيع بيسمارك على مقدمات الصلح فى نيكولسبرج فى ٢٦ تموز إذ خان بيسمارك حليفه مرة أخرى وتفاوض فى شروط السلم من دون أن يكترث لحليفه ، ولم يبق لدى بروسيه ما يدعو

إلى الاستمرار على الحرب وكان بيسمارك لا يزال يخشى نيات نابليون ولكى يضمن رضاءه عرض عليه أن يتحالفا حلفاً هجومياً يعطيه لقاءه بلجيكه ، ولكن الإمبراطور لم يكن قط يرغب فى بلجيكه وكان يرجو الحصول على لوكسبرج أو بالاتينة وعزم على أن يحول ، دون ضم بروسيه ألمانية الجنوبية إلى الدول الجرمانية الخاضعة لبروسيه ، إلا أنه كان يرتأى الوصول إلى غايته بالطرق السلمية ؛ فعقد النية على إجبار إيطالية على الإذعان وكان يعلم بأنها لا تستطيع أن تحالفه وألح عليها بقبول الهدنة حالا وتخلى عن الوعد الذى وعده بانتقال فيرونة ومانتوية حالا إلى إيطاليه ورفض أن يتعهد بأى شىء بشأن التيرول ، وقد وافق ريكاسولى على قبول الهدنة على أساس أخذ ما يمكن امتلاكه وينص على انتقال فنيسيه إلى حوزة إيطاليه من دون شروط مهينة فيجرى الاقتراع العام وبحسب الاقتراع تكون إيطالية قد أخذت الأيالة الجديدة برغبة الشعب لا هبة من فرنسه . وافق الإمبراطور على الشروط اسمياً إلا أنه اجتنب حالا وعده بالدفاع عن أساس أخذ ما يمكن امتلاكه ، أما بيسمارك فرفض أن يجعل المدعيات بالتيرول ذريعة لاستئناف الحرب ، وكانت النمسة تعلم بأنها تستطيع أن ترفض إعطاء التيرول من دون أن ترى فى ذلك بأسا فأنذرت إيطاليه باستمرارها على الحرب فيما إذا لم يتخل الطليان عن التيرول . وكان ريكاسولى بين أمرين فإما أن يجازف كثيراً بدلا من أن يتخلى عن ترنتينه وإما

أن يطأطئ الرأس أمام رغبة الإمبراطور . وكان يقول « إن شرف إيطاليه أثمن من فنيسيه » بيد أنه لما اطلع على أخبار الموقف الحرج فى الجيش أخذ يتراجع شيئاً فشيئاً وانتهى به الأمر إلى استسلام يرثى له . وقد انتهزت النمسة فرصة الهدنة التى عقدتها مع بروسيه وحشدت قواها ، وقد بلغت (٢٥٠٠٠٠) بين ايزونزو وتريسته و (٦٠٠٠٠) فى التيرول الشمالى وأصبحت بهذا إيطاليه بين أمرين إما السلم المهين وإما حرب تكاد تنتهى بالفشل . وكانت الهدنة قد تمددت خمسة عشرة يوماً ظل الطليان متعنتين فى اثنائها ولكن حدث فى اللحظة الأخيرة أن أبدى ريكاسولى موافقته . وقد سبق أن عزم لا مارمورا أن يأخذ على مسئوليته الخاصة التوقيع على الهدنة فكل ما تم الحصول عليه بعد ذلك كله هو الحصول على فنيسيه بشروط مشرفة . ويظهر أن الإمبراطور لمجرد الصلف رغب جهده فى تذليل إيطاليه فحاول تحريض فنيسيه على طلب حماية فرنسه وبسبب الاختلاف أجل التوقيع على شروط الصلح إلى تشرين الأول وبذلك أضيفت أسباب جديدة إلى عوامل الجفاء بين إيطاليه وفرنسه .

الفصل الثامن والثلاثون

البلاد والمجلس النيابى

وبانضمام فنيسيه إلى المملكة الإيطالية أصبحت إيطالية فى مصاف الدول العظمى وإذا كانت من حيث المساحة السطحية الدولة الثامنة بين دول أوربا فقد كانت من حيث النفوس الدولة الخامسة بينهم . فقد بلغ سكانها باستثناء السبعمائة ألف نسمة الخاضعين للبابا نحو خمسة وعشرين مليوناً ، وكانت كثافة النفوس فيها رغم جبال الابنين والماريمة تقدر ب (٢٢١) نسمة لكل ميل مربع وبذلك كادت تعادل النفوس فى الجزر البريطانية وتفوق كثافة النفوس فى فرنسه وألمانية .

وكان أبرز ظاهرة إحصائية فيها فقرها ؛ فصحيح أن وارداتها زادت منذ سنة ١٨٤٠ ، وبينما كانت تجارتها الخارجية تقدر ب (٩٠٠) مليون ليرة[1] أصبحت الآن أكثر من مليار ونصف مليار ليرة ؛ ومع ذلك فإن السوية العامة كانت فقيرة . ورغم أن مجموع الضرائب بلغ (٦٣٥) مليوناً من الليرات وكان نصيب المكلف من الضرائب الأميرية والمحلية أقل من (٣٨) ليرا على

(١) الليرة الإيطالى يعادل الفرنك الإفرنسى .

الشخص الواحد فإنها كانت باهظة ، ودلت الضرائب على الدخل على الذين يتجاوز دخلهم (٢٥٠) ليرة (١٣١٣) شخصاً فقط . مع أن سللا قد أحصى سنة ١٨٦٨ الذين يزيد دخلهم على عشرة آلاف ليرة فبلغوا (٣٣٠٠) شخصاً وشركة . ويمكن الاطلاع على ما بلغه مستوى المعيشة من الانخفاض فى رواتب الموظفين فكان سكرتير الدولة يتقاضى (٢٠٠٠٠) ليرة سنوياً ، أما أقصى ما كان يتقاضاه الحاكم فخمسة عشر ألفاً سنوياً ويتقاضى السكرتير الدائم فى الدائرة ثمانية آلاف ليرة فى السنة أما متوسط دخل الراهب السنوى فأقل من (٨٠٠) ليرة وراتب معلم المدرسة لم يكن يبلغ (٤٠٠) ليرة فى السنة .

على أنه كان علاج فقر البلاد لا يزال ممكناً وميسورا فتجارة البلاد إنما أرهقتها الحماية الحكومية والجمارك الداخلية ، وفقدان السكك الحديدية والقوانين التجارية الصالحة ، ثم إن مليونى هكتار من الأراضى الخصبة كان يمكن استغلالها بتجفيف المستنقعات فيها ، ثم إن الزراعة فى صقلية كانت لا تزال تستعمل وسائط القرون الوسطى ومع ذلك فإنه مما لا يجوز إنكاره أن الحكومة القومية بذلت جهوداً كبيرة فى هذا المضمار منذ سنة ١٨٥٩ ؛ فألغيت الجمارك المحلية وشملت الرسوم الجمركية البيمونتية وهى أكثر حرية من جميع الرسوم فى شبه الجزيرة ، ومع أنها قضت على بعض الصنائع الصغيرة المحمية فإنها نشطت التجارة

بصورة عامة عظيمة ، وامتدت السكك الحديدية فى البلاد بسرعة وتضاعف طول السكك الحديدية التى كانت فى حالة الإنشاء بين سنتى ١٨٦٠ و ١٨٦١ كما ضوعفت الخطوط البرقية من سنة ١٨٦١ إلى سنة ١٨٦٧ ، وصرفت على الموانى والرى وتجفيف الأرض غير المزروعة مبالغ طائلة فأنفقت المدن الثمان الكبيرة منذ سنة ١٨٦٠ نحو ١٥٠ مليوناً من الليرات على الأشغال العامة وتقدم التعليم الفنى ، وكانت نتائج هذه الأعمال عظيمة واشتد النشاط التجارى حتى صعد رأس مال الشركات المساهمة من (١/٣٥١/٠٠٠/٠٠٠) ليرة سنة ١٨٦٠ إلى (٢/٥٧٦/٠٠٠/٠٠٠) سنة ١٨٦٤ وكان أكثر هذه الزيادة يخص السكك الحديدية .

وأما الحياة الصناعية فكانت لا تزال ضعيفة ، وكان ريكاسولى يشكو خضوع البلاد لفرنسه تجارياً إذ كانت تضطر لشراء السفن الحربية والمكائن والعمل النقدية والكسوات الرسمية من الإفرنسيين وليس فى البلاد معامل ذات شأن سوى بعض مغازل الحرير وكانت معظم صادرات البلاد من المواد الابتدائية (الخام) أو المواد التى لا تحتاج إلى صناعة تامة كغزل الحرير وزيت الزيتون والفاكهة والحنطة والكبريت غير المصفى ، على أن إيطالية كانت بلداً زراعياً قبل كل شىء ، وكان خمسة ملايين ونصف مليون من الأهليين يسكنون المدن التى لا يتجاوز عدد نفوس الواحدة منها (٦٠٠٠) نسمة ، وكانت نابولى المدينة الوحيدة التى يتجاوز عدد نفوسها

(٢٥٠٠٠٠) نسمة ؛ وكان عدد المدن التى يتجاوز سكانها (١٠٠/٠٠٠) نسمة تسعاً فقط . وكان عدد الذين يزاولون الزراعة وقتئذ ضعفى عدد الذين يزاولون الصناعة والتجارة ، وكان جهل البلاد متناسباً مع فقرها ، فقد قال المؤرخ فللارى بعد الحرب إن القلاع الأربع الحقيقية التى وقفت فى سبيلنا هى السبعة عشر مليوناً من أبنائنا الأميين ، والخمسة ملايين من الهاويين ، وكان الأميون سنة ١٨٦١ أكثر من ثلاثة أرباع السكان . وبلغت نسبة الأميين فى نابولى وصقلية أكثر من تسعين فى المائة من سكانها وفى بيمونته ولمبارديه قدر عدد الذين لم يكونوا يحسنون القراءة والكتابة بثلث الرجال ونصف النساء . وقد شنت المملكة الجديدة حربا شعواء على الجهل والفساد ؛ وكان القانون الذى أصدره رتازى سنة ١٨٥٩ ، قد نظم شئون التعليم فى البلاد وفرض على الأقضية أن تمد موازنة التعليم الابتدائى بالمال ، وجعل الدولة والمجالس المحلية معاً مسؤولة عن التعليم الثانوى والعالى كما أنه جعل التعليم فى المدارس الابتدائية إجبارياً . وكانت الحكومات السابقة تنفق على التعليم (٨٠٠/٠٠٠) ليرة سنوياً ، ولكن الدولة والمجالس المحلية أنفقت معاً سنة ١٨٦٨ خمسة أضعاف ذلك المبلغ ، وبينما كانت مدينة تورينو تنفق (٥٠٠٠٠) ليرا على مدارسها أنفقت سنة ١٨٥٩ (٢٨٠,٠٠٠) ثم تصاعدت هذه النفقات إلى (٧٠٠,٠٠٠) بعد عشر سنوات . أما نابولى فكانت تنفق

(٥٠٠٠٠) ليرا سنة ١٨٦١ ، ولكنها أنفقت بعد عشر سنوات أى سنة — ١٨٧١ (٨٢٠,٠٠٠) .

ولما كان الفقر والجهل يحملان معهما ثمرتهما الطبيعية وهى الإجرام ، فقد ظلت جمعية الكامورا فى نابولى وجمعية المافيا فى صقلية وعصابات السفاكين فى الرومانى ممعنة فى الإجرام مما دل على تعذر القضاء على هذه التقاليد الإجرامية المتأصلة فى بعض المناطق دفعة واحدة ، وكانت نسبة قضايا القتل التى تعرض على المحاكم للقضايا الأخرى أربع عشرة من المائة . وكان حق الانتخاب البيمونتى كما جاء فى قانون الانتخابات البيمونية الصادر سنة ١٨٤٨ يشمل جميع السكان الذين يدفعون (٤٠) ليراً من الضريبة المباشرة ما عدا الأميين كما أنه كان يشمل التجار والصناع الذين يمتلكون أملاكا ذات قيمة معينة . وكان واحد من كل أربعة وأربعين من السكان يتمتع بحق الانتخاب . أما فى المناطق الذى كان التعليم فيها منحطاً كالمارك وأومبريه ، فنسبة الذين يحق لهم الانتخاب

الذين يشتركون فعلا فى الانتخابات أقل من ذلك كثيراً . وقد جعلت تقاليد الإدارة والفقر والجهل ونفوذ الإكليروس أمر تربية الشعب تربية سياسية بطيئاً شاقاً . وكانت عقلية الشعب غالباً ما يلائم الحكم المستبد أكثر مما يلائمها الحكم الدستورى . وأما واجبات المواطن كالانخراط بالمجلس القومى والخدمة فى هيئة المحلفين

والاقتراع نفسه فكانت تعتبر تكليفاً أكثر منها أن تكون امتيازاً حتى كان أكثر ثلثى الناخبين يتخلفون عن الاشتراك فى الانتخابات بصورة عامة . وكان المجلس النيابى ينتخب بأقل من (١٥٠,٠٠٠) مقترع ، وكان معظم الناخبين المقترعين من الموظفين أو الذين يستوحون الحكومة ، وكان الوزراء لا يترددون فى استخدام نفوذهم والتأثير فى المقترعين حتى أن ريكاسولى ذاته اعتبر سنة ١٨٦٧ أن أول واجب من واجبات رئيس البلدية السعى فى توجيه الانتخابات . وكان لانزا وهو من المعتصبين المتشددين يعتبر أن تخلى الحكومة عن استخدام نفوذها فى الانتخاب ضرب من الحماقة بشرط أن لا تسىء استعمال هذا النفوذ . أما الناخبون فأظهروا أنهم لا يدركون الحاجات القومية إلا قليلا . وكان خلو الأحزاب من مناهج معينة يجعل من السهل النجاح أو الفشل فى الانتخابات لاعتبارات محلية تافهة أو لمجرد رغبة الناخبين بالتغيير .

فكان طبيعياً أن لا تعلو سمعة البرلمان على سمعة الناخبين وقد جعل النقص فى تنظيم الأحزاب انتخاب المرشحين فى قبضة زمر صغيرة محلية . ولما كان النواب مع الأسف لا يتقاضون أية مخصصات فقد كان إقناع البعض بترشيح نفسه أمراً صعباً ؛ فأصبحت أغلبية النواب إما من الأغنياء الذين لا يعطفون على الجمهور ، وإما من الفقراء الذين يتصيدون فرص الانتفاع من

المناصب لقلة وارداتهم ، وقد قال أحد الصحفيين الأحرار : « إن رجال السياسة من أسوأ عناصر المجتمع الإيطالى . وكان المجلس يغتبط بإسقاط جميع الوزارت المتعاقبة من دون أن يعبأ بالضرر الذى تسببه تبدلات الوزارة المستمرة . وكانت الأزمات الوزارية تهم المجلس أكثر مما يهمه التشريع الإنشائى ، وكاد أن يكون الضبط الحزبى مفقوداً . وكانت المصالح الشخصية والأطماع الذاتية والتفاخر التافه تقلل من نفوذ البرلمان وتحول دون سد جروح البلاد . ولقد أصاب منجينى أكثر من سللا حين أجهر برغبته فى أن يرى حزبين يتأسسان فى المجلس كما هو جار فى مجلس العموم الإنجليزى ، إلا أن تنفيذ هذه الرغبة ربما كان متعذراً وكان الخط الفاصل الحقيقى بين الجماعات هو الذى يفصل بين القوميين والإكليريكيين ولم يمثل الإكليريكيون فى المجلس . وكانت الحواجز الفكرية بين الجماعات فى حزب الأحرار ضعيفة مترجرجة . وكان نواب كل من الدويلات القديمة يعملون معاً إلى حد بعيد ليس فى القضايا العامة أيضاً ، وكانوا يؤلفون جماعات حسب أقاليمهم فمنهم طوسكانيون ومنهم نابوليون ومنهم لمبارديون . وكان الحزب الدائم برئاسة سان مارتنيو يجمع بين رجال ذوى آراء سياسية مختلفة ، هدفهم المشترك الوحيد الدفاع عن بيمونتية ضد هجمات حزب الكونسورتارية (عصبة الدس) والانتقام الشديد من كل حكومة تساعد خصومهم . وبعد سنة ١٨٦٤ أصبح حزب اليمين القح ينتمى

للكونسورتارية وكان يتألف من الدستوريين الذين كانوا غير إكليريكيين إلى حد ما وفى الوقت نفسه محافظين فى سياستهم الاجتماعية . وكانت أهداف ريكاسولى الاجتماعية البعيدة المرمى وتطلعه بلهفة نحو روما كثيراً ما تجعله فى ناحية اليسار ، وكانت نفسه تتوق دائماً إلى إدماج الرجال النزيهين فى مركز اليمين واليسار والعمل بمقتضى سياسة حرة تقدمية مستقرة . ومع أن مركز اليسار كان ينحدر أصلا من سميه فى البرلمان البيمونتين فقد أضاع مقامه الأسمى وكان يتألف من أنصار رتازى وقد بدأ سنة ١٨٦٧ يدرك ضعفه وأخذ يميل نحو اليسار المعتدل كثيراً . ولم تبق لدى اليسار سياسة مشتركة أكثر من الحزب الدائم . وكان بؤرة المعارضة التى يلتجئ إليها خصوم الوزراء على اختلاف ألوانهم وكانت سياسة هذا الحزب إجمالا سياسة راديكالية وكان يتشوق للذهاب إلى روما ولديه منهج غير محكم بالإصلاحات الاجتماعية ، وقد انقسم تدريجياً إلى فرعين بينهما بعض الاختلاف . أما كريسبى فقطع صلته بمازينى متخذاً الشعار الآتى : « الملكية تجمعنا والجمهورية تفرقنا » . فالتف حوله بعض زعماء حزب العمال وكانوا يرغبون فى تأليف اتحاد مع جماعة رتازى والحزب الدائم لإقصاء رجال اليمين عن الحكم . ثم تأتى بعد هؤلاء جماعة صغيرة من المناضلين انطوت تحت راية برتانى وألفت أقصى اليسار وسلكت سياسة أكثر نزاهة ووضوحاً من سياسة غيرها . وناوأت سياسة كريسبى ورتازى .

ومع كل ما ذكرنا فقد كانت للمجلس حسناته ، فكان أغلب النواب ذوى نيات حسنة شابها فتورهم الصبيانى وقلة اختبارهم . وحينما كان الموقف يتحرج ويتأزم كان المجلس يظهر كثيراً من إنكار الذات وكانت استقامته لا غبار عليها . ولم يلعب الدساسون ورجال المال فيه الدور الذى لعبوه فى فرنسه فى الإمبراطورية الثانية قط . ولم يترك أحد من رجال الدولة الحكم وهو أغنى مما كان قبل تسلمه الحكم ، بل مات بعضهم معدماً . وكان ينبغى للبرلمان أن يقوم بانقلاب سياسى اجتماعى . وكان يتحتم عليه أن يوحد القوانين وأن يعيد تنسيق الإدارة وأن يصلح الحكومة المحلية وينشأ جيشاً وأسطولا قوياً ويجهز البلاد بالسكك الحديدية والمدارس وأن يحسم معضلات الكنيسة والدولة وأن يقوم بالإصلاحات الاجتماعية وأن يحل مشاكل الجنوب الخاصة . وكانت المعضلة المالية تتقدم جميع المعضلات الاجتماعية وكانت المملكة الفتية تجادل عن نفسها للتخلص من الورطة التى وقعت فيها التى كادت أن توصلها إلى هاوية الإفلاس . وقد حالت القروض الثقيلة دون التقدم المنشود وقد ناء الشعب تحت وطأتها وكان سهلا على الأعداء فى الداخل والخارج أن يطعنوا بها . وكانت الضرورة القاهرة تقضى بأن تظل نفقات الجيش والأسطول باهظة إلى حين الاستيلاء على فنيسية . وقد أصر الاقتصاديون حتى سنة ١٨٦٥ على تخفيض هذه النفقات ولكنهم لم يستطيعوا

أن يخفضوها إلى أقل من (٣٠٠) مليون ليرة . وكانت البلاد تتطلب مشاريع عامة لإنماء منابعها الاقتصادية كالموانئ وتجفيف المستنقعات وإنشاء الطرق ، وكانت الحاجة الى السكك الحديدية أكثر منها إلى شيء آخر وقد استنفذت الأشغال العامة والسكك الحديدية معاً أكثر من مائة مليون ليرة سنوياً بين سنتى ١٨٦١ و ١٨٦٧ ، وتأثرت مصالح البريد والبرق بعجز مالى كبير ولم تبدأ بتسديد نفقاتها إلا فى سنة ١٨٦٥ وقد بلغت فوائد القرض سنة ١٨٦١ (١٤٣) مليوناً واتضح أن نفقات الدولة ستبلغ (٩٠٠) مليون ليرة سنوياً .

وقد سعى عقيب سنة ١٨٦٢ وزراء المالية جميعهم سعياً حثيثاً لتخفيض النفقات وكانت مهمتهم شاقة لأن إدارة مالية الدولة كانت مختلة ، وعلى الرغم من كل الصعوبات فقد تم تخفيض النفقات بنجاح باهر . واذا قورنت موازنة ١٨٦٧ بموازنة ١٨٦١ يشاهد المرء اقتصاداً فى نفقات الإدارة بلغ عشرين مليوناً وتخفيضاً كبيراً فى موازنة النفقات الحربية والبحرية ، فبينما بلغت (٣٩٠) مليوناً سنة ١٨٦٢ نراها بلغت سنة ١٨٦٧ (١٩١) مليوناً وبلغ مجموع الاقتصاد فى النفقات (٢٥١) مليوناً من سنة ١٨٦١ الى سنة ١٨٦٧ أعنى أكثر من الثلث . بيد أن جميع المساعى للاقتصاد أصبحت عقيمة بسبب تضخم الديون العامة تضخما هائلا فبلغ مجموع هذه القروض سنة ١٨٦١ ملياريين

وربع مليار وقد انتقل نصف هذا المبلغ من دولة بيمونته . وكان يصيب كل شخص (١٠٦) ليرات بينما كان فى الوقت نفسه يصيب كل شخص من فرنسه (٢٥٢) ليراً ، وفى النمسه (١٦١) ليراً ، ومع ذلك فإن جميع الموازنات كانت تمنى بعجز مخيف ، وفى خلال ثمانى سنوات من ١٨٦٠ إلى ١٨٦٧ أصبح العجز المتراكم يتفاوت بين ثلاثة مليارات ونصف مليار وأربع مليارات . وسرعان ما ظهر جلياً بأن إيطاليه بدلا من أن تكتفى بصرف مجموع وارداتها البالغ نصف مليار فى عهد الحكومات القديمة أصبحت مضطرة إلى أن تنفق أربعمائة مليون ليرة أكثر من ذلك .

ورغم أن إصلاح الإدارة كان أقل شأناً من القضية المالية إلا أنه كان يمس أساس الحكومة نفسها ولاشك فى أن البيمونتيين كانوا يحتكرون أكثرية الوظائف المهمة وكانوا تعلموا فى مدرسة التجارب البصيرة والتدبير وكانوا نزيهين فعالين إلا أنهم كانوا لا يأخذون بالمقتضيات الحديثة إلا ببطء وكانوا متمسكين حسب عادتهم بالأصول التقليدية وغير محبوبين لخصالهم الحسنة السيئة معاً . وكان لابد من أن يكون عدد كبير من موظفى الحكومات الملغاة موظفين فى الحكومة الجديدة ، وقد احتفظ هؤلاء بتقاليدهم التى ورثوها من تلك الحكومات وقد دخل كثيرون من طلاب الوظائف فى مصالح الدولة سنة ١٨٦٠ فأفسدوا الإدارة بكسلهم وعدم استقامتهم ، ومما زاد فى الإدارة سوء الطريقة التى اتبعت

لأول مرة فى التوظيف والتى تعفى الموظف من تأدية الامتحان قبل انتسابه إلى الوظيفة ، ولا تصنف الدرجات تصنيفاً معقولا فكان الكاتب الوضيع يرتقى إلى منصب موظف كبير بالقدم والالتماس ومعنى ذلك اندحار الكفاية أمام المحسوبية ، وعليه فإن الماكنة الحكومية كانت فاسدة ، تجعجع ولا تطحن ، أولها صرير ولكن بلا إنتاج . وكان معظم رؤساء البلدية وكلاء الحكومة السياسيين وقد جعلهم عدم مسئوليتهم ونفوذهم البالغ خطراً دائمياً يهدد إدارة المؤسسات الحرة .

وكانت اللامركزية أنجع دواء لإصلاح تلك الفوضى وكانت الحكومة المحلية كأنها فى حالة وقتية كما كانت ، وخاوية إلى حد بعيد . وكان الانقلاب قد وجد فى كل محل حكومة بلدية قوية وكادت توجد فى كل محل حكومة أيالة تتصرف مستقلة فى طرق المواصلات والتعليم الثانوى وبإدارة المؤسسات الخيرية على أن تنظيمات الأيالة فى طوسكانه ولمبارديه على الأقل كانت أرقى ما عليه فى بيمونتية ، ولما أصبح إيجاد نموذج مشترك للدول المختلفة أمراً ضرورياً كان التدبير المصيب يقضى بوضع لائحة تحتوى مزايا جميع هذه الأساليب ، ولكن القانون المتعجل الذى أصدره رتازى سنة ١٨٥٩ قد حال دون وضع لائحة من هذا النوع فى عناية ودقة ، وقد سوى قانون رتازى بين النواحيات مهما كانت سعتها من أكبر مدينة إلى أصغر قرية وجعلها فى حالات متشابهة تقريباً . وكانت سلطات مجالس

البلدية ولجانها الإجرائية خطيرة الشأن تشمل الإشراف على أرض المنطقة وطرق مواصلاتها والتعليم الابتدائى والحرس القومى فيها والسجلات الانتخابية . وكان النقيب (العمدة) ، الذى يترأس المجلس يعين من قبل الحكومة . ثم إن الوالى ومجلس الايالة كانا يتمتعان بسلطة إشراف واسعة جداً ، أما مقترحات منجينى فكانت لاتكتفى بتوسيع سلطة المجالس فحسب بل كانت ترمى إلى إنقاذها من إشراف الولاة . أما لائحة ريكاسولى سنة ١٨٦١ فكانت تمنحها السلطة لا الاستقلال لأنها تقترح وضع طرق الإيالات والكايات والملاجئ تحت إشرافها ولكن دون أن تنفذها من إشراف الوالى أو النقيب وبعد انقضاء سنتين رجعت لائحة بيروزى إلى مبادئ أكثر حرية من مقترحات منجينى ، فوسعت حق الانتخاب ونحت الوالى والنقيب عن رئاسة المجالس وأضافت مراقبة الأنهر والغابات والوثائق إلى السلطات التى منحت لمجالس الإيالات فى لائحة ريكاسولى .

بيد أن كل هذه التدابير فشلت الواحدة بعد الأخرى وكان من نصيب لانزة أن يستصدر من البرلمان حكما أثناء التشريعات المستعجلة التى سبقت نقل العاصمة سنة ١٨٦٥ . وكان قانون لانزة كلائحة ريكاسولى يخول وظائف واسعة ذوى استقلال محدود ؛ فقد منح الإيالات سلطة إشراف على طرق الموصلات فى الإيالات والجسور والسدود والمنارات والتعليم الثانوى والفنى ودور المجانين

مع بعض واجبات قليلة الأهمية نحو المدارس الابتدائية والصحة العامة . وقد فرضت على الناحيات لقاء الصلاحيات التى منحتها إياها أن تشرف على شئون الموانى الصغيرة والمنارات وتسجيل الولادات والوفيات والشرطة المحلية . وكانت مهمة الوالى فى إيطالية مراقبة المجالس المحليـة أكثر من قيامه بواجبات الحكومة المركزية . ومع أن قانون لانزة كان خيراً من لائحة رتازى فإنه ترك كثيراً من الأمور مرتبكة . وقد حنقت البلاد التى تأصلت فيها تقاليد بها المدنية على القيود التى قيدت حرية البلديات . ويجدر بنا أن نقول إن أهم المعطلات الداخلية فى السنوات العشر تناول المشكلة المـالية والإدارة والحكومة المحلية وعلاقات الكنيسة بالدولة .

وكان الاستياء شديداً حيث تكون الفاقة فيهـا على أشدها وكانت ست سنوات لا تكفى للقيام بأعمال جسام لتطهير الجنوب وحل مشاكله وبعثه من جديد . وقد ساعدت حكومة لامامورا الحازمة فى نابولى فى قمع الفتن وسحق جمعيـة الكامورا ، ولم تتنفس نابولى الصعداء إلا بالقبض على رجال الكامورا فى إيلول سنة ١٨٦٢ . وكانت أعراض الفوضى الاجتماعية والسياسية فى بعض أنحاء صقلية كثيرة الخطورة وإذا كان النـاس هناك قد كفوا عن الكلام فى الانفصال ما عدا البوربونيين فإن رغبتهم فى الحصول على الحكم الذاتى تحت أى شكل من الأشكال كانت لا تزال شديدة ؛ وقد حال تبديل الولاة المستمر دون تأسيس إدارة قوية مستقرة لا يتم أى شىء من دونها . فكانت صقلية إذن فى

حاجة ماسة إلى حكومة حازمة تستطيع أن تسحق الشغب الإكليريكى ، وتقضى على الفوضى التى سببتها الطبقة الوسطى والقرويون وتمهد السبيل وتعد العدة لجيل يكون أكثر مدنية وحباً للنظام من سابقه . وقد جاء فى إحصاء أحد المسئولين أن ألفاً وخمسمائة حادثة قتل قد وقعت فى المدينة خلال عشر سنوات ، أما فى باليرمو فقد ظلت جمعية مافيا تتحين الفرصة التى أضاعتها سنة ١٨٦٠ لنهب قصور العاصمة . وكان التجنيد عاملا جديداً فى تعميم الاستياء ، وكان الإعفاء من الخدمة العسكرية فى صقلية قد زال . وبلغ شدة المعارضة للتجنيد حداً نال فيه الجنود جزاءهم فى بعض الحالات النادرة جداً . وكان فى باليرمو وحدها نحو أربعة آلاف متخلف أو هارب من الجندية فى السنوات الثلاث التى تلت الوحدة ، وقد قتل ستون جندياً من الكارابينرى حين تفتيشهم على الفارين من الجندية بطلقات نارية كانت تصوب إليهم من وراء السياجات والجدران ولم تلق الحكومة أية معونة من أى حزب من الأحزاب الصقلية . فالأحرار كانوا يخافون من الاندفاع ، وأما أنصار الحكم الذاتى والغاريبالديون فقد ظلوا خلال ست سنوات يهاجمون الحكومة هجوماً عنيفاً لا هوادة فيه ، وأخذ الشعب الذى لقن كره الحكومة الجديدة يميل إلى أنصار الحكومة السابقة حتى أن خيرة الغاريبالديين بدأوا يندمون بعد فوات الفرصة على سلوكهم السابق وماولده من ضرر للمصلحة القومية . وأصبح الاستياء الذى

أوجدوه أداة بيد الرهبان والبورتقيين الذين كانوا يتلقون الوحى من روما ، ولعلهم كانوا يترقبون المعونة للقيام فى الجنوب بعصيان يؤول إلى ثورة عامة فى صقلية . وقد أعد الإكليريكيون ثورة إجرام والفقر فيها وظلت الحكومة عمياء عاجزة وساعد فقدانها هيبتها فى الحرب على الاستهانة بها ؛ فهاجمت العصابات الثائرة فى ١٦ أيلول باليرمو واستولت عليها وحاولت فتح أبواب السجون . ولما فشلت فى ذلك نهبت القصر ومثلت بالجنود وبالمبانى الحكومية أربعة أيام حتى جاءت النجدة من الخارج واستطاعت طرد الثوار . وقد أظهر هذا العصيان خطورة الموقف مرة أخرى . وأيقن ريكاسولى أن أخطر مهمة يجب أن يضطلع بها القضاء على هذا الفساد الذى أهلك البلاد وتطهير الإدارة وتقويتها وإنماء الصناعة والتعليم وإعادة التوازن للمالية من دون ضرائب جديدة . ومما يؤثر عنه قوله : « أجدر بمال الدولة أن ينفق على الأشغال العامة بدلا من إنفاقه فى قمع الثورات وإقامة السجون » . ولقد شغلت قضية روما بالله فى الماضى والحاضر وحين ألغى البرلمان الأديرة فى الصيف انتقلت أراضى تلك الأديرة وأملاك الكنيسة كلها إلى الدولة فأقدمت على بيعها مما سببت نقمة روما وأضاف جفاء إلى جفائها الأول ولاسيما لأن قانون المشبوهين قد نال من الإكليريكية اللاقومية وأصابها منه اضطهاد عظيم ، ولكن لم تخل روما من فئة صغيرة من الأساقفة كانت تريد التفاهم وتوافق على مشروع

الكنيسة الحرة الذى وضعه ريكاسولى كما وافقت على مشروع كافور سنة ١٨٦١ . وكان بعض الأساقفة قد مل من المنفى وتاقت نفسه للرجوع إلى أسقفيته وأدرك أنتونللى أن روما لا تستطيع أن تصر على رفض التفاهم وقد حمله جلاء الإفرنسيين المزمع على تغيير موقفه والكف عن عناده ، أما فريق بلاط روما فقد ظل عنيداً كالسابق غليظ القلب تجاه إيطاليه ، وتردد البابا بين هذين الفريقين إلا أنه كان أكثر ميلا للثانى .

وكان ريكاسولى قد اغتم للهوة التى أخذت تتوسع بين إيطاليه والبابوية ، ومع أنه حزن كثيراً للروح المسيطرة على روما فكان يدرك بأن الفريق الثانى قد سلك مسلكا غير سمح ، وأنه من المستطاع تجنب مشكلة الأسقفيات الشاغرة، وأن قلب مبانى الأديرة والأسقفيات إلى الأملاك العامة كان قد جرى بشدة لا داعى لها ، وكانت لهفته للحصول على روما قد أخذت تهمد منذ أخذت القضية تتأخر كثيراً . وتتلخص الفكرة التى اختمرت فى رأسه بما يلى : يجب أن ينتهى التدخل الأجنبى ، ويجب أن تكف روما عن أن تظل عشاً للدسائس ضد المملكة وأن تعرف أوربا بأن روما جزء من الأرض الإيطالية ، وليست أقطاعاً للعالم الكاثوليكى . وإذا ماتم الاتفاق على ذلك فسيوافق على تفاهم يقوم على الأسس الآتية : إما أن تنفذ المقترحات التى عرضت فى فرص عديدة منذ سنة ١٨٦٠ وتقضى بأن يحتفظ البابا بمدينة ليونين (قسم روما الذى يحتوى

كنيسة القديس بطرس والفاتيكان) مع ثقة من أرض الساحل ، واما أن تصبح روما عاصمة الشرف الإيطالية أى المحل الذى يتوج فيه ملوك إيطاليه من قبل البابا بينما تظل فلورنسه قاعدة الحكومة .

وكان مستعداً لأن يتخلى عن هذا وعن جميع مطامحه السياسية لو تسنى له الحصول على رضاء روما ؛ وكان الوقت حرجاً ، فالإفرنسيون على أهبة ترك روما والميثاق يتطلب منهم الجلاء قبل ١١ — كانون الأول وستبحر بعد انقضاء ثلاثة أيام من ذلك التاريخ آخر قطعة من قطعاتهم من جيفيتا فيكيا . وكانت أوربا بأجمعها تنتظر بفارغ الصبر ماذا سيعمله الرومانيون . وأخذ بعض المعتدلين ينظم حركة مشروعة ترمى إلى حمل البابا على استدعاء الحكومة الإيطالية لتكون حكما بينه وبين رعيته . أما ريكاسولى فيظهر أنه كان يخشى نشوب اضطراب شديد فى تلك الساعة فى مصلحة السلم . ففرض مشروع الكنيسة الحرة واقترح فيه تخليص الكنيسة الكاثوليكية من إشراف الحكومة الذى يوجبه الاتفاق ، أى أن الحكومة تتخلى عن حقها فى تعيين الأساقفة والكف عن إعطاء البراءة الملكية وتخسر الكنيسة لقاء ذلك الإعانة التى كانت تدفعها الخزينة العامة لها ، وبذلك تصبح الكنيسة من الوجهة القانونية عبارة عن منظمة عادية ، حرة فى إدارة أملاكها وفى نظامها وانضباطها الداخلى ، وتدار بموجب قوانينها الدينية ، وينص القسم الثانى من المشروع على بيع الأراضى

الخاصة بالأديرة الملغاة ويضيف إليها جميع أراضى الكنيسة مهما كان نوعها .

لقد قوبل هذا المشروع بضجة من الاستنكار شديدة فرفضه الأساقفة ولم تستطع كل المزايا التى وعدهم المشروع أن تقنعهم بالتخلى عن النفوذ الذى سوف يحرمهم إياه . أما الأحرار والدموقراطيون فعارضوه معارضة شديدة وأدت عودة الأساقفة إلى مظاهرات صاخبة ضد المكروهين منهم . وكان الرأى الشائع أن الحكومة لم تقدم على التضحية بامتيازات التاج وهيبة البرلمان فحسب ، بل إنها أقدمت على تقديم امتيازات تجعل مقام الدولة فى خطر ، واتفق ذوو الرأى الحر والقوميون الذين ورثوا تقاليد إشراف الدولة على الكنيسة على مهاجمة المشروع معتقدين بأنه سيتخلى عن حقوق ثمينة ، وسيلقى على الأجيال القادمة حملا ثقيلا شديد الخطر ، عظيم الضرر . وقد امتنع عدد كبير من هؤلاء عن الموافقة على هذا المشروع لأنه يهمل جانباً من حقوق طبقة الاكليروس الدنيا والعلمانيين وينذر بعودة الأساقفة فى روما إلى عهود الاستبداد ، أما أعداء الاكليروس المتطرفون ومن بينهم غاريبالدى ، فاعتبروا المشروع هبة جديدة تمنح للطائفة الممقوتة ونادوا بضرورة استخدام أملاك الكنيسة وهى من أملاك الأمة فى حاجة الدولة ورعاية الفقراء .

وسرعان ما تبين أن المشروع لا يمكن أن يقبل وكان ريكاسولى

قد أغفل عرضه على الوزارة وأصبح زملاؤه الذين كانوا يتسامحون فى المفاوضات مع روما أكثر فتوراً وصدوفاً عن مشروع الكنيسة الحرة . ولما انتشر الشغب فى البلاد أضاع ريكاسولى التوازن واشتد فى تفسير القانون خلافاً لمبادئه وتنفيذه بشدة لكى يستطيع أن يمنع الاجتماعات العامة التى أخذت تنعقد فى فنيسية وكانت أكثر صخباً من غيرها فسهلت على اليسار مهاجمته واتهامه بالرجعية وتخلى عنه بعض أفراد الحزب الوزارى . ثم وجه المجلس إليه اللوم على عمله هذا فى ١١ — شباط بمائة وستة وثلاثين صوتاً ضد مائة وأربعة ، فلم يبق أمام ريكاسولى سوى الاستقالة أو حل المجلس واستفتاء الأمة فآثر الرأى الأخير . وقد حوى النداء الذى وجهه إلى الناخبين خلاصة معقولة للسياسة الحرة التى سينهجها وتتلخص بما يلى :

مشروع الكنيسة الحرة مع ضمانات الطبقة الإكليروس الدنيا والاقتصاد فى النفقات ومد السكك الحديدية وسياسة ليست بسياسة مغامرات ولا هى بسياسة رهيبة . وكانت هيبة الحكومة قد هبطت بسبب الضرائب الباهظة وفضائح حياة الملك الخاصة ، وجرت الانتخابات فى ١٠ أذار بكفاح جديد لا مثيل له وزج الدموقراطيون غاريبالدى فى معركة الانتخابات فى فنيسية فوجه للاكاليريكين وشركائهم مطاعن عديدة قد هزت سامعيه وأثارت حماستهم إلا أنها لم تؤثر فى نتيجة الانتخابات ، فانتخبت

فنيسية أفواجاً من المعتدلين ، وبنتيجة الانتخابات ظلت نسبة قوة الأحزاب فى المجلس كالسابق وظهر أن المجلس الجديد معارض لسياسة ريكاسولى كالمجلس السابق وكان الملك قد ظاهر ريكاسولى إلى ذلك الحين ، غير أن نفوذ رتازى قد جذب الملك نحو المعارضة بحجة أن سللا غير محبوب من الشعب . فاضطر ريكاسولى إلى الاستقالة فى ٤ نيسان سنة ١٨٦٧.

الفصل التاسع والثلاثون

لائحة قانون الكنيسة الحرة

أيلول — ١٨٦٦ : نيسان — ١٨٦٧

حصلت إيطاليه على فنيسية إلا أن ثمنها كان باهضاً إذ كانت الحرب نكبة عليها فى البر والبحر ، ولم يغسل عار الهزيمة فوز المتطوعين اليسير ، ولم يجد التفوق العددى شيئاً لأن سوء التنظيم وعدم كفاية القادة ذهبا بقيمة التفوق . وقد أذعنت النمسة لأن بروسيه لا إيطاليه قد تغلبت عليها وفلتت منها ترنتينه وإيسترية بعد ما كانتا فى متناول اليد . أما فنيسيه فكانت هدية قدمها الأجنبى إليها ، وقد غدر بإيطاليا حليف لا ضمير له ، ولا ننسى أن الهزيمة فى ميدان القتال قد جرحت كرامتها . أضف إلى ذلك أن ماليتها كانت لا تزال مرتبكة وأن سياستها كثيراً ما منيت بالخذلان ، وها هى تصبح منعزلة من دون صديق ، وها هى الآن تنتقل من حلم الانتصار إلى صحوة زلزلت اعتقادها فى الناس وفى المؤسسات القائمة ، وعم فيها السخط على الزعماء والحنق على الموظفين العاجزين

الذين سببو الهزيمة ، وبينما كانت فنيسية تغتبط بخلاصها ساد القسم الباقى من إيطاليه شعور قوى بأن فى كيان الدولة فساداً يستطيع فى كل حين أن يكون مصدر الفرقة ، ومنه يسهل نزول الكارثة ؛ ولم يكن أحد يفكر فى إعادة الأسرات المالكة الساقطة إلى عروشها وخسرت الحكومة سمعتها حتى كادت تفقد الأمل فى استرجاعها ، وعاد المتطوعون من ميدان القتال فأصبحوا قوة مستقلة . وفى خلال المفاوضات التى انتهت بالصلح كان ثمة خطر حقيقى ينذرها باحتمال هجوم المتطوعين على النمسويين بمحض رغبتهم ، وكان مازينى يصطاد فى الماء العكر . وقد دل الاستمرار على انتخابه فى مسينه على الرغم من تأجيل البرلمان إجراء هذا الانتخاب فى كل مرة وتقديم استدعاء يحمل أربعين ألف إمضاء بالتماس العفو عنه على بوادر الاستياء السياسى بين الناس ، وكان كثيرون من الناس يعتقدون اعتقاد مازينى : « الملكية هى التى كانت سبب الفساد » . وكان هذا التشخيص للداء لاشك سطحياً ، وقد نسى الشعب ما لقيته إيطاليه من مصاعب فى الوصول إلى ما وصلت إليه وأخذت طبقات العمال تتذمر وتقول ها أن الوحدة لم تأت بالعهد الذهبى الموعود ، وعم السخط على الضرائب التى أخذت تزداد ، وانتقد الناس كون التقدم التجارى لم يحقق الآمال المفرطة التى عقدت عليه مضافاً إلى ذلك كله أن جروح الجنوب الاجتماعية الدامية لما

تضمد . ووجهت للحكومة حملات لأنها أصبحت خاضعة للبورقراطية تقتنى فى الأغلب أثر الاستبداد ، ولا تنجو من فساد الطريقة القديمة ، ولا ننسى فى هذا المجال عناصر الشعب القديمة التى ظلت صامتة حينما طغت الحماسة القومية فأخذت الآن ترفع صوتها ولا بد لإخماد هذا الشعور الصاخب من أن يمر جيل تتولى الأمور فيه حكومات صالحة حازمة .

الفصل الأربعون

مينتـــانة

نيسان : كانون الأول — ١٨٦٧

تقلد رتازى رئاسة الوزارة فى ١١ — نيسان مستنداً إلى أحزاب المركز وكان يرجو أن يؤلف الوزراة بالاتفاق مع اليسار ومع الحزب الدائم إذا أمكن إلا أنه لم يوفق إلى ذلك ؛ إما لأن رتازى و كريسبى كان لا يعتمد أحدهما على الآخر ، وإما لأن كريسبى أدرك أن وقوع نزاع بين الحكومة وبين غاريبالدى لا بد منه أو لأنه اشترط على رتازى شروطاً يتعذر قبولها ولذلك انقطعت المذاكرات بينهما فاستند رتازى إلى أنصاره فقط وألف وزارة من رجال ثانويين . وكان موقفه تجاه البرلمان أشد حراجة من موقفه سنة ١٨٦٢ ؛ ومع أنه وجد متكأ له وعضداً فى الرغبة التى كانت تسود جميع الأحزاب فى اجتناب إحداث أزمة جديدة إلا أنه لا اليمين ولا اليسار كانا على استعداد لمظاهرته مظاهرة جدية يذهبون فيها إلى أبعد من التساهل الذى اقتضته الظروف ؛ وعليه فإن رتازى رأى أن سلامته فى السير على سياسته اللبقة القديمة التى تستند إلى

التوازن بين الأحزاب فطلب معاضدة ريكاسولى ولوح لليسار بما يغريه على الاشتراك فى الحكم ، وأخذ على عاتقه بعض التعهدات لكريسبي . بيدأن كريسبي ذاته على الرغم من نفوذه لم يستطع إقناع اليسار بالاشتراك مع رجل اسبرومونته عن طيبة خاطر . أما الجماعة المتطرفة التى كان يرأسها برتانى فجاهرت بمعارضتها إياه وكانت هناك حزازات ترجع إلى عهد قديم تحول دون الاتفاق مع اليمين ، وبمجيء رتازى للحكم انتعشت الآمال التى استيقظت قبل خمسة سنوات . أما القوميون الذين عيل صبرهم فرجوا أن يفسح لهم مجال الذهاب إلى روما آملين أن يتواطأ معهم ؛ أما المتحمسون الذين يريدون روما فكانوا ككل المتحمسين أقلية فى المجلس إلا أنها أقلية قوية تتمتع بعطف الأكثرية . وندد بالميثاق رجال سياسيون كانوا ينشدون إكمال وحدة الأمة وعلمانيون يعتبرون البابا وريث (تروكويمادا أولويولا) وعدو الرقى الأزلى مستندين فى شوقهم هذا إلى القرار المكرر الذى أعلن فيه البرلمان أن روما عاصمة إيطالية .

وطبيعى أن يعتمد المتحمسون على غاريبالدى ليقودهم نحو روما ، وكان غاريبالدى قد انسحب إلى كاربيرة مقتنعاً بأن سياسة التريث هى السياسة المثلى لإنقاذ روما وقد استدعى فى شهر شباط من عزلته لاستغلال نفوذه فى الانتخابات ضد مشروع الكنيسة الحرة حيث أخذ يبشر بدين غامض « باسم الله وعيسى الحر » .

وكان يؤكد بأن على الطليان أن يقتحموا روما بالقوة إذا كانت الوسائط المشروعة لا تجدى للاستيلاء عليها ، وكان موقناً بأن فرنسه لن تتدخل وأن بروسية ستقدم المساعدة وكان يحسب بأن القضية ستحسم من دون سفك دماء . ولقد اقنه أصدقاء كريسى فكرة الوسائط المشروعة وحالوا دون التأليف بينه وبين رتازى وكانت معرفة حقيقية سياسة رتازى أمراً صعباً ، ومع أن آراءه بشأن القضية الرومانية يحتمل أن تكون قد تطورت منذ وصوله إلى فلورنسه إلا أنه ربما كان يود لو تظل راقدة فى سياستها فيستفيد من هذا التأجيل لإنقاذ البلاد من الإفلاس . وكان قد حمل على الامتيازات التى منحها ريكاسولى للكنيسة إلا أنه لم يشأ أن يخاطر بقطع الحبل مع فرنسه لذلك وعد بأن يراعى الاتفاق نصاً وروحاً آملا أن تمل أوربا من القضية البابوية فتسمح لإيطاليه بأن تسلك طريقها بلا عرقلة ، ولم يكن يستطيع أن يبقى فى الحكم إذا لم يعاضده اليسار وما كان اليسار يأمن جانبه إلا إذا قطع وعوداً علنية سرية بأن يأخذ بالسياسة المتطرفة . وكان رتازى على اتصال بأحرار روما . حتى ظن كريسبى بأن رتازى وغاريبالدى يضعان خطة للعمل مشتركة . أما التصريحات التى فاه بها رتازى فى البرلمان فاعتبرت تحريضاً للرومانيين على الثورة ، ولعل رتازى توقع أن تمنى مشاريع غاريبالدى بالفشل فعمل على أن يجعل حزب العمل فى قبضته فيستطيع أن يستخدمه كما يشاء ، فإما أن يقضى

عليه ، وإما أن يرمى به عرض الحائط كما تقتضيه الظروف . وكان يتوقع أن تثير قضية لوكسمبورج الحرب بين روسية وفرنسه فتساعد الصدف على المسير نحو روما .

وكان هناك حل يرضى عنه جميع الأحزاب ما عدا اليسار المتطرف ومازينى ، وذلك أن يثور الرومانيون ثورة تؤدى إلى قلب البابا وهو الحل الوحيد المشروع الذى يسوغ إهمال الاتفاقية . وعلى الرغم من حركة الارتجاع فى فرنسه ومن تهديد الحكومة الإفرنسية ، فإنه لن يتصور أبداً أن الإمبراطور يستطيع أن يعترض على استفتاء عام يقرر انضمام روما إلى إيطاليه ، وكان كثيرون من الوطنيين يعتقدون كل الاعتقاد بأن الرومانيين هم الذين سيتولون إنقاذ أنفسهم .

وكانت اللجنة القومية فى روما ترقص على عزف تورينو وفلورنسه وتأخذ المساعدات المالية من الحكومة الإيطالية وكان بعض رؤسائها يتصلون بانتونللى ، وكانت هناك لجنة أخرى هى لجنة العمل المنبثقة عن اللجنة التى ألفها مازينى بعد سقوط الجمهورية والتى حال نفوذ مازينى دون اندماجها فى أى تنظيم غير جمهورى . وكانت هذه اللجنة حسبما يظهر على استعداد للتخلى عن آرائها الجمهورية والتعاون مع أى تنظيم لا يكون كثير الولاء للمعتدلين كاللجنة القومية . وقد حث ذهاب الافرنسيين اللجنتين على مضاعفة نشاطهما . غير أنه بينما كانت سياسة اللجنة القومية

ترمى الآن إلى ترك روما للأقدار وتخليص الحدود كانت لجنة العمل تعد العدة للثورة فى المدينة نفسها ، وتنوى طلب مساعدة أوربا لتكون الحكم بعد أن تنال روما حريتها ثم يجرى الاستفتاء العام لمصلحة الوحدة . وقد ألغيت هذه اللجنة قبل تعيين رتازى بمدة قصيرة لبلوغ غايتها ، جميع الفروع القومية الرومانية ، باستثناء اللجنة القومية ، وتطوع غاريبالدى لقيادة هذه الحركة الجديدة ، وكان ينوى إرسال عصابات المتطوعين ليعيثوا فى الحدود وليشغلوا جنود البابوية ، ولما وردت رسالة من روما تفيد بأن القوميين أصبحوا على أهبة العصيان سارع غاريبالدى إلى إيفاد قوة إلى جوار تيرنى . والواقع أنه لم تتم أية استعدادات لا فى تيرنى ولا فى روما . فلذلك استطاع الجنود الإيطاليون بسهولة أن يطوقوا بالمائة شخص الذين لبوا نداء غاريبالدى قبل أن يجتازوا الحدود وأن يقبضو عليهم فى ١٨ حزيران .

أما غاريبالدى فلم يثن عزمه شىء وأسلم نفسه إلى تهور خاطىء ولربما بالغ فى تقديره جزع الشعب وظن أنه يستطيع أن يجر البلاد وراءه فيتحدى الحكومة ، وجهر بعزمه على الذهاب إلى روما وأرسل السلاح إلى الحدود ليجس نبض رتازى ولعله أراد بأن يتعاون مع الجمهوريين . وأخذ فى أوائل شهر آب يجند المتطوعين من جميع الإيالات المتاخمة بالحدود ، وحين تجول فى جنوب طوسكانة لم يتردد فى الجهر بنياته قائلا : « نريد أن نذهب

إلى روما على الرغم من بونابرت ، فينبغى لنا أن نحرق الميثاق فوق الكابيتول» ، ولقد نجح فى تهييج البلاد ؛ وحدث أن قامت فى عيد القديس بطوس السنوى مظاهرة بابوية صاخبة أثارت الشتائم التى وجهت فيها للقوميين سخطاً شديداً فى إيطالية . وأثبتت تصريحات الجنرال الإفرنسى (دومون) صحة ما كان الطليان يظنون منذ مدة طويلة ؛ وهو أن بعض القوة البابوية فى آنيتب تتألف من جند المشاة الإفرنسيين المتنكرين بلباس المتطوعين ، وأحدث ذلك سخطاً شديداً على أسلوب الختل الذى استعمله الإمبراطور ليتجنب الميثاق وقد عقدت اجتماعات عامة فى المدن الكبيرة طالبت باحتلال روما والاستيلاء على الأملاك الكنيسية حتى أن عدداً كبيراً من المعتدلين انضموا إلى القائلين بضرورة إحداث ثورة فى روما ، وأخذ بعض الجنود والضباط والموظفين يحيون غاريبالدى وحسب الناس جميعهم أنه على تفاهم مع رتازى بواسطة كريسبى وأن الحكومة لن تعارضه .

أما رتازى فصرح بأنه سيعارض بكل قوته أية حركة نحو الأمام إذا أدرك بأن سياسته المبهمة المتوسطة عادت لاتصلح ، وإن عليه أن يتخذ مع غاريبالدى سياسة صريحة ، فإما معه وإما عليه ، فإذا اختار أن يؤيد غاريبالدى فإن روما ستقع فى قبضة يده وإليه سيرجع فضل الاستيلاء على العاصمة الايطالية ، بيد أن الأخطار التى قد تنجم عن هذا وقد يؤدى ذلك العمل إلى قطع الصلات

مع فرنسه وربما إلى حرب هائلة تنتهى باحتلال الافرنسيين لبيمونته ؛ أما إذا هو ألغى المتطوعين بالقوة فقد تتكرر بذلك حادثة اسبرمونته فضلا عن احتمال نشوب الحرب الأهلية ونشاط الحركة الجمهورية التى قد تجر إلى قلب العرش ، وقد كان شغف غاريبالدى بإثارة الثورة ينذر بمضاعفة الصعوبات المالية أكثر من قبل ، بينما كان معظم الناس باستثناء المتحمسين المندفعين يرون بأن مهمة الاستيلاء على روما تأتى بعد واجب تخفيف الأعباء التى ترزح تحتها البلاد فى الأهمية . وكان رتازى قد أصدر فى ٢٨ — تموز قانوناً عن أراضى الكنيسه استهدف به تخفيف أعباء الخزينة على الرغم من أن الحصة التى خصصها للدولة كانت أقل مما جاء فى مشروع ريكاسولى .

وأخذت الأسابيع تمر والصلات مع فرنسه تتوتر حتى أصبح اجتناب قطع الصلات صعباً جداً ، ولو كان الإمبراطور لا يزال قوياً يستطيع بها أن يسلك السياسة التى يريدها لما كان ثمة محذور من موقف فرنسا ، إلا أن الكاثوليك كانوا أقوياء فى البلاط وكانت الحكومة لا تجرؤ على إغضابهم ، وكان الإفرنسيون يكرهون إيطاليه لأنها عدوة للبابا وحليفة لبروسيه ، وكانوا يحسون فى قرارة نفوسهم بالألم لأن البلاد التى حاربت فرنسه من أجلها قد تخلت عن فرنسه ، وقد نسوا أن فرنسه حين أعطت لمباردیه لإيطاليه قد أخذت منها لقاءها صافوية ونيس ، وأن إيطاليه قد

سكفت دماء أولادها سنة بعد أخرى فى سبيل نابليون الأول . وكان وزير خارجية فرنسه قبل سقوط ريكاسولى قد أنذر بتدخل جديد إذا اضطر البابا إلى الهروب وبالقيام بهجوم من الداخل أو من الخارج . ومع أن رئيس وزراء فرنسه كان من الأحرار وكان يعارض سياسة التدخل إلا أنه كان يخشى فيما إذا وقعت ثورة أن يحول ضغط الرأى العام دون وقوف فرنسه موقف المتفرج وعلى الحياد ، وقد دل إنذار وزير الخارجية الإفرنسية على أن الحكومة الإفرنسية قد أطلقت مواد الميثاق الخفية واعترضت بتواطئها فى قضية قوة انتب . وبلغ السخط فى إيطاليه من جراء ذلك أشده ، ولعل رتازى حاول أن يشهر بأحكام الميثاق ، إلا أن سياسته كانت تقضى بأن لا يعطى فرنسه أية فرصة للتدخل .

وكان قد تعهد مرات عديدة بالاهتمام على محافظة الحدود بقدر ما تساعده على ذلك منابع الحكومة بالمحافظة على الحدود باهتمام تساعده عليه قدرة الحكومة . حتى أنه ذهب إلى أبعد من ذلك بقبوله استشارة السلطات البابوية بشأن التدابير التى يجب اتخاذها للمحافظة على الحدود . بيد أن وعده باستخدام القوة عند الحاجة كان يناقض الأوامر التى أوعز بها لسلطات الحدود فى السعى لاجتناب سفك الدماء فضلا عن أنه رفض أن يمنع تجنيد المتطوعين وتدريبهم . ولعل رتازى وافق على أن يخاطر حزب العمل فى حركة ترمى إلى إنقاذ روما ما دامت فرنسه منهمكة

فى قضية لوكسمبورج إلا أنه اشترط بألا تتحمل الحكومة تبعة المباشرة بالعمل . ولما انقشعت الغيوم عن الرين وظهر أن فرنسه حشدت أربعين ألفاً فى طولون كانوا على أهبة الإبحار نحو جيفيتافيكيا ، تراجع رتازى على أعقابه أمام هذا الخطر ومع ذلك فإنه لم يجرؤ على الجهر بمعارضته حزب العمل رغم إنذاره لغاريبالدى بالقبض عليه إذا ما اجتاز الحدود . وقد كان كريسبى وأنصاره مستعدين للتعاون معه لأنهم كانوا لا يعتمدون كثيراً على بصيرة غاريبالدى ، حتى أن بعض المتهوسين من أعضاء الحزب حملوا على غاريبالدى على تأجيل الحركة إلى وقت آخر فوافق مكرها على تأجيلها شهراً واحداً على الأقل ، وكان مؤتمر السلم على وشك الانعقاد فى جنيف وكان أصدقاء غاريبالدى البرلمانيين قد وعدوه بالمساعدة آملين أن تفتر حماسة المتطوعين حين غيابه . وكانت اتهاماته الشديدة ضد البابا قد وقعت كالصاعقة حين المذاكرات فى المؤتمر ولعله استاء من الاستقبال الذى استقبل به فى جنوه فقفل راجعاً إلى فلورنسه فى ١٧ — آب .

ولم يكن الرومانيون ، وقد كانوا مشلولين بسبب انشقاقهم ، على استعداد لأن يأخذوا على عاتقهم تبعة الحركة وكان السبيل الوحيد لتشجيعهم على العصيان اجتياز الحدود فعاد كريسبى وأصدقاؤه مجدداً يضغطون على غاريبالدى لتأجيل الحركة ، بيد أنه رفض تأجيل حركته إلى أكثر من نهاية أيلول ، زاعماً فى اغترار

بأن وراءه مائة ألف طليانى . وبعد أن أصدر أوامره للعصابات لتجتمع على الحدود سافر فى ٢٣ — أيلول ليلتحق بها . وبعد عودة غاريبالدى من جنوه تجددت المفاوضات بين رتازى وحزب اليسار فوعد الحزب على ما يظهر بأن يساعده على أن يعود غاريبالدى إلى كاربيره ويبقى فيها مدة من الزمن . فأدرك غاريبالدى أنها مصيدة له وكان قد نشط كثيراً فى إكمال استعداداته ، وعلم رتازى بأن قطعات من القوات الإفرنسية فى طولون كانت على أهبة الحركة وحثه الملك على الأخذ بسياسة الحزم فصرف النظر بغتة عن سعيه للتفاهم وأصدر بياناً فى ٢١ — أيلول ينذر فيه ويتوعد كما أنه لم يكف عن دسائسه ، فحاول شل حركة المتطوعين ببذر بذور الشقاق بينهم .

وكان جلياً أنه إذا كان لابد من الحركة فيجب أن تجرى حالاً ، وعزم الرؤساء الغاريبالديون على الحركة بعد تردد كبير ، ولكن بعد فوات الأوان ؛ لأن الحكومة أوقفت غاريبالدى فى طريقه إلى الحدود وساقته إلى قلعة الكسندرية ، ولكنه كان قد وجه نداء حاراً إلى الرومانيين والطليان داعياً الأولين للعصيان وطالباً إلى الآخرين بذل المعونة لهم . وقد قبض على عدد كبير من المتطوعين كما قبضت الحكومة على بعض اللاجئين وسلمتهم إلى السلطات البابوية ؛ الأمر الذى ينافى الكرامة والمروءة ، وسيق غاريبالدى بعد مرور ثلاثة أيام إلى كاربيره ، فانتشر خبر توقيف غاريبالدى

غير القانونى فى البلاد انتشار الكهرباء ، ولولا احتلال الجنود لجنوه لحدث فيها اصطدام دام . أما فى فلورنسه فلقى رتازى الأمرين فى خروجه منها سالما معافى . وكان الجنود أنفسهم يهتفون تحت نوافذ سجن غاريبالدى : (إلى روما) . وأراد نواب حزب اليسار التريث أيضاً آملين أن يؤدى تأخير الاستيلاء حتى عصيان الرومانيين إلى انضمام الحكومة إلى جانبهم . بيد أن الرءوس الفائرة التى كان يقودها مينوتى بن غاريبالدى رفضت الانتظار واكتظت منطقة سابينة وإيالة فيتربه فى الأسبوع الأول لشهر تشرين الأول بالجند . بينما كان مينوتى غاريبالدى فى (باسو كوريزه) أقرب نقطة من روما وأخذ مئات المتطوعين بثياب رثة قد قتلهم الجوع وبللهم المطر يتحملون ما هم فيه بلا تذمر ويقاتلون بشجاعة ، يذهبون إلى هنا وهنالك من دون غاية مرسومة يقودهم رؤساء لا خبرة لهم ولا يلقون من القرويين المتقادين لرهبانهم شيئاً من العطف .

ولم يحاول حزب اليسار أن يوقف الحركة ولم يجرؤ رتازى على الاعتراض حتى أن أهدأ المحافظين ارتأوا بأن الضرورة أخذت تقضى بالذهاب إلى روما للمحافظة على الأمن وإنقاذ المتطوعين الطليان من هزيمة يكبدها إياهم جنود البابا المرتزقة . فلم يبق لدى رتازى سوى اختيار أحد الأمرين فإما أن يخلف وعده ، أو أن يقمع القوميين ، فاختار الأمر الأول وكان الملك ذاته بعد أن رغب

رغبة صادقة فى الوفاء للميثاق قد رأى أن شخصه وأسرته كانتا معرضتين للخطر إن هو لم يأخذ بهذا الرأى ، وأدرك بأن كرامة الأمة إذا أهينت أيضاً من قبل فرنسه فإن سمعة الملكية ستهوى بحيث يصبح انتشالها من وهدتها متعذراً ، وقال رتازى : «هنالك ساعات لا تفكر الأمة فيها بالخطر بل تفكر فى حقوقها » . وقد وافق على حشد المتطوعين بصورة علنية ساعياً فى الوقت نفسه بواسطة كريسبى فى تثبيط همتهم وقد قدم لهم الحرس القومى سلاحه ، وكثيراً ما ساعدهم الجنود على اجتياز الحدود حينما كانت القطعات البابوية تطاردهم وأرسل رتازى إلى اللجنة القوميـة يلح عليها بأن تثور مهما كلف الأمر ، وقد أرسل إليها المال والسلاح وربما بتحريض منه وقع اثنا عشر ألف رومانى على استدعاء بطلب التدخل الإيطالى لصيانة الأمن ولكى يحافظ على طابع الحركة الرومانية المفاجئة عمد إلى تشكيل لجيونا (فرقة رومانية) مؤلفاً من اللاجئين الرومانيين .

وكان رتازى لا يزال يأمل أن يتجنب الاختلاف مع فرنسة ويغلب على الظن أنه كان يوافق على احتلال مشترك إذا قضت الضرورة بذلك . بيد أنه فى تلك اللحظة اعتزم أن يقاوم أى احتلال تقوم به فرنسة وحدها مهما كلفه الأمر ولو أدت الحرب إلى الفشل فإن أقل ما فى ذلك أن تعود إلى الملكية هيبتها وحرمتها وإلى توحيد الأمة . فجس نبض بروسيه لمعرفة فيما إذا كان يوجد

أمل فى الحصول على مساعدتها ، ويظهر أنه أوفد (بريم) إلى أسبانية للتحريض على ثورة عسكرية يلهى بها أنصار البابوية المتطرفين الأسبانيين ، وكان الإمبراطور لا يزال يقف موقف الصديق ولا يرغب فى أن يتورط مرة أخرى بإرسال قوة عسكرية إلى روما وخشى أن يجر ذهاب القوات الإفرنسية إلى روما إلى الحرب مع إيطاليه وربما مع بروسية أيضاً ، وأسهب الأحرار فى فى وزرائه فى بيان محاذير التدخل ، وأما رئيس وزرائه فأصر على أن يجرى التدخل من قبل الدولتين افرنسة وإسبانية معاً ، وحينما أرسل رتازى سفيره فى باريس إلى بياريج حيث كان الامبراطور فى ٤ — تشرين الأول ليخبر الإمبراطور بالمحاذير التى قد تنجم عن ثورة جمهورية فى روما تضطر الحكومة إلى التدخل وقد عده الامبراطور بانه لن يتخذ أى تدابير من دون أن يستشير إيطالية وأخذ الكاثوليك يطالبون بالتدخل صاخبين . ومع أن البابا كان يعتبر الإمبراطور خائنا فقد كتب مذكرة بسابق وعده بالمساعدة حينما يهدده الخطر ، وعلم الامبراطور بمساعى رتازى للحصول على مساعدة بروسية فغضب وأرسل رسالة ينذر فيها الحكومة بالحركة فيما إذا هى لا تستطيع أن تحافظ على الحدود ، فأجابه فيكتور عمانوئيل بشجاعة قائلا بأن إيطاليه ستحتل فوراً جزأ آخر من أراضى البابا اذا خرقت فرنسه أحكام الميثاق وأرسلت جندها إلى روما ، ويظهر أن متانة الملك كانت قد أوهنت عزم الامبراطور

فلم يعقد النية على التدخل إلا بعد أن ضغطت عليه الوزارة ضغطاً شديداً فأرسل رسالة أخرى يقول فيها إذا لم يقمع رتازى حركة المتطوعين بشدة فإن فرنسة ستجبر إيطالية على احترام الميثاق ، ولكن رتازى وأكثرية زملائه رفضوا الإذعان للقوة وشجعوا الطليان على احتلال روما مهما كلف الأمر ، ثار الرمانيون أم لم يثوروا بيد أن رفض الملك لهذا الرأى أوقف الوزارة وصرح فى اجتماع عقده مجلس الوزراء فى ١٩ — تشرين الأول بأنه يعارض فى التدخل ، ومع ذلك أبرق فى اليوم نفسه إلى الإمبراطور يقول بأنه إذا أخرج الإفرنسيون قواتهم إلى جيفتا فيكيا فإنه أى الملك ، يجتاز الحدود حالاً ، ويظهر أن الأمر باجتياز الحدود كان قد صدر ثم سحب بسرعة فما كان فى وسع رتازى إلا أن يقدم استقالته وظهر غاريبالدى فى فلورنسة فى ٢٢ — تشرين الأول فجاءة ، وبينما كانت تسع بواخر حربية تحاصر جزيرة كاربيرة استطاع أن يفلت منها على قارب صغير ولما وصل إلى فلورنسة لم يكن فى البلاد حكومة مسئولة إذ كان جيالديني الذى كلف بتأليف الوزارة لا يزال يفتش عن زملاء يشتركون معه فى الحكم ، وكان جيالديني عازماً على القتال فيما إذا خرج الافرنسيون إلى جيفتا فيكيا إلا أنه كان لا يزال يرجو إمكان التفاهم ، فسعى بواسطة كريسبى إلى إقناع غاريبالدى بأن يبقى فى الخط الثانى ولما رفض غاريبالدى ذلك لم يجرؤ جيالديني على توقيفه ، فذهب هذا إلى الحدود يتواطأ

مع رتازى واجتاز الحدود فى باسو كوريزة فى اليوم التالى أى فى ٢٣ تشرين الأول .

وكانت الثورة قد نشبت فى روما فى مساء اليوم الفائت ، فهب الرومانيون من سباتهم وأخذ المتآمرون يدبرون الخطط بأناة ويستهدفون للأخطار فقد كان ألف فتى ونيف يتشوقون إلى القتال ويتمتعون بعطف كثيرين من الناس وكانت الطبقات الفقيرة فى جانب القوميين . وكانت الحامية البابوية ضعيفة ، قليلة الشجاعة وكان فيها متواطئون مع المتآمرين يخبرونهم عن خطط حكومة البابا ولم يكن ينقص المتآمرين سوى السلاح . وقد فشلت عدة محاولات لتهريب السلاح إليهم ، وما أمكن الحصول عليه عثرت عليه الشرطة ؛ وقد حدث أن استولى رجال من العصاة المسلحين بالمسدسات والقنابل اليدوية على أحد الأبواب وتقدموا نحو الكابتول إلا أنهم ردوا على أعقابهم قبل حلول الظلام تاركين الباب لأعدائهم ، على أن الشعب رفع رأسه وتحرك وحدث قتال عنيف فى (ترنس نيفيرة) ولكن تلك المحاولات كانت كلها مجهودات يائسة إذ أحبطت الثورة أخيراً فى روما .

وجعلت مجازفة غاريبالدى وثورة روما تدخل الإفرنسيين أمراً لامناص منه . وقد تملك أنصار البابا الذعر رغم انتصارها المهيمن وكانوا يشكون فى مقدرتهم على مقاومة غاريبالدى مقاومة فعلية ، ويعلمون أن مقاومتهم للجيش الإيطالى إذا تقدم لن تجدى غير

سفك الدماء . وأخذ الكاثوليك الإفرنسيون يطالبون بالتدخل منذرين مرعدين ولكن الإمبراطور ظل نهباً للحيرة والتردد حتى قيل إن الأوامر التى أصدرت للأسطول فى طولون بدلت ثلاث مرات فى أربعة وعشرين ساعة ، ثم أذعن أخيراً للضغط فى ٢٦ — تشرين الأول وانطلق اثنان وعشرون ألف جندى فى طولون نحو جيفتا فيكيا . وقد عدل جيالديني عن تأليف الوزارة فألفها (مينه بريه) فى ٢٧ — تشرين الأول من رجال اليمين وأقصى اليمين ، وكانت عبارة عن وزارة إنقاذ مهمتها إنقاذ ما يمكن إنقاذه فى هذه الأزمة المخيفة التى سادت إيطاليه . وضاعف وجود غاريبالدى فى المقدمة عزم لجنة العمل على الكفاح وجعل خروج القطعات الإفرنسية إلى جيفتا فيكيا الاصطدام على وشك الوقوع . وكان على الحكومة إذا قهر الإفرنسيون غاريبالدى إما أن تحمى انسحابه باشتباكها فى الحرب مع فرنسه وإما أن تتركه يحتمل مخاطر الثورة ونتائجها . وكانت الصعوبات قد ازدادت لتعذر حشد قوة كافية وقد خفض ملاك الجيش بحيث تعذر حشد اثنى عشر ألف جندى إلا بمشقة كبيرة وأصدر مينه بريه الرئيس الجديد بياناً ندد فيه المتطوعين قائلا فيه بأن على إيطاليه أن تتمسك بتعهداتها وأن تتجنب حرباً أخوية مع فرنسه ، وحيث إن خروج القطعات الإفرنسية قد أيقظ روح السخط العنيف فقد اعتبر بيان الحكومة ضد المتطوعين تواطؤا مع الإمبراطور فحدثت حوادث عنيفة خطيرة

فى ميلانو وفلورنسه وتورينو ذات صبغة شبه جمهورية حتى أن المعتدلين أنفسهم أجابوا على بيان الوزارة بأن الحرب ضد فرنسه أقل أخوة من مقاتلة المتطوعين الطليان . ثم اضطرت الحكومة إلى أن تنجرف مع التيار شاءت أم أبت . وفى ٣٠ — تشرين الأول أى فى اليوم الذى دخل فيه الإفرنسيون روما اجتازت القطعات الإيطالية الحدود .

وأصبح الوضع موقوفاً على الطالع الذى سيرافق غاريبالدى ، ولما وصل غاريبالدى إلى الحدود فى (تيرينى) وجد الأمور مرتبكة وأن عزيمة المتطوعين قد وهنت ومعنوياتهم قد خفت بسبب الأخطاء التى ارتكبها قادتهم . وقد غامر بعضهم فحاول إدخال السلاح إلى روما ولكنه هوجم حين اقترب من المدينة ورد على أعقابه فانسحب . ومع أن المدن البابوية كانت قومية النزعة ، متحمسة للقضية فإن القرى ظلت إلى جانب البابا ولم تساعد المتطوعين ، وبعد أن حشد غاريبالدى سبعة آلاف رجل فى باسوكويزة فى سرعة عظيمة هاجم قصر (مونته روتوندو) القديم وهو موضع منيع يبعد عن روما تسعة عشر كيلو متراً ونصف كيلو متراً ويسيطر على طريق السكة الحديدية وكانت حامية للقصر ثلثمائة جندى ، وقد استطاع غاريبالدى بعد عشر ساعات من القتال العنيف أن يحتل القصر فنشر احتلال القصر الذعر فى روما . ولما كان الناس حينذاك لا يعلمون فيما إذا كان الإفرنسيون

سيأتون فقد أسرع أنصار البابا إلى إخلاء البلاد من حدود المدينة وبذلك مكنوا المتطوعين من احتلال فيتربه وفيلليترى ثم تقدم غاريبالدى نحو روما إلا أن الأمطار عاقت حركته وأنهكت رجاله. ومع ذلك فقد أوشك أن يصل إلى أسوار المدينة واتصل به خبر كاذب عن نشوب ثورة فى المدينة فعزم على مهاجمة موضع الستار الحصين فى مونته ماريو، ثم تبين كذب الخبر وأدرك خطورة موقفه. ولم يبق أمامه سوى حركة واحدة وهى الرجوع إلى مونته روتونده وحشد باقى المتطوعين. وأحدث عزمه على الانسحاب تمرداً بين المتطوعين وتضاعف التمرد بسبب ضعف الأمل فى بلوغ الهدف والخوف من أن يصبحوا بين نارين بعد صدور بيان الملك. وربما فعلت دسائس الجمهوريين فعلها وبلغ فقد الانضباط بينهم أن فر منهم ألفان فى يومين.

وأخيراً وصل الافرنسيون وكانت الحكومة الإيطالية قد أوقفت فى الحدود النجدات والذخيرة، وكان منع المتطوعين من الفرار أمراً صعباً فعزم غاريبالدى على السير نحو ميتفولى حيث يجد فيها النجدات ويترقب سنوح الفرصة المناسبة مستنداً إلى جبال الأبنيين حيث يستطيع أن يدبر حرب عصابات؛ على أن هذه الخطة خطرة لأنها تعرض جانبه للعدو المتقدم، ولو أسرع غاريبالدى لوصل إلى ميتفولى سالماً غير أن ضباطه لم ينفذوا التعليمات التى بلغهم إياها واستمع إلى آراء ابنه فنشأ عن ذلك أن تأخر

السير بضع ساعات ، وأرسل إليه القوميون فى روما تفاصيل خطة هجوم الافرنسيين إلا أنه أبى أن يصدقهم وهكذا وقع فى الفخ فى قرية (منتانه) الصغيرة وبوغت خمسة آلاف من المتطوعين فى موقع غير ملائم ومن دون قادة فدافعوا دفاعاً صحيحاً أمام قوة تعادل قوتهم من جند البابا إلى أن لم صفوفهم غاريبالدى وقام بهجوم بالحراب ، وبينما كان يكبد العدو خسارة وينزل به الضربات ظهر الافرنسيون فى الخط الثانى وظل المتطوعون يقاتلون ببساله ولكن قوة العدو أصبحت تفوق قوتهم بنسبة الضعف وأخذت نيران بندقية الشاسبو تحصدهم فخسروا المعركة فى الساعة الرابعة من عصر ذلك اليوم وانسحب فى اليوم نفسه معظم المتطوعين نحو الحدود .

لقد كانت منتانه ضربة ألمية لمعنويات إيطالية وقد رفعت منزلة البابوية ومست كرامة إيطالية وخلقت بذور الفتنة فى الداخل والارتباك السياسى فى الخارج ، وساد البلاد فى تلك اللحظة سخط شديد على فرنسة وهتف الناس فى ميلانو للحرب ضد فرنسة وسارت فى فيرونة مظاهرات صاخبة ضد الرهبان وتنادى بمقاطعة البضائع الافرنسية ، تلك هى بعض أعراض الحمى التى انتابت البلاد . أما الحكومة فرأت أن السياسة الوحيدة الممكنة هى اجتناب الاصطدام مع فرنسة وعدم إعطاء أية حجة لبقاء الافرنسيين وعليه فإنها أبت أن تعترف بنتائج الاستفتاء من فيتربه وفيللترى

لأن فرنسة أنذرتها بأن الاعتراف بالاستفتاء سيؤدى إلى إشهار الحرب وأسرعت فسحبت القطعات الايطالية من أراضى البابا وألقت القبض على غاريبالدى وأرسلته إلى كاربيره وطالبت فرنسة بأن تتمسك بوعدها فى سحب جندها . وكان نصر بنتانة قد أنعش آمال الكاثوليك وراح الاكليريكيون يطلبون من فرنسة فى صرخات دوية بأن تسترد بولونية وانكونه ، وأمل الامبراطور أن يتملص من كل تبعاته بدعوة الدول المعظمة إلى مؤتمر يكون الحكم بين روما وايطالية ولكن الدول كلها لم تقبل هذه المهمة المكروهة ما عدا أسبانيةواغتبطت بروسية بهذا الارتباكواعتبرته ضماناً لسلامتها، أما إيطالية فبذلت جهدها لإحباط المؤتمر ، وبينما كانت المفاوضات تطول كان المجلس النيابى الافرنسى يتذاكر حول الحملةالأخيرة . فرأى تيرس المجال واسعاً لاظهار سخطه على إيطالية وخشى رئيس الوزراء سوء العاقبة فأسرع الى القول : « بأن فرنسة لن تساعد إيطالية على أخذها روما » ، وحصل رئيس الوزراء على ثقة المجلس بعد ذلك إلا أنه ساعد على حفر هوة بين إيطالية وفرنسه ؛ هوة ستكلف فرنسة دموعاً وبكاء ولم يجرؤ الامبراطور على إغضاب الكاثوليك بالتنصل من حمايته للبابا وإذا كانت قطعاته قد تركت روما قبل نهاية السنة إلا أنها لم تنسحب من جيفتافيكيا .

الفصل الحادى والأربعون

نحو روما

كانون الأول — ١٨٦٨ : ١٨٧١

حين جرى فى المجلس النيابى الإيطالى فى ٢٢ — كانون الأول إقتراع على الاقتراح بتأييد حقوق إيطالية فى روما واستنكار معركة منتابة وعدها عملا لا ينطبق على الحقوق الدولية ورفض الاقتراح بأكثرية صوتين ، فاضطر مينابرية إلى الاستقالة . ثم أعاد تأليف الوزارة ، على الرغم من إخراجه الأعضاء المتشددين فى رجعيتهم فإن الوزارة ظلت من أشد الوزارات المحافظة التى شهدتها المملكة . لقد كان مينابرية من أهل صافويه . وكان وطنياً ينتمى سنة ١٨٤٨ إلى الأحرار المتحمسين ولكنه أصبح بعد أن انسلخت الإيالة من المحافظين فى السياسة الداخلية حتى كاد أن يكون رجعياً والتف حوله الباقون من حزب اليمين السابق ممن كانوا يدعون للتفاهم مع البابوية ولا يرغبون فى الذهاب إلى روما فيما إذا أمكن اجتناب ذلك وكانوا يحذرون من المؤسسات الحرة ويخشون الفكرة الدموقراطية . ويؤيد هؤلاء قسم من حزب الكنسورتيرية الذى اشتهر بعدائه للأفكار الحرة اشتهاره بمقته لبيمونته كما كان

يؤيده بعض حديثى القول بالفكرة القومية من أنصار الأسرات المالكة الساقطة الذين فقدوا كل أمل فى عودة الحكم السابق ولكنهم ظلوا يتمسكون بروح الحكومات الغابرة . حقاً لقد أحدثت مينتانه حركة ارتجاعية ضد الحرية ، حتى أن الصحافة المعتدلة أخذت تطالب بتعديل الدستور ، ودل اضطهاد مينابريه للأحرار وحوادث العنف وتفتيش الشرطة للبيوت والناس وإرهاق الصحافة على التخلى عن السياسة الحرة ، فاستولى القادة العسكريون على معظم السلطة الإجرائية وبدل الحكام بغيرهم وصودرت الأوراق وحلت الجمعيات الدمقراطية ، ولم يسمح لجمعية الاكليروس الحرة فى نابولى بأن تعقد الاجتماعات ، وكان فرعا اليسار وحلفاؤهم فى المركز أشد خصوم الوزارة . واقترع الحزب الدائم ضد مينابرية فى شهر كانون الأول ، وعلى الرغم من مساعى منجينى فإن هذا الحزب رفض أن يعاضد وزارة أخذت بسياسة ضعيفة تجاه روما ولم يكن لانزا أو سيللا ولا مارمورا يرتاحون إليها ، ومع أن أغلبية النواب كانوا على اتفاق فى الحذر من الحكومة والشك فى سياستها فإن الناس كانوا يحارون فيمن يستطيع أن يخلفها . وقد علم توالى الأزمات فى البرلمان الروية والرصانة . ففضل أن يتسامح مع مينابرية بدلا من إحداث تبديل وزارى أو الانحراف فى تيار انتخاب مجهول العاقبة ، وحدث أن عرض على المجلس مشروع انحصار التبغ فقبله على الرغم من إسهاب لانزا فى شرح

مضراته وشاعت روايات عن مساعدة بعض الوزراء والنواب فى هذا المشروع فهاج الرأى العام واتهم أحد نواب اليسار بعض أعضاء الوزارة فى إحدى جلسات المجلس النيابى ؛ ثم حدث بعد عشرة أيام من هذا الاتهام أن جرح النائب المذكور بضربة خنجر فى أحد شوارع فلورنسة مما أدى إلى فضيحة حملت الوزارة على الاستقالة . واستمرت الأزمة الوزارية نحو الشهر ثم حمل المجلس الملك على دعوة لانزا لتأليف الوزارة فألفها فى ١٤ — كانون الأول وكان سللا و (فيسكونتى فنستة) من الأعضاء البارزين فيها .

وقد تسنم سللا وزارة المالية بعد أن حصل على عهد بتمكينه من تطبيق سياسة اقتصادية معينة ، وكان يأمل أن يقتصد ٢٣ مليون ليرة من نفقات الجيش والأسطول . وكان الرأى العام يسنده ولا سيما لأن البلاد منذ معركتى كوستوزه وليسّا سلبت ثقتها من الجيش والأسطول ، وحاول جيالدينى وبيكس عبثاً أن يبرهنا على الخطر الذى يحيق بالبلاد فيما إذا بقيت محرومة من وسائط الدفاع ، بينما كانت تنذر الحوادث بقرب وقوع الحرب فى أوربا ، وعبثاً سعى الملك ليحافظ على قوة الجيش ليستطيع الأخذ بسياسة فيها احترام وجراءة وقال جيالدينى : « إنكم تخافون من الموت جوعاً أما أنا فأخاف من أن أختنق » . بيد أن الأكثرية كانت تشارك الوزير خوفه من الإفلاس : ومع أن سللا لم يوفق فى توفير أكثر من

خمسة عشر مليون من الليرات فإنه استطاع أن يؤمن بعض التوازن فى مالية إيطالية .

وواجه لانزا خارج البرلمان استياء جديداً من ضعف الحكومة والبرلمان وقد أصبح اهتمام الناس بتأمين أقوات معيشتهم يفوق اهتمامهم بالحركة السياسية : إذ ارتفع سعر الخبز بسبب تداول الأوراق النقدية وانتشرت المجاعة فولدت شعوراً ثورياً من اليأس والقنوط وقد فتك الشعب بكثير من الناس فى المدن ظاناً بأنهم سموا غذاءه مقتنعاً بأن المرض إنما نشأ عن إفساد المواد الغذائية ، وراح الأجراء الجياع والعمال القانطون فى الشمال والجنوب ينشدون النجدة خارج البرلمان وحدثت ثورات ضد ضريبة الطحن ، حتى أن القرويين الوادعين فى بيمونته اتفقوا فيما بينهم على أن لا يدفعوا الضريبة ، وعاد مازينى إلى بث آرائه الجمهورية . وأخذ يعلن الملأ بأن سبب جميع المصائب التى أحاقت بإيطاليه تندمج فى العرش . وأخذ كثيرون من المستائين الذين قد ترددوا سنة ١٨٦٦ فى قطع صلاتهم مع الملك يقولون بالجمهورية . وتسربت الآراء الجمهورية فى صفوف الجيش الدنيا ولا سيما بين ضباط الصف . وأخذ بعض نواب اليسار يشجعون هذه الآراء وانضم نيكيتره سنة ١٨٦٩ ومعظم نواب أقصى اليسار إلى حزب الاتحاد الجمهورى الذى أسسه مازينى وبرأت هيئات المحلفين العدول ساحة الجرائد الجمهورية حين قدمت المحاكمة ، وأخذت الصحافة تهزأ بالملك

وبالأمراء وأخذ المتطوعون يتدربون فى الخفاء .

وفى سنتى ١٨٦٨ — ١٨٦٩ نفذ صبر مازينى لأنه لم يتيسر له تدبير ثورة ووقعت فى ربيع سنة ١٨٧٠ ثورات صغيرة فى مختلف المراكز ولا سيما فى أميلية ولكنها لم تبلغ درجة الجد والخطورة إلا بتواطؤ الحاميات علناً وأعلنت عصابة غاريبالدى مؤلفة من (٣٠٠) رجل ، الجمهورية فى ماتيدة فى كلبريه وذلك فى شهر أيار وبدأ فتيان غاريبالدى ينظمون إليها . بيد أن هذه الثورة أخفقت كما أخفقت ثورة فى الشمال ؛ فوجه مازينى أنظاره نحو صقلية حيث عزم على أن يستخدم السلاح الذى عده به بيسمارك ضد مواطنيه فكان هذا العمل آخر مرحلة لسقوط مازينى وبه انتقل من وطنى أمين إلى متآمر ضد بلاده . ولما وصل إلى باليرمو متنكراً قبض عليه بأمر الحكومة وسجن فى جايته فى آب سنة ١٨٧٠ .

على أن هذه الارتباكات الداخلية وعواقبها فى هذه اللحظة لم تكن أشد خطورة مما بين الكنيسة والدولة . فقد أعاد الانتصار إلى البابا كثيراً من نفوذه بعد أن استطاعت حكومته قمع الثورة فى المدينة حين أخذت تؤكد بأنها قد تغلبت على غاريبالدى قبل وصول الإفرنسيين إلى مينتانه وجاهرت النمسه فى عهد (بويست) رئيس الوزراء البروتستانى بخصومتها للبابا فخرقت الاتفاقية المقدسة وقررت مشروعية النكاح الذى يعقد بين أزواج ذوى مذاهب مختلفة . أما بيسمارك فقد كان يتملق للبابوية لكسب جانب

الكاثوليك فى جنوب ألمانيه ، وقد استولى القنوط على إيطالية وأصبح رجال الدولة من أحزاب اليمين وحزب اليسار — وكانوا يستطيعون أن يساعدوا كثيراً على العودة إلى الميثاق — لا يجرؤون على قطع الحبل مع فرنسه . وكان لانزا ولامارمورا وميناربه ورتازى متفقى الرأى على التخلى عن كل أمل فى الحصول على روما ؛ أما القوميون الخلص فأخذوا يمتزلون الحياة العامة شيئاً فشيئاً ومع أن وزارة ميناربه كانت قد أصدرت قانوناً بضغط المجلس النيابى يقضى بجعل رجال الكهنوت خاضعين للتجنيد فإنها ساعدت الأساقفة الجدد على اضطهاد الإكليروس الحر ومع ذلك فإن القنوط الذى استحوذ على النفوس كان موقتاً فالجميع يعلمون بأن يد فرنسه هى التى أنقذت السلطة الزمنية من السقوط فمتى سحبت فرنسه يدها وبدلت موقفها راضية أو مضطرة فإن روما ستلحق بإيطالية لا محالة . غير أن روما البابوية ظلت متمسكة بسياستها المزدرية ولكى تؤيد سلطانها التجأت إلى المجمع المسكونى المؤلف من أساقفة الكنيسة الكاثوليكية حملته على الاجتماع فى روما ، وأخذ البحث يجرى فى عصمة البابا ثم صدر مرسوم أطلق يد البابا فى جميع الشئون الخاصة بنظام الكنيسة وحكومتها فأفزع هذا المرسوم السلطات المدنية لأنه سلح كنيسة روما بسلاح هجومى مخيف . وقد احتج الفاليكان العلمانيون فى فرنسه والكاثوليك الأحرار فى مدرسة مونتالمبرت منددين باستبداد روما الجديد . وشن

دوللينجر وأنصاره فى المانية الهجوم على الأحكام الواردة فى المرسوم المذكور . أما فى ايطالية فان الزهبان الأحرار والعلمانيين قد نظروا إلى هذه المناورة الجديدة التى قام بها أنصار السلطة الزمنية بعين القلق والجزع وشاركت بعض الحكومات قلق العلمانيين فى أوربا ، فاحتجت بروسية وأنذر بويست رئيس وزارة النمسة فيما إذا أيد المجمع ذلك المرسوم بأنه يمنع نشر السيللابوس ، وطلبت حكومة بافاريه إلى الحكومات الأخرى اتخاذ التدابير المشتركة للقضاء على المجمع وشجعت الحكومة الفرنسية الأساقفة على معارضة هذه المقررات الجديدة . ووقف مائة وخمسون أسقفا بزعامة دوبا نلوب وداربوى وشتروسماير فى صف المعارضة لهذا الهجوم ، وكان هؤلاء من الأساقفة البارزين فى عالمهم وخطورة أسقفياتهم وكانوا يمثلون باريس وميلانو وتورينو وقسما كبيرا من المانية الكاثوليكية . إلا أنهم أصبحوا عاجزين تجاه جمهرة الأساقفة من ذوى الألقاب والأساقفة الدنيا . وبعد اجتماع المجمع بسبعة أشهر انتصر أنصار السلطة الزمنية المتطرفين وأعلنوا فى روما عصمة البابا . وقد جاء هذا عقيب إعلان الحرب . بين فرنسة والمانية فى يوم ٢٠ تموز ١٨٧٠ ، فالمجمع المسكونى والحالة هذه يجب أن يعتبر من الأسباب التى قضت على السلطة الزمنية بدلا من دعمها لأنه حمل جميع حكومات أوربا على الحذر والارتياب بنزعة

السلطة الزمنية المتطرفة ولم تجد البابوية فى المستقبل حماسة تسوق الناس للدفاع عنها .

لقد اتضح بعد سنة ١٨٦٦ أن الحرب بين فرنسة وبروسية واقعة لا محالة . فقد نشرت المعاهدات بين بروسية والدول الألمانية الجنوبية فى ربيع سنة ١٨٦٧ وهذه كانت كفيلة لحث فرنسة على النزول إلى الميدان وإلقاء القفاز ايذاناً بالنزول للبراز . كانت قضية لوكسبورج قد جعلت البلد على قاب قوسين من الحرب فى اذار سنة ١٨٦٧ غير أن فرنسة ما كانت تستطيع أن تخوض حربا عظيمة دون أن يكون لها حليف ، وكانت النمسة وايطالية صديقتيها الطبيعيتين . أما النمسة فلأنها تريد أن تنتقم من بروسية وأما إيطالية فلمراعاتها جانب فرنسة ، وكلاهما لأنهما تنشدان حربا تعيد سمعتهما اللتين أضاعتاهما سنة ١٨٦٦ . ويظهر أن مفاوضات جرت بين فينا وفلورنسة منذ سنة ١٨٦٥ ثم استؤنفت فى صيف سنة ١٨٦٨ بمكاتبات سرية بين الأمبراطور فرنسو جوزيف ، والملك فيكتور عمانوئيل ولم يطلع الملك حكومته عليها مدة من الزمن ، وقد ظاهر الملك مشروع الحلف الثلاثى بحرارة وكان يتوق إلى غسل عار كوستوزة والانتقام لصولفرينو . بيد أنه لم يكن فى إيطالية سوى رجال قلائل يشاركون الملك حسن ظنه بفرنسه وانعطافه لها ولربما كان الرأى العام يرحب بمحالفة النمسة لأنه لم يبق بعد أن تخلت عن فنيسية ما يعكر العلاقات بينها وبين ايطالية سوى قضيتى

التيرول وايسترية الثانويتين . وقد أدرك الجانبان بأنهما أصبحا حليفين طبيعيين يحملان نفس الآراء الحرة المشتركة ويناضلان ضد نزعة السلطة الزمنية المتطرفة . أما محالفة فرنسة فإنها لاريب غير محببة لدى الشعب . ولما وصل ولى العهد البروسى إلى فلورنسة سنة ١٨٦٨ قوبل بحفاوة بالغة مما دل على ميل الشعب الإيطالى إلى أى جانب . وكان رجال الاقتصاد يحذرون الناس من الحرب وعواقبها وينذرون بالإفلاس الذى يؤدى إليه ، ولم يكن لفرنسه أصدقاء سوى حزب البلاط أو الحزب العسكرى والمحافظين المتطرفين. ولما عرض الملك مشاريعه على مينابرية وبعض زملائه كانوا راغبين فى الأخذ بسياسة الحلف الافرنسى النمسوى إلا أنهم كانوا موقنين بأن ذلك يجعلهم بمعزل عن الأمة فلم يكن أمامهم لاستمالة الرأى العام الإيطالى إلى الرضا عن هـذا الحلف سوى وضع شروط ثقيلة على فرنسة والنمسة وإيغار ظهرها بكثير من المطاليب . مثال ذلك جعـل عودة فرنسة إلى ميثاق شهر أيلول والجلاء عن جيفتا فيكيا شرطين أساسيين والاشتراط بأن تتواطأ الدول الثلاثة على اختيار مرشح يخلف البابا فى حالة موته وأن تتخلى النمسة عن التيرول وأن يسمح لايطاليه بأن تقيم لها قاعدة بحرية على شاطىء تونس . وكان بويست على استعداد للموافقة على جميع طلبات ايطاليه . فطالب بشدة بأن يسمح لايطالية بأن تحتل الأراضى

البابوية ورضى بتصحيح حدود تيرول وربما حدود الألب الشرقية أيضاً .

إلا أن المفاوضات فشلت لأن فرنسة رفضت التخلى عن البابا رفضاً باتاً وكان بيسمارك قد جر الإمبراطور نابليون للوقوع فى الفخ وفرح للحماقة التى ارتكبتها فرنسة باصابتها إيطالية بجرح فاغر حال دون كل اتفاق ، وقد طلب مازينى منه مالا وسلاحاً لمهاجمة روما ، وفاوضه بيسمارك إلا أنه كان حريصاً على الا يتعهد بشىء قبيل الحرب وكانت الدسائس قد أصابت المرمى وقوت عزم الإفرنسيين على عدم الجلاء ولكن يظهر أنهم رضوا بأن تصحح إيطالية حدودها فتعيد جزءاً من إيالة نيس ، بيد أنهم أبوا أن يتخلوا عن جيفتا فكيا وإن يسمحوا لإيطالية بالذهاب إلى روما . ثم نجحت المعارضة فى فرنسه فى انتخابات سنة ١٨٦٩ نجاحاً باهراً ، وأقنع إميل أوليفيه نابليون بأنه لا سبيل للاحتفاظ بعرشه إلا إذا هو فسح المجال للأحرار . ويتلخص منهج الإمبراطورية الحرة بالعبارة الآتية : « الحرية فى الداخل والسلم فى الخارج » . ورأى أوليفية أن وقت الوقوف أمام توسع بروسية قد فات فلا تجدى محاربتها وقد تنفست أوربا الصعداء من جديد ، إلا أن قضية جديدة ظهرت بغتة على المسرح السياسى وتلك هى قضية الاستخلاف على العرش الإسبانى وهذه قربت وقوع الحرب وقد عزمت الحكومة الافرنسية فى ١٤ — تموز على القتال لسببها وكان ذلك قبل أن

تطلب فرنسة من النمسة وإيطالية محالفتها بأربعة أيام ، ولبى بويست وفيكتور عمانوئيل ذلك الطلب بشوق إذ كان فيكتور يعتقد بانتصار الجيوش الإفرنسية السريع ويأمل أن يؤدى الحلف المذكور إلى ظفر الطليان بروما . وقد يمد فى حدود إيطالية نحو نيس أو التيرول. بيد أن الوزارة التى وعدت بالاقتصاد ترددت كثيراً فى جر البلاد إلى الحرب . فلانزا كان يميل إلى جانب فرنسة أما سيللا فكان يميل إلى جانب بروسية وكلاهما يعارض الحلف ، وكان سيللا يرى بأن انتصار فرنسه يعنى نجاح الأحكام التى وردت فى مرسوم البابوية والسيللا بوسى وهدمه المبادئ الحرة وتجديد عقد البابوية بممارسة السلطة الزمنية مدة غير معينة ، ولكن هناك فئة من الوزارة رأت رأى الملك ؛ وأخيراً تفاهم الفريقان على تلبية طلب فرنسة بشرط أن تعترف فرنسة بحق إيطالية فى روما ولعل فرنسة كانت تستطيع فى تلك اللحظة أن تشترى حلف إيطالية بالرجوع إلى ميثاق إيلول ؛ إلا أن أوليفيه لم يجرأ على اغاظة الكاثوليك والحرب على الأبواب . وعبثاً حاول بويست أن يقنع فرنسة بأن ذهاب الحكومة الإيطالية إلى روما خير من ذهاب الغاريبالديين إليها وأبى أوليفية أن يعد بالرجوع إلى الميثاق أو بالجلاء إلا فى ٢٣ تموز ، إلا أنه كل يمتنع عن الموافقه على دخول الطليان فى روما ، فساعد التلكؤ والتأخر أنصار الرفض فى وزارة لانزا على استحالة فريق المسالمين الذين قرروا هم أيضاً رفض التحالف مع فرنسة .

وقد ظاهرتهم فى اتجاههم الآراء المعادية للافرنسيين التى انتشرت فى البلاد . وجرت فى فلورنسة وميلانو وتورينو مظاهرات ضد الحلف ، وطلب حزب اليسار من الحكومة وعداً برفض التحالف إلا أنه لم ينجح ، أما الدعوة إلى الحرب التى وجهها جيالدينى للمجلس فلم تلق قليلا من التأييد . أما فى النمسة فقد أظهر الأهلون من الهنغاريين والألمان تمسكهم الشديد بسياسة الحياد وأسفر الأمر عن تراجع فرنسو چوزيف عن الانغمار فى حرب ثالثة مخربة ، أما روسية فأنذرت بالتدخل فيما إذا تحركت النمسة فنشطت المفاوضات بتحريض بويست لتأسيس حياد مسلح بين النمسة وإيطالية لمصلحة فرنسة .

على الرغم من معارضة سيللا فإن الحكومة الايطالية وافقت على الحلف المذكور مشترطة أن ترضى فرنسة باحتلال إيطالية لروما ، وأوفد الملك فيكتور رسولا إلى الامبراطور فى مدينة (متز) فى ٣ — آب فوجد نابليون يشارك وزراؤه ويرفض منح أى امتياز لإيطاليه وكانت الامبراطورة تقول : « إن وجود البروسيين فى باريس خير من وجود البيمونتيين فى روما » ، وكان الإفرنسيون قانعين بالنصر العاجل إلا أنه سرعان ما خابت الآمال لأن الجنرال مكماهون انكسر بعد ثلاثة أيام فى (ورط) أمام زحف البروسيين فاستيقظت الحكومة الإفرنسية أخيراً بعد أن جبهتها الحقيقة وتضرعت إلى إيطالية بأن ترسل (٥٠٠٠٠) من جندها عن

طريق (مونت سنس) ، وهنا بذل فريق التحالف مع فرنسة جهداً آخر ، وكادت الوزارة أن تعلن الحرب لو لم تصل إليها رسالة نيجرا فى ٨ آب تنبئ بأن الجمهوريين فى فرنسة أخذوا يتحفزون وأن الإمبراطورية فى طريق الانهيار . وفى ١٨ آب أظهرت هزيمة (جرافلوط) فداحة الكارثة وقد بدا للامبراطور الآن أن سلامة فرنسة وعرشه فى خطر فصار مستعداً لأن يضحى بالسلطة الزمنية على الرغم من معارضة الإكليريكيين وربما معارضة وزرائه أيضاً فأوفد الأمير نابليون إلى فلورنسة فى ٢٠ آب ليقول للطليان بأنه يستطيع أن يطلق يدهم فى روما على أن يرسلوا جيشهم لنجدته ولكن الملك نفسه رأى أن الإفرنسيين سيخسرون الحرب لامحالة . وهكذا تسلسلت الحوادث وارتبطت حادثة منتانة بهزيمة الإفرنسيين المفكرة فى سيدان التى خسر فيها نابليون الثالث عرشه ووقع أسيراً بيد البروسيين .

ورأت إيطالية فى هذه المعمعة فرصة سانحة لتحقيق الوحدة وكان فيكونتى فنوسته قد وعد رسمياً برعاية إيطالية للميثاق ، كما أن الملك تعهد بذلك للامبراطور أيضاً ولكن الرغبة فى إخراج الإفرنسيين من إيطاليه قد اشتدت فى البلاد وبلغت حداً لم يفكر أحد معه فى الوفاء بالعهد ومراعاة الشرف . وكان بعض الوزراء يعتبرون حزب فرنسه فى ساعة محنتها خيانة ، بينما كان آخرون مثل سيللا عازمين على فسخ الميثاق حالما تنهار الإمبراطورية . وقد

أدت الظروف فى فرنسه إلى أن يترك آخر جندى جيفتا فيكيا فى ١٩ — آب ، واقترح حزب اليسار فى اليوم التالى على المجلس تقرير إلغاء الميثاق ولـكنه فشل غير أن المظاهرات التى تلت تقديم الاقتراح أثبتت بأن البلاد كانت تغلى وأنها فى جانب اليساريين ، وأنذر حزب اليسار بالانسحاب من المجلس كتلة واحدة وإثارة البلاد فيما إذا لم يلغ الميثاق . ولم ينقذ الموقف إلا تهديد سيللا الوزارة بالاستقالة منها فيما إذا هى لم تقرر الزحف على روما وأخيراً أسرعت الوزارة إلى قبول آراء حزب اليسار وعزم لانزا كما عزم سيللا على الاستيلاء على روما إلا أنه كان يريد أن يوصى للعالم الـكاثوليكى بالثقة فيه ليظهر أمامه فى مظهر المحامى للبابا وليقنعه بأن البابا يستطيع أن يبقى فى الفاتيكان فى حرية وأمان . من أجل هذه الغاية حاصر غاريبالدى فى كاربيرة وقبض على مازينى واتخذ تدابير جدية لمنع أية حركة متجهة نحو الحدود وليحبط كل ثورة تقوم فى الأيالات الرومانية . وفى ٢٢ آب قررت الوزارة احتلال روما حالما تعلن الجمهورية فى فرنسا ، وحجتها فى ذلك أن الميثاق إنما عقد مع شخص الإمبراطور وليس مع فرنسه . وهناك قضية أخرى امام الوزارة وهى البت فيما إذا كانت روما ستصبح العاصمة ، وكان لانزا يأمل بأنه سيستطيع بالروية وبالصبر الحصول على موافقة البابا ، وكان بين الـكرادلة فريق مسالم وكان الخوف من نشوب ثورة شعبية قد جعل هذا الفريق يستقبل الجند الطليانى كمحررين ،

وانتظر لانزا ريثما ينجلى الرأى العام فيطلب إليه بأن تصبح إيطالية الحامية للبابوية الأمر الذى لايسعه إلا أن يوافق عليه . وبينما كان فى تردده وردت إلى فلورنسة فى ٣ أيلول أخبار الاستسلام الإفرنسى فى سيدان ، فأنذر حزب اليسار أيضاً بالاستقالة وربما استشف لانزا حركة جمهورية إذا لم تعتزم الوزارة الذهاب إلى روما ولكن الوزارة ظلت فى ترددها حتى انقضاء يومين حينما علمت أن الجمهورية قد أعلنت فى باريس وحينئذ أوفدت سان مارتينو إلى روما ليطمئن البابا وليحصل على موافقته إذا أمكن على دخول القطعات الإيطالية بصورة سلمية إلى روما . وفى ٧ أيلول بلغ فكيسنتى فنوسية وزير الخارجية الدول بأن حكومته لن تحتل إلا بعض الأماكن من أراضى البابا وأنها ستترك الرومانيين أحراراً فى البت فى مصيرهم ، ويظهر بأن فيسكونتى ولانزا كان ينويان النظر فى تعيين وضع البابوية فى طلب مؤتمر تشترك فيه الدول الكاثوليكية . وقد تجلى عزم الوزارة على احتلال المدينة حين انجلى موقف أوربا أيضاً أما جول فافر الوزير الإفرنسى فمع أنه يرفض باسم الجمهورية الإفرنسية أن يعتبر بأن الميثاق ملغى إلا أنه عده غير مشروع وعده مثلا سيئاً ، أما بيسمارك فوافق على خطط الطليان وأما إنجلتره فلم تبد أى اعتراض وأما النمسة فبعد أن طمأنتها الحكومة الإيطالية بمشروع الضمانات التى تعطى للبابا رضيت مختارة .

وفى ١٠ — أيلول قررت الحكومة أن تجتاز القطعات الحدود

فى اليوم التالى ، وكانت قد حشدت خمسين الفا بعد جهد ومشقة ، وكان لانزا يأمل بأن يستطيع هذا العدد المتفوق احباط أية مقامة دون سفك الدماء وقد سلكت ارتال الجنرال كادرونا الطريق الطويل الشاق ليعطى بهذا التأخير أنصار البابا الوقت الكافى للتفكير وترك كل محاولة للمقاومة . وقد احتلت هذه القطعات فيتربة وجيفتا استلانا فى ١٢ — أيلول بلاقتال واستسلمت جيفتا فيكيا للجنرال بيكسيو من دون اطلاق نار المدافع ولم يقرب كادرونا أسوار روما إلا فى ١٧ — أيلول . ولم تنجح خطة لانزا السوقية ، وعاد سان مارتينو يحمل رفض انتونلى البات للمفاوضات وقرر البابا المقاومة جهد استطاعته والشروع بالمفاوضة حالما تفتح ثغرة فى أسوار المدينة وأخيرا هاجم كادرونا المدينة فى ٣٠ — أيلول وبعد قصف المدفعية إياها بضع ساعات دخل الطليان فى ثغرة بالقرب من (بورتابيا) وقوبلوا بعاصفة من التصفيق الحاد من قبل الشعب المحرر . لقد رمى ببصره نحو روما منذ أربعين سنة طلب كافور اتخاذها عاصمة لايطالية منذ عشرة سنوات وهاهى اليوم تفتح وتحقق الأحلام وتظفر ايطالية بعاصمتها الطبيعية إلا أنه لما يعقد أى سلم دينى فى الكابتيول .

فاصبح هم لانزا الشاغل إقناع البابوية بعقد السلم وأخذ يتجنب فى حذر التوغل فى بلدة ليونين قبل أن يلتمس منه البابا إرسال جنود لصيانة سلامته ، وقد أصر على أن يشمل صيغة الاستفتاء

بشأن الوحدة الاقتراع على بقاء سلطة البابا الروحية أيضا ودفع بناء على طلب انتونللى خمسين الف سكودى باعتبارهـا الإعانة الشهرية الأولى التى وعدت بها الحـكومة بدفعها . قد شاركته الوزارة بأجمعها رأيه للبرهنة لأوربا على أنه لن يلجأ إلى الشدة حين احتلال روما وأن سلطة البابا الروحية سوف تصان كما كانت تصان من قبل رايته الخاصة ، على أن لانزا لوسلك سياسة أجرأ لأصاب كثيرا وانما اختار سياسة الاعتدال فكان لا بد له من احتمال عاقبتها إذ ما أسرع ما تأكد بأن أى اقتراح فى التفاهم لم يلاق أذنا صاغية من الفاتيكان . وقد عزم البابا على الرغم من ضغط اليسوعيين البقاء فى روما فأيد انتونللى هذا العزم بشدة وقدمت له الحـكومة الانجليزية وربما حكومات أخرى ملجأ وقتيا إلا أن هذه الدعوات كانت باردة . فـكان النزاع مع الطليان أمرا لا بد منه وأثار استيلاء الحـكومة على قصر الـكردينال العائد إلى البابا سخط الـكاثوليك وامتنع البابا من استلام إعانة الحـكومة بعد ذلك وشهر سلاح الحرمان الأعظم فى وجه كل من اشترك فى حركة قلب السلطة الزمنية وكانت نتيجة الاستفتاء العام الذى جرى فى ٢٠ — تشرين الأول أن نالت الوحدة (١٣٣٠٠٠) صوت ضد (١٥٠٠) صوت من (١٦٧٠٠٠) مقترح منسجل . فدل هذا على مقدار تعلق الرومانيين بالوحدة . أما الصيانة التى كانت الحـكومة تنوى أن تمنحها لمدينة ليونين عن طيبة خاطر فيما إذا

رحب البابا بالفاتحين فقد قضى عليها باحتلال تلك المدينة فى ٢١ — أيلول بعد أن رفض انتوناللى المفاوضات محاولا جعلها عشاً للمجرمين والثوريين . ثم قررت الوزارة بعد ذلك نقل قاعدة الحكومة إلى روما .

بقى الآن تقديم قانون الضمانات الذى ينظم العلاقات بين الكنيسة والدولة ويمنح البابا الحرية الروحية الموعودة . وكان البرلمان قبل ثلاث سنوات قد رفض مشروع ريكاسولى بشأن الكنيسة الحرة وبينما كان البعض لا ينشد من تحبيذ قانون الضمانات الحديثة سوى الأهداف السياسية وهى تبرئة إيطالية فى أنظار أوروبا الكاثوليكية وإخراج البابا من موقف الخصومة وفسح المجال للمهادنة بين الكنيسة والدولة ، كان ريكاسولى وحزبه يحرصان قبل كل شىء على معرفة إذا كان التنظيم الجديد سيأتى بثمرات روحية طيبة إن كانوا يستهدفون إحياء الكنيسة وتضميد الجروح التى فرقت بين الكنيسة والوطنية ومنح الكاثوليكية حياة جديدة ومنح الناس الروح الدينية . بيد أنه كان من الصعب التوفيق التام بين غايات المصلحين وأهداف رجال السياسة . وأخيراً استحال مشروع الكنيسة الحرة بشكله الضيق أغلبية الأحرار كحل للاختلافات بين إيطالية والبابوية وأصبح أولئك الذين يخشون سلطة الكنيسة المحررة على استعداد لقبول المشروع باعتباره الوسيلة الوحيدة لإرضاء الرأى العام الكاثوليكى ولفسح

المجال لأن يعيش الملك والبابا فى روما جنباً إلى جنب بسلام ، ولم يكن سيللا وكثيرون من أنصاره يرغبون فى منح الكنيسة أكثر من حرية محدودة ويريدون أن تحتفظ الدولة بحق الدفاع تجاه الخصومة الإكليريكية حتى كاد المشروع أن يخفق فى المجلس النيابى لولا تدخل الوزارة . وقد كفل قانون الضمانات للبابا حقوق السيادة وامتيازاتها وصرح بأن شخصه مصون وعاقب من يتعرض له بعقوبة التعرض للملك وضمن له حرية التصرف فى قصر الفاتيكان وقصر لاتران ودفع مبلغ سنوى جسيم واعتبر قصوره والمحلات التى ينعقد فيها مجمع الكرادلة والمجمع العام من الأماكن التى لايشملها تشريع الدولة كما أنه منح للبابا تسهيلات خاصة بالبريد والبرق ليستطيع الاتصال بالعالم الكاثوليكى بحرية تامة . وكان موقف المجلس تجاه هذه المواد صريحاً حين ناقش الصعوبات التى تنجم عنها وذلك حين المذاكرة فى القسم الثانى من القانون الذى يحدد الحريات الجديدة للكنيسة فى إيطالية .

وقد جاء فى هذا القسم أن الدولة تضمن للبابا حرية مطلقة فى ممارسة رسالته الروحية وفى مخابراته مع أساقفته وتتخلى عن حقها فى تعيين الأساقفة وتصرف النظر عن يمين الإخلاص وبراءة التعيين . وقد دلت النتيجة على مبلغ الحكومة فى الاحتياطات التى اقترحها سللا وحزبه لأن التوزيع بمقتضى النموذج الجديد لواردات الإكليروس لم يتم أبداً ولو تم لاقتضى أن تنتهى واجبات

الاكليروس وقد فسرت تلك الأحكام من قبل المحاكم بأن الحكومة احتفظت بسلطة واسعة للاشراف على الاكليروس . فكل كهنوتى لا يؤدى واجباته بموجب ما يتطلب منه القانون الدينى أو يسىء استعمال تلك الواجبات فى الانتخابات فإنه يتعرض للحرمان من مخصصاته . حقا لقد وضع قانون الضمانات بحيطة كبيرة ؛ إلا أنه وضع بحسن نية تامة ولو رغب الفاتيكان فى السلم لرعى نصا ورحا .

مر القانون بالبرلمان فى ٢١ — اذار سنة ١٨٧١ ولكن لم يكد ينقضى شهران حتى امتنع البابا عن الاعتراف به أو الموافقة عليه . وفى ٢ — تموز أقام الملك فى مقره فى روما وافتتح فى ٢٧ — تشرين الثانى البرلمان فى العاصمة الجديدة وبذلك تمت الوحدة الإيطالية ، وبصدور قانون الضمانات أسدل الستار على الفصل الأول من فصول النزاع مع البابا . وإذا كانت الوحدة الإيطالية لم تحقق الخير المنشود والذى بولغ فى تقديره فانها على كل حال قد انقذت خمسة وعشرين مليوناً من النفوس من شر الشرطة والجواسيس الذى كان يحول دون أية زيادة فى النفوس وانقذت الناس من استبداد كنسى تدعمه يد الدولة القوية وانقذتهم من حكومات لا تجرؤ على التقدم والعمل للرقى فقد زادت الوحدة مدى حياة الناس ومنحت ايطالية السكك الحديدية والقوانين الصالحة والتطور الصناعى وجهزتها بالمصارف الشعبية وجمعيات

الاسعاف المشترك التى قد ساعد الجيل القادم على القضاء على الاستجداء والفقر . وخلقت الوحدة فى جميع الطليان شعوراً بالعزة القومية إذ أصبحوا ينتمون إلى دولة عظيمة لها وزنها فى سياسة العالم ولم تبق ايطالية بلد العاطفة والانتكاس وغدت إلى حد بعيد عملية تقدمية وجدية .

وبعد فإن إيطالية دولة فتية نعمت الآن بالسكينة والدعة ، وفيها تضحية ولها مثل أعلى بشرى فضلا عن سياسة سامية ، وإذا كانت فضائلها السياسية أقل شأنا من نوايا بعض الأمم الاخرى إلا أنها سالمة من بعض معايب تلك الأمم . وإذا كانت لا تملك كثافة النفوس والثروة اللازمتين لكى تلعب دوراً خطيرا فى السياسة الأوربية فإنها تمثل بالإجمال دور السياسة الرصينة الحرة فى وقت أصبح العقل والحرية فيه فى حالة الانحطاط ، وحينما تنظم بيتها فإن سكينتها واعتدالها وزد على ذلك رغبتها فى الخير ستمنحها نفوذا عظيما فعالا .